

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



كلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية

قسنطينة

نظرية العامل النحوي العربي

في ضوء النظرية التوليدية التحويلية

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغويات

إشراف: أ.د/ذهبية بورويس

إعداد الطالبة: نادية توهامي

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
1	أ.د/عبد الله بوخلخال	أستاذ التعليم العالي	الأمير عبد القادر	رئيساً
2	أ.د/ذهبية بورويس	أستاذة التعليم العالي	الأمير عبد القادر	مشرفاً ومقرراً
3	أ.د/صالح خديش	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضواً
4	أ.د/بلقاسم دفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضواً
5	أ. د/ محمد بن نبري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضواً
6	د/عبد الناصر بين طناش	أستاذ محاضر	الأمير عبد القادر	عضواً

السنة الجامعية: 1436/1435هـ

2015/2014م



قال العماد الأصفهاني (ت597هـ):

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه، إلا قال في غده: لو
غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدم هذا
لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو
دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

معجم الأدباء لياقوت الحموي

إهداء

إلى والديَّ الكريمين رحمهما الله تعالى وأجزل لهما الثواب في دار
السَّلام.....

إلى الذين كرَّسوا أقلامهم للدفاع عن العربية لغة القرآن الكريم.....

أهدي عملي هذا الذي أرجو أن تعقبه أعمال أخرى مباركات طيّبات، إن شاء الله
تعالى.

شكر واجب

ولما كان الشكر واجبنا ، فالشكر لله - أولاً - نشكره على نعمه، ونحمده ونثني عليه ثناءً يليق بجلاله على ما يسر لنا من أسباب لإتمام هذا البحث ونسأله تعالى أن يوفقنا للصواب في كل قول وعمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني أو شجعني ليرى هذا البحث النور، وعلى رأسهم الأستاذة الدكتورة ذهبية بورويس، فقد غمرتني بحبها، وسعة صدرها، وتواضعها فلم تبخل بعلمها ووقتها وجهدها، فجزاها الله عني أعظم الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناتها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بإبداء الملاحظات وإسداء التوجيهات التي هي من دون ريب، مقومة لهذا العمل، ونافعة إياي في المستقبل إن شاء الله تعالى.

وأحمد الله على التوفيق، واستغفر الله من الإساءة، والله من وراء القصد، والله الأمر من قبل ومن بعد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المقدمة

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ الْهَادِي الْأَمِينِ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

بعد:

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ الْمُؤَسَّسَةُ "نَظَرِيَّةُ الْعَامِلِ النَّحْوِيِّ الْعَرَبِيِّ فِي ضَوْءِ النَّظَرِيَّةِ
التَّوَلِيدِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ"، فَإِنَّ مَجَالَهَا الْمُعَرَّفِي يَرْتَكِزُ أَسَاسًا عَلَى الْغَوْصِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ بِمَرْجِعِيَّتِهِ الْفِكْرِيَّةِ
التَّأْسِيسِيَّةِ، الَّتِي تَشْكَلُ الْبَنَى الْحَقِيقِيَّةَ الرَّاسِخَةَ فِي تَشْكِيلِ مَلَاحِجِ نَظَرِيَّةِ وَجْهَتِ الْمَشْتَغَلِينَ بِاللُّغَةِ
تَفْكِيرًا وَمُمَارَسَةً، وَهِيَ نَظَرِيَّةُ الْعَامِلِ الَّتِي تُعْنَى بِالْفِكْرِ النَّحْوِيِّ الَّذِي فَعَّلَتْهُ ثَنَائِيَّةُ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِي
سِيَاقِ تَحْلِيلِي مَنْهَجِي، وَهُوَ خِلَاصَةٌ مَعْرِفَةٍ تَحْلِيلِيَّةٍ عَمِيقَةٍ.

فَالْعَامِلُ أَسُّ نَظَرِيَّةِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، انْطَلَقَ مِنْهُ سَبِيوِيَّةٌ فِي صَوْغِهِ لِأَقْدَمِ أَنْمُودِجٍ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ،
وَصَلَ إِلَيْنَا، وَتَطَوَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِتَطَوُّرِ أُسَالِيْبِ صَوْغِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، حَتَّى تَرَسَخَ فِي الثَّرَاثِ
النَّحْوِيِّ نَظَرِيَّةُ تَضْبِطِ الْعِلَاقَاتِ النَّحْوِيَّةِ بَيْنَ عُنَاوِرِ الْجُمْلَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَتَفَسَّرَ ظَاهِرَةُ الْإِعْرَابِ.
وَلَمَّا كَانَتْ نَظَرِيَّةُ الْعَامِلِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ مِنْ مَنظُورِ ابْنِ مِضْيَاءِ ذَاتِ أَعْبَادٍ مُتَشَعِّبَةٍ وَأَثَارٍ مَعْقَدَةٍ
فِي مِصْنَعَاتِ النَّحْوِيِّينَ، وَصُورٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَنَاقِضَةٍ فِي مَقُولَاتِهِمْ، وَتَفْسِيرَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ فِي
أَعْمَالِهِمْ، فَقَدْ ثَارَ عَلَيْهَا وَأَنْكَرَهَا وَأَلْغَى مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ قِضَايَا التَّقْدِيرِ، وَالتَّأْوِيلِ، وَالْحَذْفِ
وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ...

وَقَدْ كَانَ لِدَعْوَةِ ابْنِ مِضْيَاءِ أَثْرٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّحَاةِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ نَادَوْا بِإِعَادَةِ النَّظَرِ فِي كَثِيرٍ
مِنْ مَبَاحِثِ النَّحْوِ وَأَبْوَابِهِ فِي ضَوْءِ آرَاءِ ابْنِ مِضْيَاءِ.

وَقَدْ وَجَدَ هَؤُلَاءِ بَغِيَّتَهُمْ فِيمَا سَطَّرَهُ ابْنُ مِضْيَاءِ فِي كِتَابِهِ "الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ"، وَطَفَقُوا يُبَدِّلُونَ
وَيُعِيدُونَ فِيمَا قَالَهُ -ابْنُ مِضْيَاءِ- وَيَتَّخِذُونَ مِنْهُ حِجَّةً وَذَرِيعَةً إِلَى التَّشْنِيعِ عَلَى النُّحَاةِ السَّالِفِينَ.

وإذا كان كثير من العلماء المعاصرين ينكر نظريّة العامل ويدعو إلى تفويضها، فإنّ هذه النظريّة تحمل في تأسيسها عوامل الرُّسوخ والاستمرار لأنّها انبنت على خصوصيّة لغويّة أصيلة؛ كما أنّ هناك من يُقرّ بها ويدعو إليها من جديد؛ فمدرسة النحو التحويلي التي تعدّ أشهر مدارس علم اللغة الحديث تجعل على لسان زعيمها-تشومسكي- نظرية العامل أحدث المبادئ التي يقوم عليها المنهج التحويلي، أطلق عليها لأول مرّة مصطلح (Government)، في كتابه (Lectures on Government and Binding)؛ أي قراءات في العامل والرباط الذي نُشر في عام واحد وثمانين وتسعمائة وألف ميلادي؛ وقد قدّم تشومسكي أعمالاً تبين أهميّة هذه النظريّة في تحليل التراكيب النحوية وتوضّح صلتها بالحالات الإعرابية.

ومن هذه الجهة تأتي أهميّة هذا البحث، فهو يسعى إلى تقديم صورة واضحة عن العامل النحوي العربي وفق النظريّة التوليدية التحويلية التي تزعمها تشومسكي، وهي تحاول التأكيد على أمرين في غاية الأهميّة:

أولهما: إنّ نظريّة العامل النحوي لا تقلّ أهميّة عن نظيرتها التوليدية التحويلية.

وثانيهما: هو أنّ مسألة العامل النحوي العربي في ضوء النظريّة التوليدية التحويلية، لا يعني إسقاط النظريات الغربية على النظريّة النحوية العربية (العامل النحوي) دون النظر في طبيعة هذه النظريات، بل عملت على تطويع النظريّة المذكورة لخدمة الهدف الذي أردت الوصول إليه.

وإذا كان الاستشهاد بالنظريات اللسانية الحديثة يقوم عند بعض الدارسين على دعم الانتقادات الموجهة إلى النحو العربي، فإنني أجد في هذه النظريّة ما يرفع من قيمة هذا التراث لما نجد فيه من طرق للوصف والتحليل تقترب ممّا يوجد في البحوث الحديثة.

كما يسعى البحث إلى إبراز قيمة العامل النحوي وإعطائه المكانة التي يستحقّها في الفكر اللساني الحديث.

أما عن الأسباب التي حفّزتني على اختيار هذا الموضوع فهي كثيرة، ولعلّ أبرزها يكمن في:

- 1- دور العامل النحوي العربي في تقنين اللّغة وتقييد قواعدها وفي ضبط الكلمة والجملّة العربيّة، وجعلها بمنأى عن الخطأ اللّفظي والانحراف الدّلالي أو الفكري.
 - 2- الحذر من الدعوة إلى إلغاء نظريّة العامل وخطورتها لما فيها من فساد وتأثير مباشر على النّحو ودراسته ولما تجرّه على النّحو والنّحاة من الفوضى والاضطراب.
 - 3- أهميّة النّظرية التّوليدية التّحويليّة في علم اللّسانيات الحديثة.
 - 4- الاطّلاع على أعمال هذه النّظرية؛ للإفادة منها في إثراء المعرفة اللّغويّة العربيّة.
 - 5- تقريب الدّرس اللّساني العربي من واقع البحث اللّساني العالمي.
 - 6- الرّغبة في تعميق المعارف في مجال الاختصاص، والأخذ بناصيّة المنهج في البحث العلمي.
- أما مشكلة هذا البحث فتحلّها الإجابات العلميّة عن الأسئلة الآتية:
- ما العامل النّحوي؟ وما موقعه في النّحو العربي؟ وما أهمّ الجوانب التي ركّز عليها اللّغويون المحدثون في نقدهم للعامل النّحوي؟
- وما هي المشاريع النّظرية التي طرحت نفسها بديلاً للنّظرية النّحوية القديمة؟ وهل وُفّق هؤلاء النّقاد في تقويم التراث النّحوي؟
- وإذا كانت نظريّة العامل النّحوي مدرجة ضمن النّظرية التّوليدية التّحويليّة؛ فما هي أوجه التّشابه بين النّظريّتين؟ وما مدى حضور العامل عند كلّ منهما؟
- هذه مجموع أسئلة وغيرها، أحاول في هذه الدّراسة أن أجيب عنها بالنّظر والتّحليل.

ويفرض عنوان هذا البحث من الناحية الإجرائية - أن يكون التّركيز على النّظرية التّوليدية التّحويلية ذاتها، وذلك بغرض تحليلية التّفسيرات التي تقدّمها للعامل أو البنية العامليّة - ولهذا وجّهت اهتمامي أكثر لجوهر النّظرية مناط البحث، أمّا مسألة العامل في الدّرس النّحوي العربي بالطريقة التّقليديّة، فلم يحتمل الإعادة أو الإطناب؛ لأنّها ستجرّ الموضوع إلى ضفاف البحث التّقليدي المكرور.

ولتحقيق ذلك، عملت على هندسة وتصميم ما توفّر لديّ من مقولات نظريّة في خطة منهجيّة، كان لزاماً عليّ تقسيمها إلى خمسة فصول صدّرتها بمقدمة، وذيلتها بخاتمة، ثمّ أتبعها بقائمة المصادر والمراجع.

- **ففي الفصل التّمهيدي**، تناولت التّعريف بالنّظرية التّوليدية التّحويلية، كما حاولت تحديد بعض المصطلحات المختلفة في هذه النّظرية، وهي مفاهيم أساسية تنبني عليها هذه النّظرية، وقد وقفت عند كل مصطلح بالفهم والشرح.

- **وخصّصت الفصل الأول** لدراسة الجملة في الدراسات اللغوية العربية وفي الدرس اللساني البنيوي الغربي، ابتداءً بـ "دي سوسير" ومروراً بـ "بلومفيلد" وانتهاءً بـ "تنيار"، وقبل ذلك تناولت الجملة العربيّة من حيث مفهومها وعناصر بنائها من وجهتي نظر الدارسين القدماء والمحدثين، وذلك لكونها تمثّل إطار موضوع البحث، ولا يمكننا معرفة موضوع البحث إلاّ إذا عرفنا شكله والحدود التي يُرسى عليه.

- **وجاء الفصل الثاني** ليتتبّع مراحل تطور النّظرية التّوليدية التّحويلية ابتداءً من البنى التّركيبية (1957م)، إلى النّظرية التّمودجية (1965م)، إلى النّظرية التّمودجية الموسّعة (1972م)، ووصولاً إلى نظرية العامل والرّبط العاملي (1981م).

— ويعرض **الفصل الثالث** للنظرية التوليدية التحويلية في أحدث صور تطورها، وهي الصورة المعروفة باسم "نظرية العامل والربط العملي"، وتندرج تحتها نظريات فرعية أصغر منها هي: نظرية السين البارية، ونظرية الثبنا، ونظرية الربط، ونظرية الحالة الإعرابية، ونظرية العامل، ونظرية الحدود، ونظرية المراقبة.

— ويرتبط **الفصل الرابع** بالموضوع الرئيس وهو "المقاربة بين النظرية التوليدية التحويلية ونظرية العامل التحويلي عند العرب"، وذلك بدراسة عدّة ظواهر نحوية كالتعليل النحوي والعلامة الإعرابية والحذف والتقدير والتقديم والتأخير وغيرها؛ لارتباطها بالعامل التحويلي ثمّ مقارنتها بنظرية العامل والربط العملي عند تشومسكي.

— وسعيت في **الفصل الخامس** إلى عرض مواقف وآراء جمهور النحاة من المحدثين إزاء نظرية العامل والربط العملي.

أما **الخاتمة** فقد تضمّنت أهمّ النتائج التي توصلت إليها، ثمّ أتى بعد ذلك ثبت المصادر والمراجع، العربية منها والأجنبية ثمّ الفهرست الخاص بموضوعات البحث. ولتحقيق دراسة علمية وافية اعتمدت على آليات المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء والتصنيف، والتحليل والتفسير.

كما استعنت **بالمنهج التاريخي** عند عرضي للتطورات التي مرّت بها النظرية التوليدية التحويلية؛ فضلاً عن الاعتماد على المنهج التقابلي في بيان مظاهر التقابل بين نظرية العامل عند العرب ونظرية العامل عند تشومسكي.

ولإلمام بجوانب هذا البحث اعتمدت على قائمة من المصادر والمراجع (القديمة والحديثة) التي رأيته ذات أهمية بالغة في خدمة الموضوع؛ فمن **المصادر القديمة**: "الكتاب" لسيبويه، وكتابا "شذور الذهب في معرفة كلام العرب" و"مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام الأنصاري، وكتاب "المقتضب" للمبرد وغيرها.

ومن المراجع الحديثة: اعتمدت على عدة كتب منها: كتاب "دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات الحديثة" لمازن الوعر، وكتاب "في نحو اللغة وتراكيبها: دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر"، لخليل أحمد عمايرة، وكتاب "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" لنهاد الموسى، وكتاب "اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة" لمصطفى غلفان، وكتاب "مقدمة في نظرية القواعد التوليدية لمرتضى جواد باقر.

كما اعتمدت على مجموعة من الكتب المترجمة منها: كتاب "نظرية تشومسكي اللغوية" لجون ليونز، ترجمة حلمي خليل، وكتاب "النظرية النحوية" لجيفري بوول، ترجمة مرتضى جواد باقر، وكتاب "المعرفة اللغوية" لنعوم تشومسكي، ترجمة محمد فتيح.

أما المراجع الأجنبية فقد اعتمدت على كتاب "نظرية العمل والربط العملي" لنعوم تشومسكي.

وأما عن الدراسات السابقة التي تناولت نظرية العامل النحوي فهي كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- نظرية العامل في النحو العربي (عرضاً ونقداً)، وليد عاطف الأنصاري، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بإشراف سمير أستيتية، جامعة اليرموك، عام 1988م.
- نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية تركيبية، مصطفى بن حمزة، وهي أطروحة لنيل درجة الدكتوراه بإشراف محمد بن شريفة جامعة محمد الخامس بالرباط عام 2004م.

- العامل النحوي عند ابن مالك (رسالة ماجستير) ، زينب عيدان حليحل ،
الجامعة المستنصرية - كلية الآداب ، 2002م.

- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي لخليل أحمد عمارة
، جامعة اليرموك ، الأردن .

ومن الملاحظ أنّ هذه الدراسات كانت كغيرها من الدراسات التي تناولت نظرية العامل في النحو
العربي، حيث ركزت على جانب معين من النظرية؛ ولم تتناول العامل النحوي بطريقة لغوية
معاصرة؛ أي من منظور علم اللغة الحديث وخاصة النظرية التوليدية التحويلية، لذلك جاءت هذه
الدراسة لتسلط الضوء على هذا الجانب الذي لم يعنى به الباحثون.

أخيراً لا مفر من ذكر صعوبات واجهتها فترة إعدادي لهذا البحث منها:

1- صعوبة الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية وأقصد بذلك كتاب نظرية
العامل والربط لتشومسكي.

2- صعوبة النظرية التوليدية التحويلية ذاتها، إذ ليس الخوض فيها بالأمر السهل والمتاح
للجميع.

3- ندرة الدراسات والكتب التي تتناول نظرية العامل والربط عند تشومسكي إلا ما
كان متناثراً هنا وهناك.

4- عدم وجود معجم موحد للمصطلحات اللسانية.

هذا وإنّ الصعوبات المشار إليها آنفاً لم تقف حائلاً أمام المضي قدماً في هذا البحث، وقد
تمكنت بفضل الله وقوته أن اجتازها وأصل بهذا البحث إلى ما هو عليه الآن.
وفي ختام هذه المقدمة، أسأل الله أن ينفع بعلمي هذا، الذي أخلصت فيه الجهد ابتغاء أن
ينال ما ينال العاملین الصادقین.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رموز النظرية التوليدية التحويلية المستخدمة في البحث

- 1- ج = جملة (S) = Sentence
- 2- م = مسند
- 3- م إ = مسند إليه
- 4- أ.أ = أداة
- 5- ج إ = جملة اسمية
- 6- ج ف = جملة فعلية
- 7- ح ج = حرف جر
- 8- Det = حد
- 9- صر = الصرفة أو التصريف INFL = Inflection (I)
- 10- مص = المصدر (Comp) = Complementizer
- 11- محص = مخصص = Specifier
- 12- تط = تطابق = AGR (توافق الفعل مع الفاعل في أكثر من جانب)
- 13- ز = زمن (T) = Tense (الفترة الزمنية التي وقع فيها الحدث)
- 14- م.إ أو م س = مركب اسمي
- 15- م ف = مركب فعلي
- 16- ف = فعل
- 17- فا = فاعل
- 18- أ ث = أثر (T) = Trace
- 19- ض م = العناصر الفارغة.

الفصل التمهيدي: النظرية التوليدية التحويلية

- توطئة
- التعريف بالنظرية التوليدية التحويلية
- مبادئ النظرية التوليدية التحويلية وأمارتها في التراث اللغوي العربي
 - أ- التوليد
 - ب- التحويل
 - ج- الكفاية و الأداء
 - د- الجمل الأصولية والجمل غير الأصولية
 - هـ- البنية السطحية والبنية العميقة.

توطئة:

شهدت دراسة اللغة في أوائل القرن العشرين تحولاً ملموساً حيث ازدهرت دراسات علم اللغة الحديث خاصة بعد وفاة العلامة السويسري **فرديناند دي سوسير** (Ferdinand de Saussure) (1857 . 1913 م) الذي يعد رائد هذا العلم، فبفضله أصبحت دراسة اللغة تتم وفق منهج علمي وصفي آني يتوخى الشمول والدقة وعدم التناقض،⁽¹⁾ ولا يقوم هذا المنهج على تفسير الظواهر اللغوية ولا يعلل نتائجها، فهو مراقب أمين للواقع اللغوي كما هو، ومن هنا عرف بالمنهج الوصفي.⁽²⁾

وقد قامت على أفكاره بعض المدارس اللغوية في أوروبا وأمريكا، حيث تمثل الاتجاه الوصفي في دراسات اللغة في أمريكا في مدرسة **سابير**⁽³⁾ (Sapir) (1884 . 1939)

1- Ferdinand de Saussure. Cours de Linguistique générale .ouvrage présente par Dalila-Morsly .Enag . 3éme Edition .Alger. 2008. P. 81.

² - انظر: محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، الجزائر، د.ط، 2007م، ص81، والبدراوي زهران، محاضرات في علم اللغة العام، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، المحرم 1429هـ- يناير 2008م، ج1، ص14، ومحمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص51، وحلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1988م، ص12، وطلبة عبد الستار أبو هديمة، دراسات في العلوم اللغوية الحديثة ومناهج البحث اللغوي، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض، 1428هـ، ص99 وما بعدها.

³ . إدوارد سابير: هو رائد البنوية في أمريكا ومعلم أجيال من علماء اللغة الأمريكيين، له اهتمامات عظيمة متنوعة، فقد قام بدراسات تناولت اللغة الهندو أوروبية، درس الأنثروبولوجيا في جامعة "شيكاغو" وأهم القضايا التي تناولها بالبحث: 1. المفاهيم البنائية. 2- المستوى المورفو- فونولوجي. 3- اللغة مكون من مكونات الثقافة. 4- فرضية ورف- سابير، انظر: توفيق محمد شاهين، في طريق علم اللغة الحديث عند الغربيين: رواد ومبادئ، مجلة اللسان العربي، ع 26، 1986، ص 68.

الذي تتلمذ على يد **فرانز بوعز**⁽⁴⁾ (Franz Boas) (1858 . 1942م)، وقد استمرت هذه المدرسة حتى سنة 1939م، ثم تلتها مدرسة **بلومفيلد** (Bloomfield) (1887 . 1949م) التي تأثر بعض علمائها بالمذهب السلوكي في علم النفس، ونظروا إلى اللغة على أساس أنّها مجموعة من العادات السلوكية، فجاءت دراساتهم اللغوية متأثرة إلى حدّ كبير بمفاهيم علم النفس السلوكي. وقد أقام بلومفيلد منهجه متأثراً بالمذهب السلوكي في علم النفس وبخاصة عند **واطسن** (Watson) (1878 - 1958م) الذي يشرح هذا الاتجاه، بأنّه اكتشف ما سوف يفعله الفرد في موقف معيّن أو حين يرى شخصاً ما يفعل شيئاً ما، ومن ثمّ يمكن التنبؤ بالاستجابة حين نعرف المثير أو الحافز.⁽⁵⁾ وفيه عرض نظريته السلوكية في اللغة، ومثاله المشهور (جاك وجيل والتفاحة).⁽⁶⁾

وقد تطورت مدرسة **بلومفيلد** في الفترة الواقعة بين منتصف الثلاثينات والخمسينات (1933-1957م) وكان لها تأثير كبير في علم اللغة البنيوي، وما يُميّزها بصفة خاصة مبادئها

4 . يعدّ **فرانز بوعز** الرائد الأول لهذه المدرسة (المدرسة الأمريكية) فإذا كان كتاب "دي سوسير" يمثل المصدر الأول لبداية اللسانيات الحديثة في أوروبا فإن كتاب **فرانز بوعز** "دليل اللغة الهندية الأمريكية" (American Indian Languages) الذي صدر عام 1911، أدى دوراً هاماً في توجيه الدرس اللساني في أمريكا بمفهومه الجديد الذي يركز على دراسة اللغة في صورتها المنطوقة لا المدونة، فقد ركز جُلّ اهتمامه على منهجية وصف التكوين الخاص لكل لغة، مما ساعد على استخلاص المنطق البنيوي الذي يعكس تفاوت المنطق الثقافي. انظر: **كريم زكي حسام الدين**، أصول تراثية من اللسانيات الحديثة، ط 3، 1421هـ-2001م، ص 49، وإبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 2، 1430هـ-2009م، ص 83.

5 - انظر: **عبده الراجحي**، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1406هـ-1986، ص 37.

6 - انظر: **جون ليونز**، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق **حلمي خليل**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995م، ص 69.

السلوكية في دراسة المعنى وتأكيدها الخطوات الكشفية في تأسيس الوحدات اللغوية، بالإضافة إلى الاهتمام العام بتحقيق الصفة العلمية بالمعنى السلوكي لعلم اللغة.⁽⁷⁾

وبعد بلومفيلد جاء **زيليغ هاريس**⁽⁸⁾ (Zellig Harris) الذي طوّر النظرية التوزيعية حيث سعى هو أيضاً إلى إبعاد كل اعتبار معنوي من الوصف اللساني، بل ذهب في هذا إلى أبعد مما ذهب إليه بلومفيلد فكان متطرفاً باتخاذ فكرة رفض المعنى مبدأً نظرياً.⁽⁹⁾

وانطلاقاً من هذا المبدأ سعى هاريس إلى البحث عن الإجراءات التي تسمح بإبراز بنية لغة من اللغات عن طريق العناصر الصوتية فقط، ومجموع هذه الإجراءات هو ما يسمى بـ"التحليل التوزيعي".⁽¹⁰⁾ (*)

أما التطور الجديد فقد ظهر على يد **تشومسكي**⁽¹¹⁾ الذي أتى بنظرية جديدة، بوصفها ردّ فعل مباشر للبنوية الأمريكية، وبخاصة تلك التي سار عليها بلومفيلد وتلاميذه، وقد عاب

⁷ - مصطفى زكي التوني، المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة في علم اللغة، مجلة حوليات كلية الآداب، ع 64، الحولية العاشرة، 1989، ص 20-21.

⁸ - ولد زيليغ هاريس عام 1909 في روسيا ورحل عام 1913 إلى الولايات المتحدة، وحصل على الجنسية الأمريكية عام 1921، وقد درس في جامعة بنسلفانيا حيث حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في عام 1932، 1934 على التوالي وأصبح أستاذاً لعلم اللغة التحليلي، وقد نشر هاريس كثيراً من الكتب والمجلات، انظر: محمد سليمان ياقوت، منهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 2000م، ص 135-136.

⁹ - سليم بابا عمر، باني عميري، اللسانيات العامة الميسرة (علم التراكيب)، أنوار، الجزائر، 1990م، ص 36.

¹⁰ - المرجع نفسه، ص 37.

* إن التوزيعية (Distributional) تشير إلى أن الجمل أو السياقات اللغوية يتواجد فيها أحد العناصر اللغوية تؤدي تلك الجمل أو السياقات إلى التأثير فيه، انظر محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص 136.

¹¹ - أفرايم نعوم تشومسكي (Avram Noam Chomsky) لساني أمريكي، يهودي الأصل، من مواليد فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا في السابع من ديسمبر عام 1928م، حيث درس علم اللغة والرياضيات والفلسفة، حصل على درجة الماجستير

تشومسكي على هؤلاء قصورهم وعجز نظريتهم عن بيان حقيقة اللغة.⁽¹²⁾

ففي سنة 1957م بدأت ثورة حقيقية في الدرس اللغوي حين أصدر تشومسكي كتابه الأول "التراكيب النحوية" (Syntactic structures)، ومنذ ذلك الحين تغيّر اتجاه "علم اللغة" من المنهج الوصفي المحض إلى منهج آخر جديد، وهو ما يعرف الآن بالنحو التحويلي (Transformational grammar).⁽¹³⁾

ويعد كتاب تشومسكي هذا ممهداً لأفكار جديدة في تاريخ الفكر اللغوي، ودراسته هي - بلا منازع- أحدث الدراسات اللسانية المعاصرة، وقد أحدثت تحولات عظيمة في الفكر اللغوي العام آلياته وأدوات تحليله.⁽¹⁴⁾ ولا ترجع مكانته الرفيعة إلى ما حققته النظرية في ميدان علم اللغة فحسب، بل تعود بالدرجة الأولى إلى تجاوز تأثيرها حدود علم اللغة إلى آفاق العلوم الإنسانية

عام 1951 ببحث عنوانه "علم الفونيمات الصرفي للعبرية الحديثة" والتي كانت بمثابة محاولة أولى لبناء قواعد النحو التوليدي، ثم حصل على درجة دكتوراه عام 1955م من الجامعة ذاتها ببحث يحمل عنوان "البنية المنطقية للنظرية اللغوية" وقد قام بمعظم أبحاثه ودراساته لإعداد رسالته في جامعة هارفرد في الفترة من عام =1951 إلى عام 1955م، ثم عين مدرساً في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ومنذ ذلك الحين ظل يترقى في حياته العلمية، حتى حصل على كرسي الأستاذية في علم اللغة واللغات الحديثة. والتحق بعدد من الجمعيات اللغوية، وعرف باهتماماته المتنوعة، فهو باحث في العلوم واللغة والفلسفة وكاتب سياسي وصحفي، وهو متزوج وله ثلاثة أولاد، ولد وبينتان. انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص11-12، وميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م، ص9، وإبراهيم محمود الخليل، في اللسانيات ونحو النص، ص35، ويوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات باجي مختار، عنابة، الجزائر، د.ط، 2006م. ص143-144.

12 - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، مكتبة الشباب، القاهرة، ص156.

13 - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، ص109.

14- أحمد دراج، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللغوية، مكتبة الرشد، القاهرة، د. ط، 2003، ص109.

والتطبيقية: علم الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا، علم الأسلوب، علم أمراض الكلام، الترجمة الآلية، علم الاتصال وغيرها.⁽¹⁵⁾

احتل تشومسكي مكانة فريدة في الدراسات اللغوية المعاصرة، وأثرت مؤلفاته⁽¹⁶⁾ المكتبة اللسانية وأفادت اللسانيين في مجالات عدة، ولعل أحدا من علماء اللغة لم يتمتع بتلك المكانة من قبل في تاريخ هذا العلم.

¹⁵ - المرجع نفسه، ص 109-110.

¹⁶ _ أصدر تشومسكي عددا من الدراسات والأبحاث، ثم نشرها في أزمنة متقاربة وفيها جسّد أفكاره وأهمها:

1- مظاهر النظرية التركيبية أو جوانب النظرية التركيبية 1965.

2- اللسانيات الديكارتية 1966.

3- اللغة والفكر 1968.

4- الأنماط الصوتية في اللغة الإنجليزية 1968.

5- مسائل المعرفة والحرية 1971.

6- دراسات الدلالة في القواعد التوليدية 1972.

7- البنية المنطقية للنظرية اللسانية 1975.

8- تأملات في اللغة 1975.

9- دراسات أو مقالات في الشكل والتفسير 1977.

10- المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها 1987.

11- Rules and Representations 1980.

12- Lecture on Government and Binding 1981.

13- Some Concepts and Consequences of the theory of Government and Binding 1982.

وقد أخذ تشومسكي فكرة التحويل من أستاذه هاريس، وتبنى فكرته الجديدة في التحويل، وآراءه السياسية⁽¹⁷⁾ الراديكالية، كما تأثر كثيرا بفكر جاكبسون⁽¹⁸⁾ الذي كان

هذه الإصدارات مثلت السلم التطوري للنظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي وفروضها وبراهينها، وما يسجل عليها، بعد أن تعرضت لتيار النقد اللغوي، انظر: عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء، عمان، ط1، 2002م، ص124، وبوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية، ص146 وما بعدها.

¹⁷- ولتشومسكي آراء سياسية معروفة، وقد اشتهر في كتاباته السياسية من خلال معارضته لموقف أمريكا في الفيتنام إبان الحرب الفيتنامية، كما كتب في الصراع العربي الصهيوني وأبدى آراء حول السلام في الشرق الأوسط 1974م، تعاطف فيها مع الصهيونية دون أن يتبنى الموقف الصهيوني أو الموقف الفلسطيني تماما. هذه الآراء السياسية كان لها أثر كبير في حياته العلمية ومازال تشومسكي على رأس عمله في معهد ماساتشوستس التقني.

ومن أهم مؤلفات تشومسكي في المجال السياسي:

- 1- American power and the new mandarins.
- 2- Peace in the middle east.

وإضافة إلى هذه الكتب، فقد نشر أيضا عدة مقالات من بينها:

- البنى المنطقية في اللغة في مجلة التوثيق الأمريكي عام 1956.
- اللغات المحدودة الحالات بالاشتراك مع "جورج ميلر" في مجلة الإعلام والمراقبة عام 1958.
- "بعض الخصائص الشكلية للقواعد" في مجلة الإعلام والمراقبة أيضا عام 1969. انظر: ياسين صلاواتي، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، مؤسسة التاريخ العربية، بيروت، ط1، 2001، مج1، ص1160، ومحمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص135، وبوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص151.

¹⁸- جاكبسون رومان، روسي الأصل، ولد سنة 1896م، تخصص في اللسانيات المقارنة الفيلولوجيا السلافية، كما أسهم في وضع بعض النظريات الأدبية الحديثة في محاولات الشعر والتنظيم وعلم الجمال والعروض، وألف ما يربو عن 370 ألف كتابا ومقالة، انظر: أحمد مومن، اللسانيات ص 146.

ينادي بوجود "كليات فونولوجية" (Phonological Universals) في جميع اللغات، ويعتقد أنّ ثمة كليات أو عموميات لغوية على مستويات أخرى من التركيب اللغوي التي هي في أمسّ الحاجة للبلورة والتطوير، ومن هاتين الفكرتين انطلق تشومسكي في تجسيد منهجه الجديد، وبناء نظرية أكثر نفاذا ورواجا من النظريات اللسانية الأخرى، معتبرا موقع التركيب من اللغة بمثابة القلب من جسم الإنسان. (19)

التعريف بالنظرية التوليدية التحويلية:

يقصد بالنظرية التوليدية التحويلية مجموعة النظريات اللسانية التي وضعها وطوّرها تشومسكي وأتباعه منذ أواخر الخمسينات، وقد استطاعت هذه النظرية أن تحتل بسرعة مكان سابقها في البحوث اللسانية الأمريكية.

إنّ الذي أدّى بتشومسكي إلى إيجاد هذه النظرية هو اعتقاده بأنّ اللسانيات البنيوية لم تأخذ بعد حقها المشروع مما يسمى بالدراسة العلمية للسان، ذلك لأنّ هدف اللسانيات ينبغي أن يسعى إلى إبراز البنيات اللغوية التي تسمح بتوليد عدد لا متناه من الجمل انطلاقا من عدد محدود من القواعد. (20) ومن هنا يظهر سعي تشومسكي للوصول إلى قواعد شاملة تنظم تركيب الجملة في جميع اللغات على أساس أنّ هناك عوامل مشتركة بين البشر. إنّ هذه العوامل تمثل أوجه الشبه الملحوظة بين لغات العالم والتي تدعى بالنحو الكلي (Universal Grammar). (21)

¹⁹ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م، ص 202.

²⁰ - سليم بابا عمر، اللسانيات العامة الميسرة، ص 53.

²¹ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1996م، ص 257.

وإذا كان دي سوسير قد تأثر بأفكار أميل دوركايم الاجتماعية، فإنّ نعوم تشومسكي تأثر بفلسفة ديكرت العقلية⁽²²⁾؛ لذلك فهو يحاول في نظريته اللسانية هذه، إحياء بعض المفاهيم التقليدية العائدة إلى هذه القواعد الفلسفية أو اللسانية الديكارتية كما يسميها في كثير من السياقات.⁽²³⁾

مبادئ النظرية التوليدية التحويلية وأمارتها في التراث اللغوي العربي:

تقوم النظرية التوليدية التحويلية على اعتبار مبدئين كبيرين لهما وجود في اللغات الإنسانية كافة هما: التوليد والتحويل، وبهما سميت هذه النظرية، فماذا يُقصد بالمصطلحين؟

1- التوليد والتحويل:

أ- التوليد: (**Generation**): هو الإنتاج والإتيان بما لم يسبق إليه، والمقصود به لدى تشومسكي هو انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هي الأصل، وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية (**Generative sentence**)، وأهم وصف للجملة التوليدية أنّها الجملة التي تؤدي معنى مفيدا مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها أيضاً خالية من كل ضروب التحويل.⁽²⁴⁾ ولتوضيح ذلك: نأخذ الجملة الآتية "قام زيد" فهي جملة توليدية، أما

²² - تتخذ المدرسة التحويلية من منهج ديكرت العقلاني أساساً لها في فهم وتحليل الظاهرة اللغوية، ويعتمد ديكرت في دليل إثباته وجود النفس أو وجود الذات على مقولته المشهورة: (أنا أفكر إذن أنا كائن) والتي عرفت اصطلاحاً بـ(كوجيتو ديكرت) حيث استند كلياً إلى العقل في إثبات وجود النفس واتخذ منه معياراً لتحليل جميع الظواهر بعد إثبات الذات المفكرة المتميزة عن الجسمانية والمكانية والزمانية؛ ومؤدى هذا المبدأ عند ديكرت أن تفكير المرء كاف لإثبات أُنَيْته من حيث هو كائن مفكر دون حاجة إلى شهادة أخرى من الخارج. انظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986م، ص43.

²³ - حنفي بناصر، مختار لزعر، اللسانيات (منطقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص67.

²⁴ - ويقصد بها جمل النفي والاستفهام والشرط والاسمية المنسوخة وغيرها؛ فهي جمل منبثقة عن الجملة الخبرية البسيطة، انظر: سمير شريف أستيتية، اللسانيات (المجال والوظيفة، والمنهج)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2008م، ص178.

جملة "زيد قام" فليست توليدية، لأنها ليست أقل عدد ممكن من الكلمات، فهي جملة مركبة من جملتين جملة المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية (قام هو)، كما أن فيها تقديمًا وتأخيرًا، وهما من وجوه التحويل.

ويدل مصطلح التوليد على الجانب الإبداعي في اللغة، أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم، ولقد سعى تشومسكي بنظريته إلى ابتكار

مناهج لتحليل التراكيب لأن للإنسان قدرة على تكوين جمل لم يسمعها من قبل.⁽²⁵⁾

كما أكد تشومسكي على أن النظرية النحوية لا بد أن تعكس قدرة جميع المتكلمين باللغة والنحو التوليدي -في نظره- لا بد أن يولد كل الجمل النحوية (Grammatical) في اللغة؛ أي أننا بإتباع قواعد نحوية يمكننا تكوين كل الجمل الممكنة في اللغة (فكل متكلم أحرز في ذاته قواعد توليدية تعبر عن معرفته بلغته).⁽²⁶⁾

فبالإضافة إلى دلالة التوليد على القدرة على إنتاج جمل جديدة فإنه يعني أيضا الدقة والوضوح كما هي في العلوم الرياضية.⁽²⁷⁾

ب- التحويل: (Transformation): يعني الانتقال والتغير من حال لآخر، وهو قواعد تنتظم فيها العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية، ويقصد بالتحويل في النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم على النص فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام، وتخضع بدورها إلى الصياغة الحرفية الناشئة عن التقطيع الصوتي.⁽²⁸⁾

²⁵ - صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة، الجزائر، 2002م، ص 80.

²⁶ - المرجع نفسه، ص 80.

²⁷ - حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 50.

²⁸ - محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001م، ص 81.

فالتحويل ينطبق إذن على امتداد الأصوات الملفوظة أو المكتوبة المتلاحقة في نصّ العبارة والميل بها نحو مقامها الأخير في الجملة.⁽²⁹⁾

وبعبارة أخرى، فالتحويلات تربط البنى العميقة بالبنى السطحية، حيث تحدث تغييرات على البنية الناتجة من القواعد النسقية حتى تقرّبها من صورتها المنجزة، ويحدث ذلك بتغيير ترتيب عناصرها أو بحذف بعض منها، انطلاقاً من الجملة النواة والتي هي بحاجة إلى قواعد صرفية تطبّق عليها فتصيرها جملة منجزة حقاً، وقد يقتضي الأمر إلى تطبيق أكثر من عملية تحويلية.⁽³⁰⁾

فالتحويل عند تشومسكي هو الخروج من الذهن المجرد إلى المنطوق، أي خروج الجملة، فما دامت في الذهن فهي توليدية، فإذا خرجت فإنّها تصبح تحويلية.⁽³¹⁾

وملخص مبدأ التحويل عند تشومسكي، أنّ أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل، فإذا أخذنا جملة: "كتب زيدُ الدرسَ" وأجرينا عليها تحويلات انتهينا إلى اشتقاق جمل كثيرة منها: - كُتِبَ الدرسُ (فيها تحويل بالبناء إلى المجهول والحذف).

- الدرسَ كتبَ زيدٌ (فيها تحويل بالتقديم والتأخير).

- هل كتبَ زيدٌ الدرسَ؟ (فيها تحويل بإضافة الاستفهام).

- إنَّ زيداً كتبَ الدرسَ (فيها تحويل بإضافة إنّ).....

و يصبح التحويل باباً مفتوحاً على مصراعيه للنفي، والتأكيد والبناء للمجهول، والعطف، والزيادة والحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك من الموضوعات.⁽³²⁾

²⁹ - المرجع نفسه، ص 81.

³⁰ - انظر: أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، ص 207.

³¹ - عاطف فضل محمد خليل، تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، دراسة وصفية تحليلية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، د.ط، 1425هـ- 2004، ص 74.

³² - انظر: أستيتية، اللسانيات، ص 180.

إنّ مفهوم التحويل في الدرس العربي القديم يقترب مفهومه في المدرسة التوليدية التحويلية، وإنّ النظرية النحوية التي أوجدته تعاملت بمفهومه في تفسير كثير من الوحدات الإسنادية والجمل دون التصريح به، ولم تصرح به مصطلحاً إلا في تراكيب إسنادية محدودة،⁽³³⁾ مثال ذلك: ما يذهب إليه النحويون في باب تمييز الجملة يعد مثلاً واضحاً على التحويل الذي ورد صراحة حيث يقول الأشموني: «فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو: "طاب زيد نفساً" وقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾⁽³⁴⁾؛ فالتمييز محوّل عن الفاعل والأصل "طابت نفسُ زيدٍ"، و«اشتعل شيبُ الرأس».»⁽³⁵⁾؛ أي أنّ التمييز "شيباً" محوّل عن فاعل، والبنية العميقة للجملة الفعلية في هذه الآية هي و«اشتعل شيبُ الرأس»، وأن التمييز "نفساً" محوّل عن فاعل، والبنية العميقة للجملة الفعلية في هذا المثال هي "طابت نفسُ زيدٍ".

أما عبد القاهر الجرجاني فقد سلك منهج التحويليين على نطاق واسع في الدلائل فيما سمّاه بالوجوه والفروق، أو وجوه كل باب وفروقه.⁽³⁶⁾

2- الكفاءة والأداء: (Competence/ performance): إنّ مفهومي الكفاءة والأداء يرتبطان بمفهومي اللغة (Langue) والكلام (Parole) اللذين استحدثتهما دي

³³ - محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م، ص9.

³⁴ - سورة مريم [الآية: 04]

³⁵ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ج2، ص195.

³⁶ - انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1420هـ-1999م، ص82-120.

سوسير، ولكن تشومسكي رفض فكرة دي سوسير القائلة: «بأنّ اللغة قائمة من المفردات التي ينتقي منها الشخص الكلام»⁽³⁷⁾، وذهب إلى التمييز بين الكفاءة التي تتمثل في معرفة الفرد بقواعد لغته والأداء وهو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية.⁽³⁸⁾

فالكفاية اللغوية - عند تشومسكي - تعني القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها أثناء تكلم هذه اللغة بما في ذلك الجمل التي لم يسبق للمتكلم سماعها، وهي أيضا مجموع القواعد الكامنة في ذهن الإنسان والتي تمكّنه من بناء الجمل، فهي تعني امتلاك الآلية اللغوية، يقول ميشال زكريا: «الكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية بقواعد اللغة التي هي قائمة في ذهن كل من يتكلم اللغة»⁽³⁹⁾؛ أي أنّ الكفاية تشير إلى قدرة المتكلم بلسان لغته الأم على استعمال نظام اللغة، التي تمكّنه من تفسير إنتاج الجمل، وعلى قبوله جملاً معيّنة بأنها نحوية ورفضه لجمل لأنها غير نحوية.⁽⁴⁰⁾

أما الأداء أو الإنجاز فهو التجسيد المادي لنظام اللغة في إحداث الكلام، وهو عبارة عن الجمل التي ينجزها المتكلم في سياقات التواصل المتنوعة، يقول ميشال زكريا: «فالأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معيّن، وفي الأداء الكلامي يعود متكلم اللغة بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفاءته اللغوية كلما استعمل اللغة في مختلف ظروف التكلم، فالكفاءة اللغوية بالتالي هي التي تقود عملية الأداء الكلامي».⁽⁴¹⁾

37 - انظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008م، ص 28-29.

38 - انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 77.

39 - ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، 1993، ص 61.

40 - شرف الدين علي الراجحي، في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص 126.

41 - الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص 33.

ويمتد نظر تشومسكي إلى أن الكفاية اللغوية تتسم بالثبوت، في حين أنّ الأداء عرضة للتغيّر، حسب مستويات الأفراد ودرجات انتباههم، أو صحتهم أو علتهم أو اضطراباتهم النفسية التي تتداخل مع العوامل اللغوية في عملية إنتاج الكلام.⁽⁴²⁾

والحقيقة أنّ لمفهوم المعرفة الضمنية باللغة عند التوليديين صدى عند النحاة العرب القدماء أمثال الخليل وسيبويه وغيرهما؛ فهم ينظرون إلى العربي الموثوق به هو موضوع الدراسة اللغوية من خلال الركون إلى سليقته اللغوية «فهذا العربي لديه معرفة ضمنية بمواقع الكلام كما يقول الخليل، وسليقته اللغوية هي جزء من معرفته الضمنية بقواعد اللغة».⁽⁴³⁾

كما أنّ معالجة الجرجاني لتطور اللغة وفق مستويين؛ مستوى عقلي باطني ومستوى نطقي محسوس عند دراسته للنظم يوافق معالجة تشومسكي لثنائية الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، فالجرجاني ينظر إلى اللغة من خلال مستويين (نفسي وعقلي) فالمستوى الأول هو المحرك للعملية الكلامية وهو المحدد لأنماطها وأشكالها وفروقها ولا يتشكل المستوى الثاني إلا بإدراك المستوى الأول حيث يقول: « وأمر النظم في أنّه ليس شيئاً غير توخّي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنّك ترتّب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك. وإنّا لو فرضنا أنّ تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصوّر أن يجب فيها نظمٌ وترتيبٌ في غاية القوة والظهور.»⁽⁴⁴⁾

و من ناحية أخرى نجد أن ابن خلدون قد تنبه للفرق بين الملكة اللغوية وصناعة اللغة العربية، حيث يقول: "ومن هنا يعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية، وأنّها مستغنية عنها بالجملة. ذلك أن

⁴² - ميشال زكريا، الألسنية: علم اللغة الحديث (المبادئ والأعلام)، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م، ص 262.

⁴³ - ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م، ص 47-48.

⁴⁴ - دلائل الإعجاز، ص 329-330.

صناعة العربية هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية وليس نفس كيفية ".
(45)

وهذا التعريف الذي ذكره ابن خلدون بين الملكة اللغوية وصناعة العربية يقترب من تعريف تشومسكي للكفاية اللغوية والأداء اللغوي الفعلي. فابن خلدون يقدم تفسيراً أفضل لملكة الأداء اللغوية يجمع فيه بين الكفاية اللغوية البحثية حسبما عرضها تشومسكي والكفاية اللغوية الاتصالية التي جاء بها هايمز.⁽⁴⁶⁾

3- الجمل الأصولية والجمل غير الأصولية:

إن المتكلم العارف بلغته قادر على إنتاج عدد غير متناه من الكلمات المتلاحقة من حيث هي تؤلف جملة صحيحة أو جملة غير صحيحة من جمل لغته، تسمى الجملة الصحيحة بالجملة الأصولية (أي الجملة الموافقة لقواعد اللغة)، والجملة غير الصحيحة بالجملة غير الأصولية.⁽⁴⁷⁾ (أي الجملة التي انخرقت عن تلك القواعد، سواء أكان انحرافاً عن المستوى الصوتي أم التركيبي أم الدلالي)⁽⁴⁸⁾

45 - ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص638.

46 - يعد ديل هايمز Dell Hymes أن ما يتميز به الفرد المتكلم هو امتلاكه لقدرة أكبر وأشمل وأكثر وظيفية مما يقترحه النحو التوليدي، وهي القدرة التواصلية (Compétence Communicative) التي لا تمكن من القدرة على إنتاج وفهم ما لا حصر له من الجمل النحوية، بل تتعلق باشتغال السلوك اللغوي في شموليته وواقعيته وهي مختلف السياقات والمقامات الممكنة لتحقيق كل أغراضه التواصلية في أبعادها الفردية والجماعية. انظر: مصطفى غلفان وآخرين، اللسانيات التوليدية، (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي): مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م، ص49.

47 - ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الأسنوية)، ص 108.

48 - جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة: يوثيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، العراق، بغداد، ط1، 1987م، ص 111 وما بعدها.

أو الجملة المقبولة "المقبولة في الشكل فقط" لأنها تحرق القواعد ولا تراعي المعنى، وهذه موجودة في الضرورات الشعرية والمعاني المجازية.⁽⁴⁹⁾

فالبحت اللساني -عند تشومسكي- لا يكتفي بمجرد معرفة التراكيب الموجودة بالفعل، بل يحدّد ما يقبله النظام اللغوي وما يرفضه، «فالجملة تمثل بالضرورة تتابعاً من الوحدات الصرفية أو المورفيمات، ولكن ليس كل تتابع من الوحدات الصرفية هذه يكون بالضرورة جملة مفيدة.»⁽⁵⁰⁾ ويجدر بنا هنا الإشارة إلى أنّ القواعد وحدها هي التي تحكم على أصولية الجملة أو عدمها، كما تحدد القواعد كل الجمل المحتملة في اللغة وتمنع في الوقت نفسه الجمل غير الأصولية من أن تكون، كما أن الحكم على أصولية الجملة لا تنحصر بقبول جملة ما أو رفضها، وإّما أيضا ينص على وجود تفاوت في الجمل الأصولية من حيث درجة انحرافها عن قواعد اللغة، كما لا يجب الخلط بين الجمل الخاطئة نحويا، والجمل الخاطئة معرفيا.⁽⁵¹⁾

ولا يجب أن نخلط بين مفهوم قبول الجملة وبين مفهوم أصولية الجملة، فمفهوم قبول الجملة عائد إلى مجال دراسة الأداء الكلامي في حين أنّ مفهوم أصولية الجملة يرتد إلى مجال دراسة الكفاية اللغوية، فالأصولية هي عامل من بين عوامل متعددة تترابط لتحديد قبول الجمل.⁽⁵²⁾

لقد ميّز الدرس العربي القديم بين الحقيقة والمجاز في حكمه على أصولية الجملة، وقد تكون الجملة مقبولة نحويا ولكنّها غير أصولية دلاليا، مثال ذلك ما يقوله ابن يعيش شارح المفصل وهو بصدد شرح عبارة الزمخشري "لأنّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل"، فيقول ابن يعيش في

⁴⁹ - صالح بلعيد، نظرية النظم، ص 85.

⁵⁰ - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، 1998، ص 126.

⁵¹ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص 108-113.

⁵² - المرجع نفسه، ص 113.

شرحها: «يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث، وذلك وصف في الفاعل، فإذا أخبرت على فاعل لا يصح منه كان محالاً، نحو قولك: تكلم الحجر، وطار الفرس. فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران إلا أن تريد المجاز، كذلك قولك، طاب زيد وتصبب وتفققاً، لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقق، فعلم بذلك أن المراد المجاز...»⁽⁵³⁾ ومن ناحية أخرى نجد أنّ النحاة وعلى رأسهم -سيبويه- قد تحدثوا عن الانحراف الدلالي في الجملة، قبل أن يتحدث عنها التوليديون في العصر الحديث، حيث خصص باباً في بداية كتابه لهذه المسألة، أطلق عليه باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فذكر المستقيم الحسن، والمحال، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، وما هو المحال الكذب.⁽⁵⁴⁾

أما المستقيم الحسن؛ ففيه يكون الكلام مستقيماً من الناحية النحوية وحسناً من الناحية الدلالية، كقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غداً. وأما المحال فيبدو فيه التركيب سليماً ولكن لا يحمل أي معنى على الإطلاق لأنّ كلماته متناقضة دلاليّاً؛ أي أنّ تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيتك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فنجد فيه تتابع الكلمات لا يتفق وقواعد بناء الجملة العربية؛ أي أنّ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيتك، وأشباه ذلك. وأما المحال الكذب، فأنت تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.

ومن هنا كان فكر سيبويه النحوي يربط بين قواعد التركيب، وينظر أيضاً في مدى اتفاق المكون الدلالي ونسق قواعد التركيب على حد تعبير التحويليين؛ فالتركيب ونحوية الجملة ينفصلان

⁵³ - ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، 1970م، ج2، ص75.

⁵⁴ - سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ=1988م، ج1، ص25.

عن المعنى عند كلٍّ من تشومسكي وسيوييه، فقد تكون الجملة نحوية من حيث التركيب دون أن يكون لها معنى وقد تكون نحوية لها معنى أو غير نحوية لها معنى، أو قد تكون ذات معنى لكنها غير نحوية.

ومن البلاغيين، نجد عبد القاهر الجرجاني الذي خصص فصلاً تحت عنوان (دلالة الكلام ضربان: لفظية أولية-ومعنوية ثانوية) وهذان الضربان هما ما صار يعرفان عنده بـ "المعنى" و"معنى المعنى" ويحمل ذلك في قوله: «وإذا قد عرفت هذه الجملة فهانها عبارة مختصرة، وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصلُّ إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى يعني أن تعقلَ من اللفظِ معنىً، ثم يُفْضَى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر» (55).

⁵⁵ - دلائل الإعجاز، ص 203-204.

4- البنية السطحية والبنية العميقة:

ميّز تشومسكي بين البنية السطحية والبنية العميقة، فالبنية السطحية هي البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي تصدر عن المتكلم وأنّ البنية العميقة هي بمعنى القواعد التي أوجدت هذا التتابع، وهي التي تتمثل في ذهن المتكلم/ المستمع المثالي التي هي عبارة عن حقيقة عقلية يعكسها التتابع اللفظي للجملة (أي البنية السطحية)⁽⁵⁶⁾، وبعبارة أخرى فإنّ البنية العميقة -عند تشومسكي- هي التي تعبر عن الفكر، وهو المعنى الكامن في نفس المتكلم، أمّا البنية السطحية فهي الكلمات التي ينطق بها المتكلم ليعبّر بها عن المعاني الموجودة في الذهن.⁽⁵⁷⁾

فإذا كانت البنية السطحية هي التأويل الصوتي والنحوي للجملة الظاهرة مثلاً. ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾⁽⁵⁸⁾، فتكون البنية العميقة لهذه الجملة هي "صومكم أو صيامكم خير لكم".

كما أنّ تشومسكي انتقد البنيوية وبعض النظريات اللسانية الأخرى التي اهتمت باللغة ككل وليس بالتركيب⁽⁵⁹⁾ لذلك فإنّ تشومسكي يظن أنّ هذه النظريات قاصرة عن تفسير الظواهر المعقدة التي تميز البنية اللغوية ولا تدرسها إلا بقصد تصنيفها.⁽⁶⁰⁾

وفي رأيه أنّ كل هذه النظريات أخفقت في تمييز البنى السطحية عن البنى العميقة لأنّها تسعى إلى تمثيل الجملة من خلال بنيتها السطحية لا غير، ومن ثمّ فالقواعد التوليدية التحويلية هي

⁵⁶ - جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 159، 160. (الهامش)

⁵⁷ - عاطف فضل محمد خليل، تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، دراسة وصفية تحليلية، ص 70.

⁵⁸ - سورة البقرة [الآية: 184]

⁵⁹ - منها نظرية القوالب (Tagmenics) التي قدمها كنيث بايك (Kneeth pick)، والقواعد النظامية (Systemic grammar) التي أتى بها مايكل هاليداى (Michael Halliday)، انظر: المرجع نفسه، ص 212.

⁶⁰ - المرجع نفسه، ص 212.

الوحيدة - حسب زعمه - التي تناولت عناية فائقة بالبنية العميقة دون أن تتجاهل البنية السطحية. (61)

وهكذا يكون تشومسكي قد عمل على إحياء نظرية القواعد العامة أو الواحدة لجميع اللغات، تلك النظرية التي نادى بها الإغريق القدماء من قبل، إلا أن تشومسكي لم يلجأ إلى المنطق كما فعل القدماء، بل حاول أن يتوصل إلى تلك القواعد اللغوية العامة التي تحكم اللغات جميعاً واهتدى بالفعل إلى بعضها، واعترف جميع علماء اللغة له بذلك، كما قام بعض أنصاره بإتمام ما بدأ به في هذا المجال. (62)

ومما يذكر في هذا المقام أن التركيز على المعنى أو البنية العميقة في التحليل اللغوي أمر له وجود قبل تشومسكي ويظهر ذلك في أقوال همبولدت⁽⁶³⁾، الذي يرى أن الخاصة الأساسية للغة هي طاقتها الإنتاجية، أي قدرتها على التوليد؛ أي قدرة البنية العميقة التي تحمل المعنى على توليد مالا حصر له من الجمل. كما تظهر هذه الفكرة أيضاً في نظرة سايبير إلى الفونيم بوصفها وحدة صوتية عقلية مثالية، يمكن أن تتعدد صورها النطقية. (64)

61 - المرجع السابق، ص 213.

62 - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 119-120.

63 - فهو يؤكد (أي همبولدت) أن اللغة هي (عمل العقل) ولما كانت اللغة هي عمل اللغة، فإن هناك دائماً عوامل تكمن تحتها، أي ليست على السطح، وهو ما أوضحه تحت ما سماه (شكل اللغة)، فيقول: «إن هناك شكلاً خارجياً (ألياً) وشكلاً داخلياً (عضوياً)، والشكل الداخلي العضوي هو الأهم، لأنه يتطور من الداخل، وهو الأساس في كل شيء أو هو البنية العميقة لما يحدث بعد ذلك في السطح». انظر: صبري إبراهيم السيد، تشومسكي: فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م، ص 53-54.

64 - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص 160.

وقد أقام رمضان عبد التواب -مماثلة ظاهرة بين مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية عند تشومسكي وبين ما يسميه سيويه حذف المبتدأ، يقول رمضان عبد التواب: «هذا باب يكون المبتدأ فيه مُضمراً، ويكون المبني عليه مُظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، وقلت، عبد الله وربي، فكأنك، قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، فجملة "عبد الله وربي" هي التركيب الظاهر، والتركيب المقصود فيها هو "ذاك عبد الله وربي"، تماماً كما يرى التحويليون».⁽⁶⁵⁾

ومن ناحية أخرى نجد أنّ الجرجاني قد سبق تشومسكي إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حيث فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم لمعانٍ في النفس، وهو تماماً البنية العميقة عند تشومسكي، أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق.⁽⁶⁶⁾

⁶⁵ - رمضان عبد التواب، التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1983م، ص108.

⁶⁶ - عبد المطلب محمد، النحو بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، مجلة الفصول، مجلد 5، ع12، 1984، ص31.

الفصل الأول: الجملة في الدراسات اللغوية العربية وفي الدرس

اللساني البنيوي الغربي:

- أولاً: مفهوم الجملة.

1- عند اللغويين العرب القدماء.

2- عند اللغويين العرب المحدثين.

3- عند اللغويين الغربيين.

- ثانياً: أقسام الجملة العربية.

1- عند اللغويين العرب القدماء.

2- عند اللغويين العرب المحدثين.

- ثالثاً: بناء الجملة عند اللغويين الغربيين.

1- بناء الجملة عند دي سوسير . F. De Saussure

2- بناء الجملة عند بلومفيلد . L. Bloomfield

3- بناء الجملة عند تتيار . L. Tesnière

كانت الجملة منطلقاً لكلِّ دراسة نحوية في اللسانيات الحديثة وذلك لكونها وحدة تركيبية تهدف إلى وصف اللغة وتعيدها.

وقد كان البحث النحوي -من قبل- يُعنى بدراسة المفردات دون أن يُعطيَ قدراً كافياً من العناية بدراسة التراكيب والجمَل وهذا يعني أن دراسة النحو كانت دراسةً تحليليةً تهتمُّ إلى حدٍّ كبيرٍ بالجزئيات وتُهمَلُ التراكيب التي هي جوهر الدرس اللغوي.⁽⁶⁷⁾

ولا يعني هذا أن البحث النحوي واللغوي عند العرب لم يُعنى بالجملة وإنما كان للنحاة العرب جهوداً في هذا المجال، «فقد بحثوا في الجملة من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات.»⁽⁶⁸⁾

مفهوم الجملة عند اللغويين العرب القدماء:

لقد اتّسمت الجملة -منذ نشأة الدراسات اللغوية حتى وقتنا الحاضر- بالتباين والغموض، ففي النحو القديم تداخلت الجملة مع الكلام.⁽⁶⁹⁾

⁶⁷- زين كامل الخويسكي، الجملة الفعلية بسيطة وموسعة (دراسة تطبيقية على شعر المتنبي)، تقديم محمد مصطفى هدارة، الإسكندرية، 1987، ج1، ص هـ.

⁶⁸- محمدعبد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1410هـ-1989م، ص 222.

⁶⁹- انظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ص17.

ويمكننا أن نُلخِصَ نظرةَ القدماءِ إلى الجملةِ باتجاهين:

الاتجاه الأول : يرى بأنَّ الجملةَ هي الكلامُ ولا فرق بينهما، فهما يؤديان معنىً مفيداً يُحسُنُ السكوتُ عليه⁽⁷⁰⁾.

ويمثلُ هذا الاتجاهُ سيبويه⁽⁷¹⁾ (ت 180 هـ) والمبرد (ت 285 هـ) وابن فارس (ت 395 هـ) والزمخشري (ت 538 هـ)⁽⁷²⁾ وقد اشترطوا الإسنادَ في الجملة، فلا بد للفعل من فاعلٍ، كما أنَّه لا بدُّ للمبتدأ من خبرٍ.

الاتجاه الثاني : ويرى أنَّ الكلامَ غيرُ الجملةِ ويمثله كلُّ من ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ورضي الدين الاسترابادي (ت 686 هـ).

فابن هشام يَعُدُّ الجملةَ أعمَّ من الكلامِ إذ إنَّ شرطه الإفادةُ بخلافها.⁽⁷³⁾

⁷⁰ - ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 27 وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ج1، ص 11، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1411هـ=1991م، ج2، ص431.

2- لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة وإنما اكتفى بالإسناد، انظر: الكتاب، ج1، ص23.

⁷² - انظر: الكتاب، ج1، ص23، ص25 والمبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، د. ط، 1415هـ-1994م، ج1، ص 70، والزمخشري، المفصل في علم اللغة، ص6.

⁷³ - مغني اللبيب، ج2، ص431.

أما رضي الدين الاسترابادي فيرى « أنّ الجملة ما تضمنت الإسنادَ الأصلي، سواء كانت مقصودةً لذاتها أم لا، والكلام ما تضمّن الإسنادَ الأصلي، وكان مقصوداً لذاته»⁽⁷⁴⁾. فكلُّ كلامٍ جملةٌ والعكسُ ليس صحيحاً. (والمقصود بالإسناد الأصلي -عنده- هو إسنادُ الفعلِ لفاعله والخبرِ لمبتدئه وأما الإسنادُ غيرُ الأصلي فهو إسنادُ المصدرِ واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إلى فاعلٍ لكلِّ منها)⁽⁷⁵⁾. وهذا ما جعل النحاة القدماء ينظرون إلى المسندِ والمسندِ إليه عمادا الجملة، وماعدا هذين الركنين فضلة يستقل الكلامُ دونها⁽⁷⁶⁾.

ومن الواضح في ضوء ما قرره النحاة -كما يقول مازن المبارك- إنّ الجملة قد تكون مفيدةً فتُسمى كلاماً، وقد تكون غير مفيدة فتكونُ إذ ذاك عبارة عن علاقةٍ إسنادية بين كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى فإذا أفادت معنى يحسن السكوتُ عليه كانتا جملةً وكلاماً، وإذا لم تُفيدا كانتا جملةً فحسب.⁽⁷⁷⁾

ويتضحُ هذا من المثالين الآتيين:

1- مَنْ يَزْرَعُ يَحْصُدُ ← كلام وجملة.

2- مَنْ يَزْرَعُ ← جملة.

⁷⁴- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاربيونس بنغازي، ط2، 1996م، ج1، ص33.

⁷⁵- المصدر نفسه، ج1، ص33.

7 - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص74.

⁷⁷- مازن المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط7، 1981م، ص52.

واستدل ابن هشام على هذه التفرقة بين الكلام والجملة أنّ النحاة يُسمّون الجملة التي تقع حالاً أو خيراً أو نعتاً... جملةً ولا يسمونها كلاماً، قال: «ولهذا تسمّعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»⁽⁷⁸⁾.

مفهوم الجملة عند اللغويين العرب المحدثين:

اختلف اللغويون المحدثون في تحديد مفهوم الجملة بسبب انتماءاتهم المذهبية ومرجعياتهم المعرفية والفكرية، فمنهم يرى أنّ الجملة مركبٌ مفيدٌ دالٌّ على معنى يحسّن السكوت عليه - كميشال زكريا- حيث يقول: «... وهذا التعريف الدقيق الذي يركّز على السكوت كعنصرٍ يفصل بين الجملِ نبتناه في دراستنا ونجده بصورةٍ مشاهةٍ عند الألسنيين المعاصرين»⁽⁷⁹⁾، ثم يُعرّف الجملة بقوله: «هي وحدةٌ كلاميةٌ مستقلةٌ يمكنُ لحظها عبرَ السكوتِ الذي يحدّها»⁽⁸⁰⁾، وهذا التعريف لا يفترق عما ذهب إليه اللغويين القدماء.

وعرّف أحمد حاطوم الجملة بقوله: «هي مركبٌ كلامي مفتوح un complexe parlé ouvert، نواته الإسناد يرتبط بما يسبقه من السلسلة الكلامية أو بما يليه أو يرتبط بما يسبقه وبما

⁷⁸ - مغني اللبيب، ج2، ص431.

⁷⁹ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م، ص23-24.

⁸⁰ - المرجع نفسه، ص24.

يليه في "آن واحد" ارتباطاً نحويًا - تركيبياً - سانتاكسيًا⁽⁸¹⁾ يُشكّل مقومًا أساسيًا من مقومات الجملة⁽⁸²⁾.

فأبرز ما تقوم به الجملة إذن - شيئان:

- انعقادها بالإسناد - بسيطاً أو مركباً.

- اندراجها التركيبي - الستاكسي في السلسلة الكلامية وارتباطها بما قبلها وما بعدها في آن واحد.⁽⁸³⁾

وذهب إبراهيم أنيس في تعريفه للجملة بقوله: «إنَّ الجملةَ في أقصر صُورِها هي أقلُّ قدر من الكلام يُفيد السامع، معنىً مستقلاً بنفسه، سواءً تَرَكَّبَ هذا القدرُ من كلمة واحدة أو أكثر»⁽⁸⁴⁾.

وهذا التعريف يُجيز أن تتركَّب الجملةُ من كلمة واحدة أي أنَّ فكرةَ الإسنادِ ليست لازمةً لتشكيل جملة صحيحة، وأنَّه يُسوي بين "الجملة" و"الكلام".

⁸¹- **الستاكس**: علم التراكيب أو النظم، أو علم النحو. وعلم النحو عند سيبويه يعني علم التراكيب الذي يختص بدراسة القواعد التي تحكم بناء الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربط هذه الجمل وأنواعها، وهذا النوع من الدرس يعرف في علم اللغة الحديث باسم Syntax، أي دراسة بُنية التراكيب أو الجمل، انظر: كريم زكي حسام الدين أصول تراثية في علم اللغة، ص24، وهادي نهر، البحوث اللغوية والأدبية (الاتجاهات والإجراءات)، عالم الكتب الحديث، ط1، إريد، الأردن، 1430هـ-2009م، ص134.

⁸²- أحمد حاطوم، في مدار اللغة واللسان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ط2، 1996، ص25-26.

⁸³- المرجع نفسه، ص26.

⁸⁴- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1994م، ص276، 277.

ويُقدِّمُ **مصطفى حميدة** تعريفاً للجملة، يقوم على فكرة الارتباط والربط، وهو أنَّ الجملة «وحدة تركيبية تُؤدي معنى دلاليًا واحدًا، واستقلالها فكرة نسبية، تحكمها علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق». (85) هذا التعريف يتقاطع مع تعريف أحمد حاطوم في وجود فكرة الربط والارتباط والإسناد.

والمتملُّ في نظرة علماء اللغة المحدثين للجملة، أتهم لم يعنوا بالتفريق بين مفهومي الجملة والكلام، ولكنهم صبَّوا عنايتهم على الجملة دون أن يحاولوا التفرقة بينها وبين الكلام.

مفهوم الجملة عند اللغويين الغربيين:

عرَّف أرسطو (Aristothe 322-384 ق م) المؤسس الحقيقي للنحو الأوروبي التقليدي الجملة بأنها تركيبٌ مؤلفٌ من عناصر صوتيةٍ تحمِلُ معنًى محدَّدًا قائمًا بذاته، ولكن كلاً من مكوناته يحمل في الوقت نفسه -معنى خاصاً به أيضاً- غير أنَّ نظريته في الجملة كانت مرتبطةً في عمومها بنظريته في الحكم المنطقي (86) التي أدَّت به إلى أنَّ يُضفي على قضية الإسناد أهمية خاصة (87).

1- مصطفى حميدة، الربط والارتباط، الشركة العالمية، القاهرة، ط1، 1997م، ص204.

86- وذلك لأن المنطق الأرسطي يقوم على فكرة القياس Syllogism وهو يتكون من ثلاث قضايا Propositions، مقدمتين ونتيجة، وكل منها تثبت أو تنفي شيئاً، وكل جملة تتكون من موضوع ومحمول، أي من مسند إليه ومسند، أو من مبتدأ وخبر عند النحاة العرب؛ كما أن أرسطو كان دائماً يقدم المحمول على الموضوع مما يعني معه أنه لم يهتم إلا بالجملة الخبرية. (أنظر: عبده الراجحي، النحو العربي الحديث، ص100، 101)

87- ميلكا إيفيتشن (Milka Ivic) - اتجاهات البحث اللساني، Trends in linguistics، ترجمة: د. سعد عبد العزيز مصلوح، ود. وفاء كامل فايد، نشر المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة). طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1996م، ص11، 12.

فإذا انتقلنا إلى مفهوم الجملة لدى البنيويين وجدنا أنّ **دي سوسير** مؤسس علم اللغة الحديث لا يُقدم تعريفاً مُحدداً للجملة، وإتّما كان يُعنى بالوحدات الصغرى في اللغة، كالصوت والمورفيم والكلمة، ذلك أنّه عدّ الجملة من قبيل الكلام لا من قبيل اللغة.⁽⁸⁸⁾ لأنّ أخصّ خصائص الكلام، ما يَتمتع به المرءُ من حرية في توليف وتنسيق الدلائل اللغوية المنعزلة، لتحمّل المعنى، وتؤدي المغزى والقصد.

أما **بلومفيلد**، فيحدّد الجملة «بأنّها شكل لغوي مستقل لا يدخل -عن طريق أي تركيب نحوي- في شكل لغوي أكبر منه»⁽⁸⁹⁾، فكان بذلك رائد أول محاولة حقيقية للتحرر من معيار "المعنى" في الجملة، وضرب أمثلة لذلك:

How are you?, It is fine day, Are you going to play Tennis
this afternoon?

⁸⁸ - أنظر: فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة: عبد القادر قنيني، ص 27 وما بعدها، وص 183.

⁸⁹ - Leonard Bloomfield : Language, London; George Allen; and Unwin; LTD; Museum street;1973; P : 170.

ورغم أنّ البنيويين أعطوا الشكلَ أهميةً وأقاموا عليه حدَّ الجملة، إلا أنّهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم الإسناد وقرنوا وجودَ الملفوظ الأدنى بتوفّر النواة الإسنادية.⁽⁹⁰⁾ فعند تحليلهم جملة من نحو: الطالب مجتهد إلى مكوناتها المباشرة، فإنّهم يُقسّمونها إلى مكونين:

1- الطالب.

2- مجتهد.

وهذا يدلُّ على تمسكهم بالدلالة، وإن أسقطوها ظاهراً.

أما التحويليون-وعلى رأسهم تشومسكي- فالجملة عندهم قرْنٌ يحصلُ على نحو خاص بين البنية السطحية والبنية العميقة.⁽⁹¹⁾ فتشومسكي قسم الجملة إلى مُركبين مركب فعلي يضم الفعل والمفعول به، ومركب اسمي للفاعل، وعَدَّ الجملة لها بيتان بنية عميقة وبنية سطحية متحوّلة عن البنية العميقة.

وأما الوظيفيون فيولون جُلَّ عنايةهم لوظائف مكونات الجملة وعلى رأسهم أندريه مارتيني الذي يعدُّ الجملة بأنّها أصغرُ مقطعٍ ممثل بصورة كلية وهي تتابعُ من الكلمات المورفيمات

⁹⁰- انظر : محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات تونس، 1981م، ص 246.

⁹¹- أي لنتيجة ما يحدث من تفاعل بين البنيتين.

التنظيمية ويُعرفها بقوله: «هي القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر برُكنٍ إسنادي وحيد أو بعدة إسنادات معطوفة»⁽⁹²⁾ ويسمى المسند *predicate* ، وهو مركزُ التنظيم التركيبي للجملة المستقلة، وهو يُشكّل قمة الهرم بالنسبة لباقي العناصر التي تبدو كتوسعات ثانوية⁽⁹³⁾؛ أي أنّ مارتيني لا يضع المسندَ والمسندَ إليه في مرتبةٍ واحدةٍ كما هو معروف في الدرس النحوي التقليدي، الذي يُسوِّي بينهما انطلاقاً من حكم العلاقة المنطقية التي بينهما (محمول وموضوع)، بل هو يعدُّ المسندَ دون المسندِ إليه وحدةً مركزيةً ليس في التركيب الإسنادي وحسب بل في تركيب الجملة كله.

وقد أدرج التركيب الإسنادي بالمثال الفرنسي الآتي:⁽⁹⁴⁾ *Hier, il y avait une fête au village* ، إذ يتضمنُ هذا التركيبُ الوحدةَ المستقلة "البارحة" "Hier" ، والتركيب المستقل في "القرية" "au village" ويمكن ل كليهما أن يسقطا من القول دون أن يختل التركيب الإسنادي؛ لأنَّ التركيب يوجد احتفال (*il y avait une fête*) يستطيع أن يُشكّل مضمونَ الخطاب لوحده.

فالتركيبُ الإسنادي هو الأساس الذي تُبنى عليه الجملةُ في اللغة ويمكن توسيعه عن طريق أنماط الإلحاق المختلفة، أي أركان التكملة وهذا ما توصل إليه أندريه مارتيني بقوله: «كلُّ ما يُضاف إلى النواة الإسنادية هو من الناحية التركيبية إلحاق»⁽⁹⁵⁾. أي أنّ أساسَ الجملة هو الركنُ

1- أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة السعيد زبير، دار الآفاق، الجزائر، د. ط، د.ت، ص118.

2- المرجع نفسه، ص118.

3- المرجع نفسه ، ص 111.

4-المرجع نفسه، ص113.

الإسنادي الذي يُمثّل أدنى تركيبٍ يُمكن أن تتكوّن منه، فتُضاف إليها عناصرٌ أخرى من باب التمام والإيضاح.

-فقانون الإسناد -إذن- هو قانون لغوي ينطبق على كلّ اللغات، فلا بد في كلّ لغة من توافر ركنين أساسيين حتى يكون الكلام صحيحاً.

أقسام الجملة عند اللغويين العرب القدماء:

ذهب معظم اللغويين القدماء إلى القول بأنّ الجملة النحوية قسمان، جملة اسمية وجملة فعلية.⁽⁹⁶⁾

وقد حدّد هؤلاء العلماء بعض الشروط لتكوين الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية.

فالاسمية هي التي وقع في صدرها اسم نحو قولك: محمدٌ رسولُ الله، خالدٌ شجاعٌ، هيهات العقيقُ، وقائمٌ الزيدان عند من أجاز ذلك (الأخفش والكوفيون).⁽⁹⁷⁾

أما الفعلية فهي الجملة التي وقع في صدرها فعل⁽⁹⁸⁾ نحو قولك: قام زيدٌ، وضرب اللصُّ، وكان زيدٌ قائماً وظننته قائماً، ويقوم زيدٌ، وقمّ.

⁹⁶ - انظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، 1920م، ج1، ص277.

انظر: ابن هشام، المغني، ج2، ص433⁹⁷ -

⁹⁸ - المصدر نفسه، ج2، ص433.

وقد خرج بعضُ النحاة عن التقسيم السابق وذهبوا في ذلك مذاهبَ متباينة. فقد أضاف ابن هشام نوعاً ثالثاً من الجمل وهي الجملة **الظرفية** وعَرَّفها بقوله: «والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ، إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما»⁽⁹⁹⁾.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة **الشرطية** فتكوّن الجملُ عندهم اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وذلك نحو: عمرو أبوه منطلق، قام زيد، خالد في الدار، بكر إن تعطه يشكرك.⁽¹⁰⁰⁾

والحقُّ أنه يمكن ردُّ القسمين الأخيرين إلى النوعين الرئيسين. وفي هذا يقول ابن يعيش: «...وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأنَّ الشرطية في التحقيق، مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل»⁽¹⁰¹⁾.

وقد علّق الجرجاني على ذلك بقوله: «فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهي في الأصل اثنان، الجملة من فعل وفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر»⁽¹⁰²⁾. وعليه فإنَّ التقسيم السائد للجملة قسمان هما الاسمية والفعلية؛ لأنَّ هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النحاة؛ أي أنّهم أرجعوا التقسيم الرباعي إلى ثنائي اسمية وفعلية؛ حيث نظروا للجملة الشرطية باعتبار الأداة، فإنَّ

⁹⁹ -المصدر السابق، ج2، ص433.

¹⁰⁰ - انظر: المفصل في علم اللغة، ص36، وشرح المفصل، ج1، ص88، والمغني، ج2، ص376.

¹⁰¹ . شرح المفصل، ج1، ص88.

¹⁰² . المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص277.

كانت حرفاً فالجملة فعلية، وإن كانت اسماً فالجملة اسمية؛ وكذلك بالنسبة للجملة الظرفية، إذا قدّر التركيب الظرفي بفعل (استقر) فالجملة فعلية وإن قدّر باسم (مستقر) فالجملة اسمية.

ولقد اعتدَّ النحاة في تحديد نوع الجملة بصدرها والمراد بالصدر المسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان وأزِيدُ أخوك؟ ولعلَّ أباك منطلقٌ وما زيدٌ قائماً، اسمية، ومن نحو: أقام زيدٌ؟ وإن قام زيدٌ، وقد قام زيدٌ، فعلية. والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو: كيف جاء زيدٌ؟ ومن نحو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾⁽¹⁰³⁾ ومن نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾⁽¹⁰⁴⁾.

وقوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾⁽¹⁰⁵⁾ فعلية لأنَّ هذه الأسماء في نية التأخير.⁽¹⁰⁶⁾

ويتفق النحاة على أنَّ الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين، وهذان الركنان هما المسند والمسند إليه؛ غير أنَّ نظام تركيب الجملة يختلف في الجملة الاسمية عنه في الجملة الفعلية، فالجملة الاسمية تبدأ دائماً بالمسند إليه ويسمى المبتدأ، ويليه المسند أو الخبر. أما الجملة الفعلية فتبدأ دائماً بالمسند، أي الفعل ثم يليه المسند إليه؛ أي الفاعل أو نائب الفاعل،⁽¹⁰⁷⁾ وكلُّ ركن من هذين

¹⁰³ - سورة غافر [الآية: 81]

¹⁰⁴ - سورة البقرة [الآية: 87]

¹⁰⁵ - سورة القمر [الآية: 07]

¹⁰⁶ - ابن هشام، المغني، ج2، ص434.

¹⁰⁷ - أميرة علي توفيق، الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1391هـ=1971م، ص9.

الركنيتين عمدةً لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنيين مما تشتمل عليه الجملة فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية. (108)

وليس معنى الفضلة أنه يُمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذكر، بل المقصود أنه يُمكن أن يتألف الكلام من دونها، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾⁽¹⁰⁹⁾ فإنه لا يمكن الاستغناء عن "كسالى" التي هي فضلة لأن معنى الآية الكريمة يتوقف عليها.

وقد تكون الفضلة واجبة الذكر والعمدة واجبة الحذف، كما في الإغراء والتحذير في نحو قولنا: "إياك والكذب" وهذا يعني أنه لا يمكن أن يتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدرة في حين أنه قد يمكن أن يُستغنى عن الفضلة. (110)

والظاهر أن معظم النحاة لم يُفرقوا في المعنى بين نمطي الجملتين الاسمية والفعلية، وإنما اكتفوا بجعل الفرق بينهما لفظياً (شكلياً) فقط متمثلاً في اختلاف الرتبة، إلى جانب اهتمامهم برصد العلاقة بين طرفي الإسناد. (111) وهذا لا يعيبهم كثيراً لأن "هذا التصنيف قائم على مراعاة اندراج كل نوع

¹⁰⁸ - تمام حسان، الأصول (دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو - فقه اللغة - البلاغة)، عالم الكتب، د. ط، القاهرة، 2000م، ص 121.

¹⁰⁹ - سورة النساء [الآية: 142]

¹¹⁰ - شرح الأشموني، ج 2، ص 169.

¹¹¹ - انظر: محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط 1، 1404هـ - 1984م، ص 271-280.

تحت جدول تصريفي، أو استبدالي معيّن⁽¹¹²⁾. كما أنّ اعتبارَ اللفظ أو الشكل أساساً في تصنيف الجملة هنا يعدّ من الجوانب الوصفية في النحو العربي.⁽¹¹³⁾ فمن الطبيعي أن يتخذ النحاة -الشكل أو اللفظ- معياراً في التفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية، فإذا كان الاسم متقدماً عدّت الجملة اسمية، وإذا تأخر عدّت فعلية، وكان المعيارُ الشكلي أداةً لتفريق حاسمةٍ بين التراكيب من زاوية المنهج الذي التزمه النحاة، وهو منهجُ العمل والعامل.⁽¹¹⁴⁾

الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

ذكر بعض علماء النحو والبلاغة أنّ الفرقَ بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية هو أنّ الجملة الاسمية تُفيد الثبوتَ والجملة الفعلية تُفيدُ التجددَ والحدوثَ.⁽¹¹⁵⁾ فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ، أفاد ثبوت القيام لزيد في حين أنّك إذا قلت: يقومُ زيدٌ، أفاد حدوث القيام له بعد أن لم يكن، "وسرُّ ذلك أنّ الفعلَ مُقيّدٌ بالزمن، فالفعلُ الماضي مقيّدٌ بالزمن الماضي، والمضارع مقيّدٌ بزمن الحال أو الاستقبال في الغالب في حين أنّ الاسمَ غيرُ مقيّدٍ بزمن من الأزمنة فهو أشمل وأعمّ وأثبت".⁽¹¹⁶⁾

¹¹²- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1416هـ=1996م، ص34.

¹¹³- انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص59.

¹¹⁴- مالك المطلبي، الصيغ الزمنية في اللغة العربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986م، ص34-35.

¹¹⁵- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق نخبة من أساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، ج1، ص99-100، وحاشية الحضري على شرح ابن عقيل، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ج1، ص102.

¹¹⁶- فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 1428هـ-2007م، ص9.

ففي الغالب، تكون الجملة الفعلية موضوعاً لإفادَةِ التجدد والحدوث في زمنٍ معيَّنٍ مع الاختصار، وكذلك الفعلُ يدلُّ على الحدوث والتجدد، والجملة الاسمية تُفيدُ بأصل وضعها ثبوتَ شيءٍ بشيءٍ وكذلك الاسم.

وذكر الجرجاني أنَّ الاسمَ الذي أُسندَ إلى زيد، في قولك (زيدٌ منطلقٌ) يُثبت معنى الانطلاق لزيد، دون أن يقتضي تجدده. وأنَّ الفعلَ يُثبت به الانطلاق الذي يتجدد فيقع من (زيد) شيئاً بعد شيءٍ. (117)

مما سبق يُمكننا ملاحظة أنَّ النحاة راعوا في تقسيمهم الكلمة إلى ثلاثة أقسام : الاسم والفعل والحرف، ولما كان الحرف لا يتعلق به إسناد، خرج عن دائرة التقسيم، فليس هنا جملة حرفية حتى وإن كانت الجملة مصدريةً بحرفٍ مثل: أفي الدار محمد؟ فابن هشام لم يسمها جملة حرفية إنما سماها جملة ظرفية ، كما رأينا.

ومن الواضح أنَّ أسسَ تقسيم النحاة للجملة نحصرها في نوعين اثنين هي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وكلُّ محاولةٍ أخرى لإيجاد نوعٍ آخر في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلا تفرعاً يمكنُ رده في سهولة إلى أحد هذين النوعين كما أورد ابن هشام الشرطية إلى الجملة الفعلية وأما ما ذكره

117- دلائل الإعجاز، ص141.

في تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى فليس أنواعا جديدة تضاف إلى نوعي الجملة، ولكنه تفرع لهما. (118)

أقسام الجملة عند اللغويين العرب المحدثين:

ارتضى طائفة من المحدثين بالتقسيم الثنائي للجملة ومنهم فتحي دجني الذي سار على هذا التقسيم ودافع عنه بقوله: « فنحن نميل إلى هذا التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة وهو القائل إنَّ الجملة في لغة العرب قسمان اسمية وفعلية، وهذا -فيما نظن- هو التقسيم المنطقي لطبيعة اللغة العربية من حيث النشأة والتكوين»⁽¹¹⁹⁾.

كما آثر فاضل صالح السامرائي أن تبقى القسمة ثنائية، فقال بعد أن ذكر الأدلة التي تمنع من القول بزيادة الجملة الظرفية والشرطية: «أرى أنَّ الأولى إدخال هذه الجمل ونحوها في الجمل الاسمية والفعلية... جرياً على القاعدة العامة»⁽¹²⁰⁾.

¹¹⁸ - انظر: محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 1428هـ-2007م، ص132.

¹¹⁹ - فتحي دجني، الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1408هـ-1987م، ص81.

¹²⁰ - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط2، 1427هـ-2007م، ص161.

ويُلخص **طاهر حمودة** الآراء السابقة قائلاً: «نسير هنا على التقسيم السائد عند النحاة للجملة إلى قسمين رئيسيين هما الاسمية والفعلية؛ لأنّ هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النحاة»⁽¹²¹⁾.

ولم تقبل طائفةٌ أخرى هذا التقسيم المشهور للجملة العربية لأنّه بنظرهم قائمٌ على اعتبارات شكلية، ومنهم الدكتور **عبد الستار الجوّاري** الذي يذهبُ إلى أنّ نوعيةَ الإسناد هي التي تحدّد نوعيةَ الجملة لا الشكل حيث يقول: «لا فرقَ بين قولنا (قام زيد) و(زيد قام) من حيثُ طبيعة التركيب، فالمسندُ فعل في الجملتين، وإذن فطبيعةُ الإسناد فيهما واحدة، يقصدُ فيها إلى النص على معنى الزمن. والفرق بينهما ينحصرُ في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام به، وتأكيد الحكم عليه. أما الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها، وعلى الوجه المألوف بينها»⁽¹²²⁾.

ويرى **خليل أحمد عمّارة** أنّ هذا التحديد الذي جاء به النحاة لا يصلحُ لتصنيفِ الجمل في اللغة العربية، فهناك كثيرٌ من الجمل التي صدرها اسم ولكنّهم أدرجوها في الفعلية، وأخرى صنّفوها فعلية في حين أن لا فعل في صدرها، وهي التي يتصدّرها الحرف عاملاً أو مهملاً نحو:

¹²¹- طاهر حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية، الإسكندرية، د ط، د ت، ص 28.

¹²²- عبد الستار الجوّاري، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ = 1974م، ص 20-21.

"إنّ الله عليم"، "لا خير يطلب من منحرف"، و "هل ينجح الكسول؟" (123) لذلك نجدّه يقسم

الجملة إلى قسمين، وهما الجملة التوليدية الاسمية والجملة التوليدية الفعلية.

والجملة التوليدية الاسمية حصرها فيما يأتي:

- 1- اسم معرفة + اسم نكرة، كقولنا: "الجو جميل".
- 2- اسم استفهام + اسم معرفة، كقولنا: "كيف الحياة؟".
- 3- شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة، كقولنا: "اليوم خمّر"، و"أني

الدار زيد؟". (124)

أما الجملة التوليدية الفعلية فقد حصرها فيما يأتي:

- 1- فعل + اسم (أو سدّ ما سدّه ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر)، كقولنا:
"قام زيد"، "اجلس".
- 2- فعل + اسم + اسم (أو اسم مقترن بحرف جر)، كقولنا: "شرح الأستاذ
الدرس"، و"خرج المصلون من المسجد"، ولكن هذه الأطر جميعاً في نظره قد يجري فيها
تغييرٌ في مبانيها الصرفية (المورفيمات) أو ما فيها (فونيمات ثانوية) النبر والتنغيم فيترتب

1- خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، عالم

المعرفة، جدة، ط1، 1404هـ- 1984م، ص187. ¹²³

¹²⁴- المرجع نفسه، ص187.

على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها،

اسمية أو فعلية في مبنائها. (125)

ونجد -من الدارسين المحدثين- **فخر الدين قباوة** يقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية، ولا يذكر الظرفية، حيث يقول: «إنّ الجملَ ثلاثة أقسام: اسمية وفعلية وشرطية، وذلك بحسب طبيعة صدرها، ولا بدّ من الإشارة ههنا إلى أنّ المراد بصدر الجملة هو -في الحقيقة- المسندُ أو المسندُ إليه أو أداءُ الشرط، ولا قيمة لما تقدم ذلك من حروف أو فضلات» (126).

كما نجد **كريم حسين ناصح الخالدي** الذي يرى أنّ الاقتصارَ على هذا النمط من التقسيم يضيق البحث في الجملة لأنّه يستبعدُ الجانب الدلالي في دراسة الجملة. (127) وهذا ما يدعو إلى الاتساع في تقسيمات الجملة وشمول أنواع أخرى لم تدرس في الماضي دراسة معنوية.

فأضاف الجملة القسمية وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، ولجوابها شروط ومواصفات ولها اشتراك مع الجملة الشرطية ومثلها الجملة الاستفهامية التي تعدُّ نمطاً خاصاً من الكلام له حروفه

¹²⁵- المرجع السابق ، ص187-188.

¹²⁶- فخر الدين قباوة، إعراب الجملة وأشباه الجملة، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط5، 1409هـ- 1987م، ص21.

¹²⁷- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء، عمان، ط1، 1425هـ- 2005، ص23.

وأسماءه وأساليب التعبير في الحالات المختلفة، وكذلك الحال في جملة النفي وجملة التمني وجملة
الترجي... (128)

وقد أقام محمد عبادة تقسيمه على أساس العامل، فجاء تصنيفه موافقاً للتقسيم الذي سار عليه
النحاة، عدا أنه اصطنع مسميات جديدة لا تتجاوز في حقيقتها ما أصل النحاة، فقسمها من
ناحية مركباتها وما بها من محاور إلى ستة أقسام هي: البسيطة والممتدة والمزدوجة أو المتعددة والمركبة
والمتداخلة والمتشابكة. (129)

ومهما تعددت أقسام الجملة العربية واختلفت الآراء في تحديدها، فإنه يبقى للجملة صورتان:
الاسمية والفعلية. وهما نمطان تقاس بهما كلّ التعابير وأنماط التراكيب اللغوية المختلفة، وما خرج عن
دائرة هذين النمطين رُدد بالتقدير والتأويل.

¹²⁸ - المرجع نفسه، ص 23.

1- محمد عبادة، الجملة العربية، ص 129-144.

بناء الجملة⁽¹³⁰⁾ عند اللغويين الغربيين:

توطئة:

لقد أولى علم اللغة البنيوي عنايةً كبيرةً بالعلاقات التي توجد بين عناصر الجملة، إذ إنّ البنيويين في تحليلهم للغة يُقَطِّعون الكلام إلى أصغر أجزاءه مما يدلّ على معنى، وذلك باللجوء إلى عملية اختيارية تسمى بالاستبدال، فكلما أمكن انفصال جزءٍ من الكلام بقيام جزءٍ آخر مقامه (وبقاء الكلام ذا معنى وفائدة) ولم يمكن في الوقت نفسه أن يُجزَّأ إلى أجزاء أصغر منه ممّا يدلّ على معنى، حكم عليه بأنّه وحدة من الوحدات الدالة التي تنتمي إلى تلك اللغة (Morphem)⁽¹³¹⁾؛ أي أنّ البنيويين يعتمدون في تحليلهم للكلام البشري (الجملة) على مبدأ التقطيع والاستبدال؛ إذ يجزؤون المدونة الكلامية إلى قطعٍ ويستبدلوها بأخرى. فإذا ظلّ الكلام مستقيماً مفيداً كان دليلاً على أنّها وحدات معجمية مستقلة.⁽¹³²⁾

1- المقصود بمصطلح "بناء الجملة" هو التركيب المنطوق الذي يعد تنفيذاً فعلياً وفقاً لصورة ذهنية سابقة، فإذا قلنا - على سبيل المثال - إن الجملة الاسمية تتألف من (مبتدأ + خبر) فنحن هنا نتحدث عن بنيتها الأساسية وصورتها الذهنية، لكن إذا قلنا: "الدين نصيحة" فهذه جملة منطوقة متحققة في الواقع سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة والحديث عن هذه الجملة بذاتها حديث عن "بناء الجملة". انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، التوابع في الجملة، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1991م، ص 5 .

¹³¹- عبد الرحمان الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الجزائر، 1404هـ-1984م، ص 125.

3 - عبد الرحمان الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، وثيقة رقم 2، مؤتمر اللغويات الحاسوبية، الكويت، 1989م، ص 230.

ويُستنتج من هذا أنّ هناك محورين اثنين: محور أفقي يجري فيه الكلامُ بالفعل حيث تحدثُ فيه أجزاءه أحدها تلو الأخرى وهو المحور التركيبي (Syntagmatic)، ومحور عمودي آخر يقع فيه الاستبدال ويحصلُ ذلك في كلّ نقطة من المحور التركيبي يمكن أن تحقق فيها استبدال جزء بآخر، ويُسمّى بالمحور التصريفي (الاستبدالي) (Paradigmatic).⁽¹³³⁾

ويعرّف براون وميلر العلاقات الاستبدالية بأنّها «تلك التي تُعقد بين المفردات القابلة للاستبدال بصورة تبادلية في سياق ما» ويعرفان العلاقات التلاؤمية (التركيبيّة) بأنّها «تلك التي تُعقد بين الصيغ (forms)، أو أصناف الصيغ (form classes) داخل تركيب ما». ⁽¹³⁴⁾

ويُوضح بالمر **E. R. Palmer** الفرق بين العلاقات الاستبدالية والعلاقات التلاؤمية بأنّ الوحدة اللغوية تدخلُ بطريق العلاقات الاستبدالية من خلال المقارنة أو التعويض في ظرفٍ خاص مع وحداتٍ متشابهة أخرى. أما في العلاقات التلاؤمية فيتحدّد ارتباط الوحدة اللغوية بواسطة اقترانٍ ورودها بورود وحداتٍ متشابهة أخرى. ⁽¹³⁵⁾

¹³³ – المرجع السابق، ص 125.

¹³⁴ – Brown. E. K and Miller. J. E : Syntax, a linguistic introduction to sentence structure. London; Hutchinson 1985 P. 253

وانظر مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص 108.

¹³⁵ – بالمر (1981) F.R. Palmer : علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة لكتابه : Syntaxes، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م، ص 78.

وكان لهذا الفرق أثر كبير في كثير من النظريات اللغوية، وكان تأثيره أقوى في أوروبا أكثر منه في أمريكا، وهذا يمكن أن يكون سببا في اختلاف اللسانيات الأمريكية عن اللسانيات الأوروبية، إذ عنت الأولى بالعلاقات التركيبية أكثر من العلاقات الترابطية (الاستبدالية)، في حين عُنت الثانية بالعلاقات الترابطية أكثر من العلاقات التركيبية.⁽¹³⁶⁾ وسيكون لهذا الفرق أهمية كبيرة عند نقاد دي سوسير.⁽¹³⁷⁾

ويذكر براون وميلر أن بعض الباحثين استخدموا مصطلحاتٍ أخرى تتعلق بهذا المجال منها مصطلحا النظام (System) والتركيب (Structure) (مثل: Abercrombie, 1967) ومصطلحا الاختيار (Choice) والسلسلة (Chain) (مثل: M.A.K, 1963) و Holiday) ويقولان: «إنّ هذه العلاقات شاملة؛ إذ يمكن تطبيقها على كلّ مستويات الوصف اللغوي، أي على المستويات الدلالية والصوتية والصرفية والنحوية، ومن هنا كانت هذه العلاقات متضافرة متوافقة (Interdependent) (أي يتكامل بعضها على بعض)»⁽¹³⁸⁾.

وجدير بالذكر أنّ مفهومي الاستبدال والركن (التركيب) قد أزالا التمييز التقليدي في القواعد بين الصرف والنحو، وأقاما مكانه التمييز بين الدراسة الاستبدالية التي تتناول العلاقات القائمة بين

¹³⁶ - أحمد مؤمن، اللسانيات : النشأة والتطور، ص 135.

¹³⁷ - محمد حسن عبد العزيز، دي سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 127.

¹³⁸ - Brown, E.K. and Miller. J. E: Syntax in linguistic, introduction to sentence structure. Pp:245.

وانظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط، ص 105

العناصر في المحور الاستبدالي والدراسة الركنية التي تعالج العلاقات القائمة بين العناصر في المحور الركني. (139)

ويترجم عبد الرحمن الحاج صالح مصطلحي "Syntagmatic" و "Paradigmatic" بالإدراجي والتعاقبي، وهي ترجمة فيها روح العربية واضحة الدلالة، لأنها عند العرب تعني المقصود نفسه. (140)

وهذه الصياغة الدقيقة للتحليل البيوي المبني على التقطيع والاستبدال، وهو ما سماه تشومسكي بالنحو التوليدي التحويلي. (141)

¹³⁹ - ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والإعلام، ص 230.

¹⁴⁰ - انظر: رابح بوحوش، اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، دار العلوم، الجزائر، د.ط، 2006م، ص 104 (الهامش).

- تشومسكي، البنى النحوية، ص 51-66. ¹⁴¹

بناء الجملة عند دي سوسير (142) :

اللغة—عند دي سوسير— تتابع من العلامات وكلُّ علامةٍ تضيفُ شيئاً إلى المعنى الكلي وهذه العلاماتُ ترتبطُ بعضها ببعضٍ بعلاقاتٍ يحدِّدها النظامُ اللغويُّ في كلِّ لغةٍ. (143)

1- فرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) هو ذلك اللغوي السويسري الشهير الذي ولد في 17 أكتوبر 1857 بجنيف، ودرس فيها ثم انتقل إلى لياج لمزاولة دراسته الجامعية، درس اللسانيات التاريخية والمقارنة، وتلمذ على يد الفيلولوجي الألماني المشهور G. Curtius كما أصبح قطباً من أقطاب حركة "النحويين الشبان"، ونشر في سنة 1879 رسالة عنوانها "رسالة حول النظام البدائي للصوائت في اللغات الهند-أوربية" وقد لفت إليه هذا الكتاب أنظار الباحثين، وأخذ يحتل منذ ذلك مركزاً ملحوظاً في الدرس اللغوي، وفي سنة 1880 حصل على درجة الدكتوراه بعد أن تقدم بأطروحته التي تناولت اللغة (السنسكريتية)، شغل منصب مدير الدراسات بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا في باريس، وفي سنة 1891 م عاد إلى مسقط رأسه، واستقر هناك يُدرّس في جامعة جنيف حتى وافته المنية سنة 1913 م عن عمر يناهز الستة وخمسين عاماً نتيجة سرطان أصابه في حلقه. وحين توفي لم يكن قد نشر كتابه "محاضرات في علم اللغة العام" "Cours de linguistique générale". فقد جمعه بعض تلاميذه بعد وفاته، وهما شارل بالي (Charle Bally) وألبار سيشيهاي (Albert Sechehaye) وهو عبارة عن محاضرات كان دي سوسير يلقيها على طلبته في جامعة جنيف بين 1906-1911م، ويتفق الدارسون على أن هذا الكتاب هو أهم عمل بدأ تحديد الأسس التي صدر عنها علم اللغة الحديث. انظر: توفيق محمد شاهين، في طريق علم اللغة الحديث عن الغربيين: رواد ومبادئ " ص 68، وأحمد مومن، اللسانيات، ص118، وبوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص86.

¹⁴³— جوناثان كلر، فرديناند دي سوسير: أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، ترجمة: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000م، ص 25.

ومن خلال الوقوف على هذه العلاقات يستكشف المرء نمطين أساسيين منها: النمط الأول من هذه العلاقات ويسميه دي سوسير بالعلاقات الترابطية (الاستبدالية) (Paradigmatic)، أما النمط الثاني فيُسميه العلاقات السياقية (التركيبية) (Syntagmatic).⁽¹⁴⁴⁾

النمط الأول: يتمثل في التعارضات القائمة بين العناصر التي يمكن أن يحل الواحد منها محل الآخر، وبعبارة أخرى فإنها تعكس علاقات موجودة بين علامة في جملة ما وعلامة أخرى غير موجودة في الجملة أصلاً بل موجودة في أذهاننا طبعاً "وقد أطلق دي سوسير لأول مرة في تاريخ اللسانيات عبارة (الترابطية) (Associative) على هذه العلاقة".⁽¹⁴⁵⁾

النمط الثاني: يتمثل في العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية ضمن السلسلة الكلامية الواحدة كالعلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة، بحيث تُضفي كل وحدة معنى إضافياً على الكل، وتكون في حالة تقابلية مع بقية الوحدات اللغوية الأخرى، ولا تكتسب قيمتها إلا بتقابلها مع الوحدات التي تسبقها أو تليها أو معهما جميعاً وتُسمى هذه الأنساق الخطية تراكيب.⁽¹⁴⁶⁾

¹⁴⁴ - انظر: دي سوسير، المحاضرات في علم اللسان العام، ص 181.

¹⁴⁵ - المرجع نفسه، ص 185.

¹⁴⁶ - المرجع نفسه، ص 183.

إنَّ أيَّ كلامٍ منضبطٍ أو دالٍ في أيِّ لغةٍ إنّما يشتملُ على هذين المحورين: السياقي والاستبدالي، حيثُ يتقاطعان من أجل إنتاج المعنى⁽¹⁴⁷⁾، وذلك المعنى الذي يعلن عنه المحور السياقي في آخر الأمر، وكان من الممكن أن يتقاطعا في موضع آخر فينتجا معنى آخر، وهكذا⁽¹⁴⁸⁾ فاختيارُ أيِّ كلمةٍ يعتمدُ على تغيّبِ غيرها فهي حينما تتحقّق في موقعٍ معيّنٍ من تركيبِ الجملة فإنَّ تحقّقها واختيارها دون سواها يقتضي استبعادَ غيرها من الإشارات والعلامات التي كان من الممكن أن تحلَّ محلّها، فالمرء حين يختار كلمةً ما ويؤثّرها موقعاً معيّنًا فكأنّما هو قد مسح مسحاً شبه تامٍ مخزونه اللغوي في بُعدِه العمودي حتى يستطيع اختيار العلامة التي تفي بالشروط اللغوية والموقعية.⁽¹⁴⁹⁾

وَمُكُنَّا التمثيل لهذه العلاقة على النحو الآتي: فنحن حين نقول "أَنْجَرَ الطالِبُ البَحْثَ" فإننا قد بيّنا جملةً أفقيةً تخضع لقوانين وقواعد اللغة العربية وخصائصها على المستويين الأفقي والعمودي، فمفردة "أنجز" ملأت موقع الفعل أفقياً واستبعدت ما يمكن أن تشكّله حروفها من أفعالٍ مثل "أجنز" وارتبطت بفاعلها "الطالب" نحوياً ووقع فعل "أنجز" على مفعوله "البحث"، كلُّ هذه العناصر الأفقية تؤدي وظائفها الاختلافية حتى تجعل من هذه البنية اللغوية بنيةً متميزةً عن غيرها.

1- أي ولكي يتم إدراك معنى ما يرد في الجملة من كلمات لا بد من النظر إلى المحورين معاً.

2- جوناثان كلر، فرديناند دي سوسير، ص 26.

149- ميجان الرويلي، قضايا نقدية ما بعد البنيوية، النادي الأدبي، الرياض، د.ط، 1416هـ-1996م، ص 25.

أما على المستوى العمودي، فإنَّ اختيارَ "أنجز" وتميَّزَ معناها يعتمدُ على ما يمكنُ أن يحلَّ محلَّها من الأفعال مثل "أكل" أو "صحا" أو "لعب" أو "بدأ"، أمَّا في حالة "الطالب" فإنَّ اختيارَ هذا الاسم قد استبعد "البت"، "الرجل"، "الكلب"، وكثيرا غير هذا مما يمكنُ أن يحلَّ محلَّه، وأمَّا في حالة "البحث" فإنَّ اختيارَ هذا الاسم قد استبعد "العمل"، "اللعب"، "النوم" ... إلخ.

فالكلماتُ التي يمكنُ أن تتخذَ الموقعَ نفسه تنتظمُ في عقلِ المتحدث ليختارَ منها المناسب، ويتخذَ الرمز اللغوي مكانَه في نظام اللغة من حيثُ موقعه، وكلُّ نظام يحدِّدُ أدوارا واضحة لعناصره، ويمثل "دي سوسير" لذلك بلعبة الشطرنج فسواء جعلنا الوزيرَ من العاج أو الخشب أو الحجر فله حركته المحددة في إطار قواعد اللغة⁽¹⁵⁰⁾.

ويرى دي سوسير بأنَّ «العلاقة التركيبية حُضورية وتقومُ على عبارتين أو أكثر في سلسلة موجودة بالفعل، وبالمقابل فإنَّ العلاقة الترابطية تجمعُ بين عبارات غيائية في سلسلة كامنة في الذاكرة»⁽¹⁵¹⁾.

والجديرُ بالذكرِ أنَّ النحاة العرب تحدَّثوا عن هذه العلاقة والتي تُسمى بالعلاقة الإسنادية (المسند والمسند إليه)، حيثُ تظهرُ على هيئة حركة عاملية ذات وجهتين؛ وجهة خطية ووجهة رأسية، ولكلِّ وجهةٍ مصطلحات تدل عليها، فأما الخطية فتجدُ دلالتها في التعدي وعدمه، وفي العملِ

¹⁵⁰ - انظر: دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص 07، وص 185 وما بعدها

¹⁵¹ - المرجع نفسه ص 183.

والوصول وغيرها، وأما الرأسيّة فتجدُ عبارتها في الإجراء والحمل والنظير، وكلُّ ما يُفهمُ منه تنزيلُ فروعٍ منزلةً أصولٍ في العمل والتأثير. (152)

وقد قدم سيبويه- في أبواب الفاعل- أمودجاً يُبيِّنُ التقاءَ وجهتي الحركة وتقاطعهما، وتظهرُ الحركةُ العامليّةُ فيه سابقَةً في الوجودِ والتصورِ والترتيبِ على حركةِ التفرّيعِ الرأسيّةِ؛ لأنّها مبدأ إيصالِ العملِ إلى المعمولات واستخراجِ الصورِ الفرعيةِ بالحملِ والمشابهة. (153)

1- عبد الرحمان بودرع، من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر "الترادف"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 25، 1426هـ-2005م، جامعة الكويت، ص78-79.

2- انظر أبواب الفاعل الخمسة وما يُلحقُ بها في الكتاب، ج1، ص33-43.

بناء الجملة عند بلومفيلد (154) :

إنَّ تحليلَ الجملة إلى مكوناتها المباشرة "Immediate constituents"⁽¹⁵⁵⁾ هو أحدُ الأساليب التي اتبعها البنيويون الأمريكيون لإظهار العلاقات التي تربط بين مكونات الجملة.

وينظرُ منهجُ التحليل إلى المكوناتِ المباشرة، الذي وضع أسسه بلومفيلد سنة 1933، إلى الجملة على أنَّها ليست خطأ أفقياً من الكلمات، وإنما هي بناءٌ يقوم على طبقات، ويقوم تحليلها على

1-ليونارد بلومفيلد، لساني أمريكي، ولد عام 1887م بشيكاغو، تابع دراسته الأكاديمية فيها، ثم التحق بجامعة هارفرد في سنة 1903م، تخصص في اللغة الألمانية، وبعد أن تحصل على الماجستير سنة 1906م درّس اللغة الألمانية في جامعة فينيسكونسين (Wisconsin)، وبعدها انتقل إلى جامعة شيكاغو أين حصل على الدكتوراه في عام 1909م، وقد انصبَّ اهتمامه على القيام بالأبحاث الألسنية البنائية بعدما كان مهتماً بالقضايا الألسنية التاريخية، وفي سنة 1914م، ألّف بلومفيلد كتاباً بعنوان "مدخل إلى دراسة اللغة" وقام بمراجعته وإخراجه تحت عنوان "اللغة" "Language" سنة 1933م، تأثر بالمذهب السلوكي في علم النفس "Behaviorism"، درّس خلفاً لسابير في تعليم اللسانيات العامة بجامعة "ييل، Yele" وبقي فيها حتى وافته المنية عام 1949م وذلك بعد إصابته بشلل منعه من القيام بأي نشاط عن عمر يناهز 52 سنة. ويعد بلومفيلد أكثر من اهتم بجعل دراسة اللغة علمية scientific ومستقلة autonomous.

والحق إن تأثير بلومفيلد على دراسة اللغة في أمريكا وفي أوروبا كان عظيماً، بل إن منهجه في الوصف العلمي هو الذي ظلَّ سائداً في الجامعات الأمريكية حتى السنوات الأخيرة. وهذه بعض أسس نظامه التي كان لها الأثر الواضح في مجال التطور الألسني اللاحق وهي:

1-ارتباط الصوت اللغوي بالدلالة.

2-الأشكال اللغوية.

3-المؤلفات المباشرة (Constituents immediats).

4-النظرية اللغوية الآلية.

انظر: توفيق محمد شاهين، في طريق علم اللغة الحديث عن الغربيين: رواد ومبادئ، ص59، وأحمد مومن، اللسانيات، ص192 وعبد الرحيم، النحو العربي والدرس الحديث، ص38 وما بعدها.

مفهوم المكونات (المؤلفات) المباشرة تشبه مفهوم دي سوسير للركن الكلامي ¹⁵⁵ -

تقسيمها إلى مكونين (Constituant) اثنين، ثم يقسم هذين المكونين إلى مكونين آخرين،

ويستمر في التقطيع حتى يصل إلى أصغر وحدة تحليلية وهي المورفيم (Morphem) (156)

فعلى سبيل المثال تتكون الجملة التالية "الفلاح نشيط" من مكونين رئيسيين هما: الفلاح ونشيط، أما الجملة التالية: الفلاح النشيط في الحقل، فتتألف من أربعة مكونات وهي: الفلاح، النشيط، في، الحقل.

مثال آخر : (1) نجح الطالب المُجد.

نلاحظ أنّ هذه الجملة تنقسم إلى مؤلفين مباشرين (مكونين).

(2) - نجح.

(3) - الطالب المجد.

والمؤلف (3) بدوره إلى مؤلفين مباشرين:

(4) - الطالب.

(5) - المجد.

وينقسم كل من (4) و(5) إلى مؤلفين منفصلين :

(6) - ال + طالب.

(7) - ال + مجد.

¹⁵⁶ - انظر: شحذة فارح وآخرين، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000م، ص159،

وعبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات، دار حامد، عمان، ط1، 1424هـ=2004م، ص65.

ولا يزال مفهوم المؤلفات المباشرة مستعملاً في أغلبية النظريات الألسنية.⁽¹⁵⁷⁾

وتحليل هذا البناء المتدرج يتجه تبعاً لذلك من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى، كما يهدف هذا التحليل إلى تصنيف أنواع مختلفة من التراكيب المختلفة في اللغة إلا أن بعض اللغويين قد عدّه مجرد تصنيف شكلي لتراكيب اللغة لا يساعدنا على فهم أو تفسير هذه التراكيب.⁽¹⁵⁸⁾

على أن منهج التحليل إلى المكونات المباشرة لا يقتصر على التقسيم والتصنيف، بل يحاول إدراك العلاقات القائمة بين المكونات المباشرة في الجملة، وهذه العلاقات نوعان:

علاقات أفقية Syntagmatic وتتكون بين المورفيمات التي تردّ معا في جملة واحدة، وعلاقات رأسية Paradigmatic وتتكون بين المورفيمات التي يمكن أن يحل كل منها محل الآخر، فالعلاقات الأفقية ضرورية لتكوين الجملة، أما العلاقات الرأسية فتتحدد بها جداول المورفيمات التي تشغل المواقع المختلفة في الجملة.⁽¹⁵⁹⁾

لقد توصل أصحاب هذا المنهج من المدرسة الأمريكية لتحليل المكونات المباشرة بطرق مختلفة أشهرها:

¹⁵⁷ - ميشال زكريا، الألسنية، ص 234.

¹⁵⁸ - Bloolfield, language, p :161

¹⁵⁹ - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م، ص 31.

1- وضع خطوطٍ رأسيةٍ بحيثُ نضع خطا واحدا يفصل بين الجزأين الرئيسين، ثم نضع خطين يفصلان بين قسمي الجزء الأول، وخطين يفصلان بين قسمي الجزء الثاني، وفي الجملة التالية تمثيلٌ لهذه الطريقة: الفلاح نشيط في الحقل.

الفلاح // نشيط / في // الحقل
الشكل (1)

2- استعمال الأقواس Brackets على النحو الآتي :

الشكل (2) [«الفلاح» «نشيط» («في» «الحقل»)]

3- استعمال المشجر Tree diagram كما يلي :



الشكل (3)

وهذه الطريقة (3) هي أكثر الطرق شيوعا وقبولا لدى الدارسين المحدثين ولا سيما عند أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية. (160)

ويمكنُ أن نأخذَ مثلا آخر بالإنجليزية:

تبع الكلب الولد

The dog followed the boy

160- انظر: ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث)، ص93، وأحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ص255 وما بعدها، ومحمد أحمد عبادة، الجملة العربية، ص172.

ونستعملُ طريقةَ الأقواسِ لبيان كيفية تمييز المكونات في تركيب الجملة :

فأما الخطوة الأولى فتتمثلُ في وضعِ قوسين (قوس على جانب) حول كلِّ مكونٍ، ثم إضافة المزيد من الأقواس حول كلِّ تجمعٍ من المكونات، مثل: (161)

[[[The][dog]][[followed]][[the][boy]]]

وبهذه العملية تتبينُ المكونات المختلفة للجملة على مستوى الكلمة نحو (The) وعلى مستوى العبارة نحو (the boy) وعلى مستوى الجملة نحو (The dog followed the boy)، ويمكننا تصنيف كلِّ مكونٍ بمصطلح نحوي مثل: أداة (Art، article) واسم (N، noun) وعبارة اسمية (NP، Noun phrase) وفعل (V، Verb) وعبارة فعلية (VP، Verb phrase) وجملة (S، Sentence).

وفي الشكل الآتي وُضعت هذه التسميات إلى جانب كلِّ قوسٍ يعيّن بداية المكون، والنتيجة هي تحليل تصنيفي ذو أقواس لمكونات تركيب الجملة :

[[[The] [dog]] [[followed] [[the] [boy]]]

An N V Art N

NP VP NP

S

¹⁶¹ - جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ - دار الوفاء، الإسكندرية، ص 108.

وهدفُ هذا النوع من التحليل هو التوضيحُ من خلالِ الشكلِ لما تتصوره من تركيب للجمل النحوية في اللغة، كما أنه يُعيننا على أن نُصنّف بوضوح كيف تتضمّن جملُ الإنجليزية معا في شكلِ تجمع عبارات هي بدورها تجميعات من الكلمات. (162)

وقد عرضَ بلومفيلد في كتابه "اللغة" لمبادئ تحليلِ الجملة على هذه الطريقة (أي المكونات المباشرة)، ويوضّحُ المثال الآتي ما عرضه بلومفيلد :

"Poor John ran a way" أي فرّ جون المسكين. (*)

فالجملة هنا تُقسّمُ إلى مكونين مباشرين "Immediate constituents" ركنين هما :

.Poor John -1

.Ran a way -2

ثم يُقسّمُ كلُّ منهما إلى مكونين مباشرين، فالأول ينقسم إلى: poor و John والثاني إلى: ran و away.

أما المكوّنات النهائية (Terminal Constituents) فهي الوحدات الصرفية "المورفيمات" وهي في التحليل الأخير:

¹⁶² - المرجع السابق، ص 109.

* - 161: p, language, Bloolfield.

"Ran" = مورفيم مستقل.

"away" = a + way = مورفيم + مورفيم.

أي أنّ هذا التحليل يقوم على تقسيم الجملة إلى أجزاء أصغر منها، وعلى تقسيم هذه الأجزاء إلى مكوناتها الدنيا، ونجد لهذا التحليل نظيراً أوفى منه في النحو العربي، ألا وهو إعراب النحويين للكلمات والجمل، وإنما كان الإعراب أوفى منه؛ لأنه لا يكتفي بتقسيم الجملة إلى مكوناتها الدنيا، بل يزيد على ذلك بيان نوع الكلمة، اسماً كانت أو فعلاً، وإذا كانت فعلاً فهل هي ماضٍ أم مضارع أم أمر؟ ثم إنه يذكر العلاقة بين الكلمتين اللتين تؤديان وظيفة الإضافة. ويذكر العامل ومعموله، والحركة الدالة على موقع الكلمة في الجملة، إلى آخر ما هو معروف في إعراب الكلمات والجمل. (163)

وتابع هذا النهج مجموعة من الباحثين الذين تتلمذوا لبلومفيلد أو لكتبه، أمثال: برنار بلوك (B. Block) وشارل هوكت (Ch. Hockett) وأوجين نيدا (E. Nida) وزيليج هاريس (Z. Harris). (164)

وتجدد الإشارة هنا إلى أنه ظهر كتاب قيم لـ"هاريس"، جمع بين طيافته كل ما يتعلق بالبنوية الأمريكية نظيراً وتطبيقاً بعنوان "مناهج اللسانيات البنوية" وذلك عام 1951، وقد حاول فيه

¹⁶³ - سمير شريف أستيتية، اللسانيات، ص 170

¹⁶⁴ - انظر: يوسف غازي، مدخل إلى اللسانيات، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، 1985م، ص 287.

مؤلفه وضع جملة من المناهج البنيوية لوصف اللغة في إطار ما أسماه "منطق العلاقات التوزيعية"، ولكن مع مرور الزمن تأكد هاريس من بعض نقائص التحليل التوزيعي، فحاد عنه، ولجأ إلى فكرة التحويل، فهو أول من نادى بالمنهج التحويلي في دراسة اللغة، حيث طوّر مفهومي الجملة النواة والتركيب المحول، وأكد أنّ ثمة تشابها كبيرا بين اللغات على مستوى الجمل النواة واختلافا نسبيا على مستوى الجمل المحولة، ويعود له الفضل في ظهور القواعد التوليدية التحويلية.⁽¹⁶⁵⁾

وقد ذهب هاريس إلى أنّ التحويل يجري باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل تسمى nonkernel sentence من جملة تسمى الجملة النواة kernel sentence من أمثلة ذلك:

الجملة النواة "كتب الطالب الدرس" هذه الجملة مثبتة مبنية للمعلوم، وعند تحويلها إلى جملة مبني فعلها إلى المجهول، تصبح "كُتِبَ الدرس" ويكون التحويل قد حدث على النحو الآتي:

1- الفعل + مورفيم البناء للمعلوم + اسم + اسم: كتب الطالب الدرس.

2- الفعل + مورفيم البناء للمجهول + اسم: كُتِبَ الدرس.⁽¹⁶⁶⁾

ولعل أبرز نقد وجه للمنهج السلوكي بوجه عام هو التركيز على دراسة الشكل اللغوي ومحاولة الوصول إلى المعنى بطرق خارجية، يقول "ليش، Leech": «إنّ مشكلة اتجاهات أوجدن

¹⁶⁵ - أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، ص 200، 201.

¹⁶⁶ - سمير شريف أستيتية، اللسانيات، ص 178.

وريتشارد وبلومفيلد في دراسة المعنى، أنّ كلا منهم حاولَ شرح السيمانتيك في ضوء متطلبات علمية أخرى»⁽¹⁶⁷⁾.

وطُرق تحليل المكونات المباشرة لم تسلم -هي أيضا- من النقد ومن ذلك⁽¹⁶⁸⁾:

1- هناك بعض الجمل لا تستطيعُ قسمتها بالطريقة التي عرضناها من قبل؛ لأنّ العناصر التي تكون مجتمعةً في تركيبٍ قد ترد متفرقة في تركيبٍ آخر، وهذه الظاهرة تعرف بـ discontinuity أو تتابع العناصر المترابطة (1) ويمثلها في اللغة العربية الفصل بين المتلازمين⁽¹⁶⁹⁾ بالظرف أو الجار والمجرور.

مثال ذلك: (1) زيد - مساءً - يعود إلى منزله.

(2) زيد - في المدرسة - أخوه مجتهد.

¹⁶⁷ - G. Leech, Semantics, penguin books, 1974, p: 71

انظر حليلة أحمد عمارة : الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، 2006، ص41.

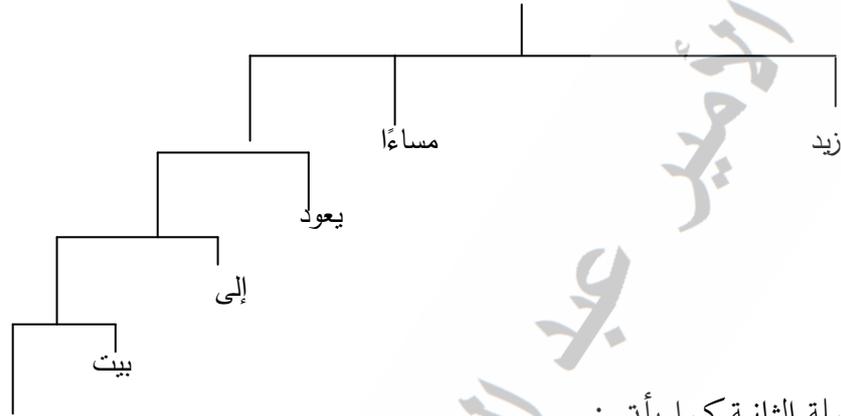
¹⁶⁸ - Palmer-Franck, Grammar ,Penguin Books, p 129

انظر: محمد أحمد عبادة، الجملة العربية، ص173.

2- معنى التلازم أن يستدعي أحد أجزاء الكلام جزءاً آخر يقترن به ويلزمه، كالتلازم بين المسند والمسند إليه، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، وحرف الجر والاسم المجرور، وأداة الشرط وفعل الشرط وجوابه وأداة النداء والمنادى، والاسم الموصول وجملة الصلة؛ فقد أصرت قواعد النحاة على تلازم بعض أجزاء الكلام فلا يجوز الفصل بينها، انظر: سيويو، الكتاب، ج1، ص177 وما بعدها والمبرد، المقتضب، ج4، ص257-266، وابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص3-29.

وهذا النوع من الجمل لا نستطيع أن نقسمه بالخطوط الرأسية ولا بالأقواس لبيان المكونات المباشرة، ولكننا نستطيع بيانها بالمشجر شرط أن يسمح بتقاطع الفروع. (170)

فيتم البيان في الجملة الأولى كما يأتي :



ويتم بيان الجملة الثانية كما يأتي :



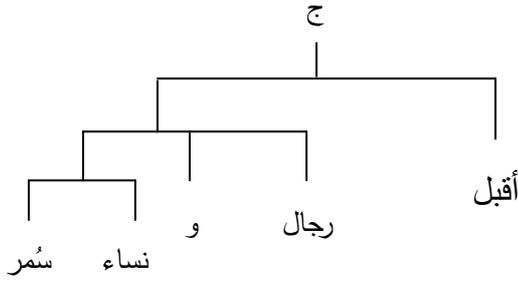
2- انقسام الجملة إلى مكوناتها المباشرة لا يقدم بياناً كاملاً لكل الجمل إذ يضطرب التقسيم

في الجمل التي تلبس فيها العلاقات بشكل يؤدي إلى الغموض ونذكر أمثلة من اللغة العربية:

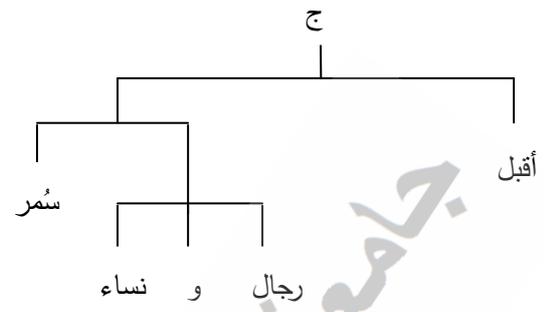
أقبل رجال ونساء سمر: أيكون سمر نعتاً للرجال والنساء معاً، أم للنساء وحدهن، ويختلف التحليل

على النحو الآتي:

170- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 173.



الشكل (2)



الشكل (1)

3- تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة:

تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة تحليلٌ يكتفي بوصف وتصنيف أنماط مختلفة من التراكيب الموجودة في اللغة ولا يساعد على تفسير هذه التراكيب ولا يعرض للعلاقات القائمة بين بعض التراكيب كما هو الحال بين تركيب الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم والجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول وكما هو الحال بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية في اللغة العربية إلخ... (171)

ولما كان منهج التحليل البنائي، قبل تشومسكي لا يعكس الكيفية التي يكون عليه المنتج، كان لابد من تطور آخر في هذا الميدان.

فكان أن ظهر منهج النحو التحويلي، الذي أضيف إليه فيما بعد التوليدي (Generative)، وأصبح علما يستند إلى نظرية واضحة المعالم. (172)

¹⁷¹- المرجع السابق، ص 194 - 195.

¹⁷²- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، ص 194.

بناء الجملة عند تنيار (173):

لقد حاول تنيار (Tesnière) صياغة نظرية عامة للكلام كغيره من اللغويين البنيويين، حيث درس النحو كنظام، فقّر أن الباحث يجب عليه أن يكتشف قوانين تنظيم العناصر داخل نظام اللغة، مبرزاً وظائف هذه العناصر، ومحدداً دور كل عنصر في التركيب. (174)

وقد طبق منهجه هذا على أكثر من لغة، وركز جهده على اكتشاف الوظيفة التي يؤديها العنصر داخل التركيب (Syntax). وقد بين نوعين من التركيب: التركيب الثابت (المقولات) والتركيب المتحرك (الوظائف). (175)

1. لوسيان تنيار عالم من علماء اللغة في أوربا وهو فرنسي الأصل، ولد عام 1893 وتوفي عام 1954م، عمل أستاذاً في ستراسبورغ (Strasbourg) عام 1924 م، ثم أستاذاً في مونت بولبي (Montpellier)، وهو صاحب كتاب "عناصر التركيب البنيوي، Eléments syntaxe structurale" الذي نُشر بعد وفاته وذلك عام 1959م.

وقد أسس تنيار منهج التعلق النحوي في باريس وهو منهج من مناهج علم اللغة البنائي الذي رفع قواعده دي سوسير وذلك حين أصدر كتابه "عناصر علم التراكيب البنائي" ولكن أصوله تكونت فيما بين 1939-1953م وتضمنها كتاب له عنوانه: "مخطط لعلم التراكيب البنائي" (1953) وذلك لوصف اللغتين الفرنسية والألمانية على وجه الخصوص.

وقدم تنيار في كتابه "عناصر التركيب البنيوي" شكل التراكيب البنيوية للجملة كما أيد فيه النماذج المستخرجة من أكبر عدد من اللغات، ويعد هذا الكتاب من أبرز المؤلفات في الاتجاه اللساني الأوربي فيما يُعرف بالنحو الوظيفي وفيه يحاول المؤلف أن يتجاوز كثيراً من المفاهيم السوسيرية، ويعد مذهبه تعصيذاً لمدرسة تشومسكي التحويلية والتوليدية.

انظر: محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1980م، ج1، ص97، ومحمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص62.

¹⁷⁴ رشيد عبد الرحمن العبيدي، العربية والبحث اللغوي المعاصر، منشورات المجمع العلمي، بغداد، د. ط، 2004م، ص241.

¹⁷⁵ - محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص309-310.

إنّ مجال تحليل التركيب الثابت هو التركيب الأفقي المتتالي على مستوى السطح، أما مجال التركيب المتحرك فيكمن في الترتيب البنيوي حيث تتحدد قيمة الوظائف، وبهذه النقطة الدقيقة فهو يختلف مع اللغويين البنيويين الذين يقفون عند تحليل سطح البنية اللغوية، ونعني بهم التوزيعيين وهكذا فإن موقفَ تنيار يمكن أن يقارنَ بموقف النحو التوليدي التحويلي.⁽¹⁷⁶⁾

كما عني تنيار بعملية (التعبير) و(الفهم) وإدماجهما في الأبحاث الجديدة والمعاصرة في علم اللغة، فإذا عبّرنا عن شيء فإننا نتكلّم، وهذا يعني أننا نقومُ بخلق مجموعةٍ من الروابط أو الإسنادات بين الكلمات، أما الفهم فيعني -عنده- أننا نستوعبُ هذه الجملة من الروابط بين الكلمات، ويعبّر عن ذلك بقوله: « التكلّم باللغة يعني تحويلُ الترتيب البنيوي إلى ترتيب أفقي أو العكس. »⁽¹⁷⁷⁾

وتتمثلُ الإسنادات البنيوية في التركيب المتحرك في نموذج المعروف بعبارة Stemma (التعلق) أي نوع من التحليل الشجري، وهو يقتربُ أكثر إلى النموذج التوليدي المعروف بالتحليل الشجري.⁽¹⁷⁸⁾

وعليه فإنّ تنيار يرى أن الجملة التالية "الحصان يجري" تشملُ على ثلاثة عناصر "الحصان" و"يجري" وعلاقة تربط بينهما لا تنعقدُ الجملة إلا بها، وهذه العلاقة يطلقُ عليها تنيار مصطلح

¹⁷⁶- المرجع نفسه، ص 310.

¹⁷⁷- المرجع نفسه، ص 310.

¹⁷⁸- المرجع السابق، ص 311.

التعلق أو "الاتصال، Connexion"، وأما العنصران أو العناصر التي يرتبط كل منها بالآخر ولا تنعقد الجملة إلاّ بها، فيطلق على كلّ منها مصطلح العنصر الأساسي أو "النواة، Nucleus" ولا بدّ أن يتضمن فكرة ويقوم بوظيفة دلالية.⁽¹⁷⁹⁾

والأساس المنهجي عنده هو أنّ الجملة حقا سلسلة من الكلمات أحادية البعد وممتدة أفقيا، ولكنها تخفي وراءها معيارا داخليا متعدد الأبعاد، يتمثل في علاقات التعلق (النحوي)، وبناء الجملة عنده مرتبط بمعيار العلاقات فيها وعلم التراكيب في رأيه العلم الذي يدرس هذا المعيار، ومهمته إبراز الحقيقة التركيبية العميقة التي تخفي خلف الصيغة الأفقية الظاهرة للجملة في الكلام المستعمل أو المكتوب، ومعنى ذلك أنّه يفرق بين السلسلة الكلامية الخارجية والبنية الداخلية لها، وقد ظهر هذا التفريق في صيغة معدلة من بعد في النحو التحويلي التوليدي الذي يفرق - كما رأينا - بين البنيتين التركيبيتين السطحية والعميقة.⁽¹⁸⁰⁾

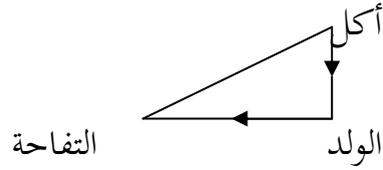
وعلاقة التعلق تقع بين أجزاء الجملة على نحو مخصوص وليست علاقة جزء بكلّ أو علاقة الجزء بالكلّ كما في منهج التحليل إلى المكونات.⁽¹⁸¹⁾

عنى تنيار بـ"الفعل" واعتبره فعلا داخل البنية ذلك ما يتضح من الرسم التمثيلي الذي يسميه تنيار Stemma حيث تُمثّل جملة من نحو : أَكَل زَيْدُ الشُّفَا حَةَ كَالآتِي :

¹⁷⁹ - محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 62-63.

¹⁸⁰ - المرجع نفسه، ص 63.

¹⁸¹ - المرجع السابق، ص 63.



فالفعل "أكل" يتحكم في العنصرين الآخرين، الفاعل والمفعول اللذين اعتبرهما تنيار متساويين، وفي هذه الحالة يمثل الفعل عقدة مركزية في Stemma ويُعدّ عاملا (Régissant)، ويعدّ الفاعل والمفعول معمولين (Subordonnés)⁽¹⁸²⁾، ليس معنى هذا أنّ تنيار كان واعيا بضرورة وضع معجم تركيبى للأفعال، إنّ كان يحسّ فقط بضرورة توزيع الأدوار بين عناصر البنية، فكان يرى أنّ مجموعة علاقات لا تقبل إلاّ عاملا واحدا⁽¹⁸³⁾، ويكون الفعل هو هذا العامل المقبول، عندما تكون الجملة فعلية.

ولإظهار وتقديم التركيب البنيوي، استعمل تنيار التمثيل البنائي الذي يسمى "التعليق، Stemma". والذي يُبدي منظور العلاقات الأفقية والعمودية في صدر التراكيب البنائية.

Stemma de Tesnière

والمثال الذي استعمله تنيار بالفرنسية هو :

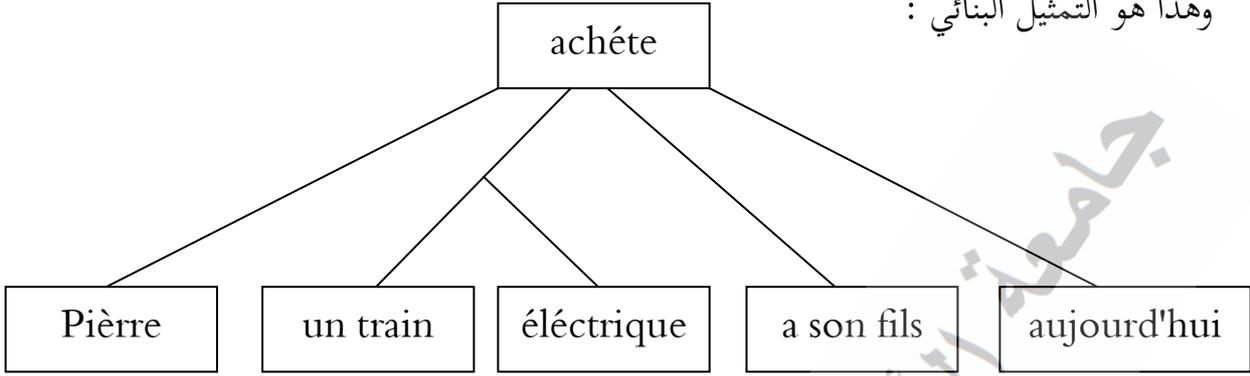
Aujourd'hui, Pierre achète a son fils un train électrique.

وبالعربية : اشترى بيار لابنه قطارا كهربائيا.

¹⁸² -., pp 16-171976Tesnière, éléments de syntaxe structurale, Klincksieck; Paris, -

I bid: P36. -¹⁸³

وهذا هو التمثيل البنائي :



تصور Stemma⁽¹⁸⁴⁾

لقد عدّ تنيار الفعلِ المصرف محورَ الجملة، ومركزَ التركيب فيها، والمتحكم في عناصرها الأساسية، به يبدأ التحليل، وإليه يرجع تحديد العناصر التي تردُّ مع الفعل في الجملة عدداً ونوعاً، وهو العقدة المركزية "le nœud central" أو هو عقدة العقد "le nœud des nœuds" في شجرة التركيب وأنه حدّد العلاقة بين الفعل وبين سائر العناصر في الجملة.⁽¹⁸⁵⁾

وفي الحقيقة ليست كلُّ الأفعال قادرةً بشكل متساوٍ على أن تتسلط على ثلاثة عناصر أساسية، ويقارنُ تنيار قدرةَ الفعل على أخذ عدد معين من العناصر الأساسية بتكافؤ النواة، ويطلقُ عليها

¹⁸⁴- P16:l bid .

¹⁸⁵- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص64.

التكافؤ (la valence)⁽¹⁸⁶⁾ (قوة الفعل)، ومن ثم يفرق بين أربع مجموعات من الأفعال حسب

التكافؤ:⁽¹⁸⁷⁾

1- أفعال بلا تكافؤ (أي ليس لها قدرة على طلب عناصر) ولا يمكنُ أساساً أن تتسلطَ

مطلقاً على أي عنصر أساسي، وهي في اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية أفعال خاصة بالجو وأحواله.

مثل : -It rains / - il pleut/ - Es regnet

2- أفعال ذات تكافؤ أحادي، ليس لها إلاّ قوة واحدة، فلا تتسلطُ إلاّ على عنصر

أساسي واحد، وهي الأفعال اللازمة بالمعنى التقليدي مثل: قام زيدٌ - نام الولدُ.

3- أفعال ثنائية التكافؤ، ويمكنُ أن تتسلطَ على عنصرين أساسيين، فهي متعدية إلى واحد

بالمفهوم التقليدي، مثل: كتب الطالبُ الدرسَ.

4- أفعال ثلاثية التكافؤ، لها ثلاث تكافؤات، ويمكنُ أن تتسلطَ على ثلاثة عناصر

أساسية، وهي متعدية إلى اثنين بالمفهوم التقليدي وهي أفعال العطاء، مثل : أعطى زيدٌ عمرًا
كتائبًا.

وقد وُجّهت عدّة انتقادات إلى هذا المنهج وقد أجملها الدكتور محمود أحمد نحلة في الآتي⁽¹⁸⁸⁾:

¹⁸⁶ - التكافؤ مصطلح اقتبسه تتيار من الكيمياء ليعطيه مفهوماً لسانياً، انه يقارن الفعل في جملة ما بذرة تستقطب إليها ذرة أو ذرات مكونة جزئياً. انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص177.

¹⁸⁷ - جرهارد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ص368-369.

- 1- إنَّ مفهومَ التعلُّق لم يتضح بصورة كاملة بعد، فإذا كان يفترضُ أنَّ المسندَ إليه مثلاً يتعلَّقُ بالفعل، فمن الجائز أيضاً أنَّ يفترضَ أنَّ الفعلَ هو الذي يتعلَّقُ بالمسند إليه وتحدّدُ صيغته بناءً على ذلك.
- 2- إنَّ هذا المنهجَ فرَّقَ بين السلسلة الكلامية الظاهرة، والمعيار التركيبي الداخلي لها، إلا أنه لم يربط بينهما، كما هو معروف في النحو التوليدي التحويلي.
- 3- إنَّ هذا المنهجَ حدّد أقسامَ الكلامِ على أساس دلالي غامض ولم يحدّدْها عن طريق العمليات كما هو معروف في منهج التحليل إلى المكوّنات.
- 4- إنَّ الصلةَ بين العلاقات التركيبية والدلالية غير واضحة فيه، وأنَّ محاولته في جعل كلا من التركيب والدلالة معتمدا أحدهما على الآخر محاولة لا تزال غير ناضجة.
- 5- التسويةُ بين المسند إليه والمفعول به غير دقيقة، لأنَّ المطابقة تنشأ بين المسند إليه والفعل ولا تنشأ مثل هذه المطابقة بين الفعل والمفعول، ولأنَّ المسندَ إليه فاعل الحدث غالباً، والمفعول يقع عليه الحديث غالباً.
- 6- التفرقةُ بين العناصر الأساسية والعناصر الثانوية غير دقيقة، فليس هناك فرقٌ في التركيب النحوي بين "هو يقيم في القاهرة" و"هو يعرف واجبه" لأنَّ اختيارَ الحذفِ يفضي إلى جملة غير نحوية في كلتا الحالتين "هو يقيم" و"هو يعرف".

188- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 67.

وهكذا فإنّ أعمالَ تنيار تفتقدُ إلى الدقة الرياضية التي نراها عند تشومسكي أو هاريس (Harris) على الرغم من ذلك فإنّ أعماله قد تعتبرُ إيدانا بتطور نظرية القواعد التحويلية بصورة ما.⁽¹⁸⁹⁾

ومّا سبق تبيينُ لنا أنّ علمَ اللغة البنيوي استطاع أن ينتقلَ بالدراسة اللغوية من المعيارية إلى الوصفية، واتخذ من دراسة العلاقات ووصفها وصفاً موضوعياً فلسفةً عامةً جمعت بين النظريات اللغوية المختلفة بحيث قدمت كلُّ نظرية أمودجا (Model) تحليلاً مختلفاً، ولكنّه في الحقيقة يقومُ على أصول بنيوية.⁽¹⁹⁰⁾

أمّا إذا ما انتقلنا إلى لغتنا العربية، فإنّ التبعية في تراثنا تختلفُ عن التبعية في الدرس البنيوي؛ إذ التبعية في تراثنا تبعية إعرابية تقومُ على الإعراب، والتبعية في البنيوية تبعية دلالية بأن يرد اسم تبعاً لآخر بكونه تبيناً له أو تخصيصاً أو نحو ذلك.⁽¹⁹¹⁾

فصورةُ التبعية بهذا المفهوم البنيوي الحديث تردُّ في العربية في التراكيب الآتية: تراكيبُ البدل وعطف البيان والتوكيد والنعته؛ وقد استشعر النحاة كونَ كلِّ من النعت وعطف البيان والتوكيد مرتبطة بما

¹⁸⁹ - جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 177.

¹⁹⁰ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 137.

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم، المفاهيم النحوية بين الدرس العربي التراثي والغربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص 58.

قبلها، يقول بعضهم: « النعت والتوكيد وعطف البيان، ... كلُّ واحدٍ منها مكملٌ للمقصود بالنسبة » (192).

ويرى الحاج صالح أنّ هذه النظرية -أي التبعية- هي أقربُ بكثيرٍ إلى نمطِ النحاة العرب وبخاصة مفهوم العمل (193). فالفعل تابع للفاعل، والصفة للموصوف، والخبر للمبتدأ وهكذا دواليك.

2- انظر تعريفات هذه التراكيب في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق أحمد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005م، ج2، ص143.

3- المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية، ص223.

الفصل الثاني: مراحل تطور النظرية التوليدية التحويلية

-1 المرحلة الأولى: البنى النحوية 1957

(Syntactic Theory)

-2 المرحلة الثانية: النظرية النموذجية 1965

(Standard Theory)

-3 المرحلة الثالثة: النظرية النموذجية الموسعة

(Extended Standard Theory)

توطئة:

إنَّ التغيّرَ الجذري في اتجاه اللسانيات الوصفية، قد حدثَ في عام 1957م عندما أصدرَ تشومسكي كتابَه الأول "البنى التركيبية (Syntactic Structures)" معلنا بذلك عن منهجٍ جديدٍ لدراسة اللغة، وقد أطلقَ عليه اسم القواعد التوليدية التحويلية (Transformational Grammar).

والحقُّ أنّ تشومسكي يمثلُ "ثورة" حقيقيةً لأنّه قوّضَ الدعائمَ التي يقومُ عليها علم اللغة الحديث، وأقام بناءً آخرَ يختلفُ في أصوله لاختلافِ نظرته إلى طبيعة اللغة. (194)

فتشومسكي قد تخطى هدفَ وصفِ اللغةِ باتجاهِ هدفِ تفسيرِها وتحليلِ تركيبِ البنية اللغوية وتحوّلها من بنيةٍ إلى بنيةٍ أخرى بالاستنادِ إلى حدسِ المتكلمِ ومعرفته الضمنية بقواعد لغته. فمتكلم اللغة برأيه، هو موضوعُ الدراسة الألسنية من حيث هو قادرٌ على إنتاجِ عددٍ لا متناهٍ من الجمل. (195)

وتعطي نظرية تشومسكي الأولوية للتركيبِ وتقرُّ بوجودِ مستوى لغوي عميق ومستقل عن المستوى الصّرفي للفونولوجية وحتى الدّلالية. (196)

194- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص109.

195- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية)، ص12.

196- صالح بلعيد، نظرية النظم، ص77.

ونحاول هنا الوقوف عند بناء الجملة وبعبارة أخرى تركيب اللسان وتمثيله في هذه المدرسة من خلال المراحل التي مرّت بها منذ عام 1957م وحتى عام 1981م، فالنحو التوليدي التحويلي لم يظهر دفعةً واحدةً، بل عرفَ تطوراً منذ بداياته، ولم يتوقف هذا التطور حتى اللحظة.

أولاً - المرحلة الأولى: مرحلة البنى التركيبية:

تُعدُّ مرحلة البنى التركيبية (Syntactic Structures) أولى المراحل التي مرّت بها النظرية التوليديّة في تطوراتها النظرية والمنهجية وتمثّل الصورة الأولى المبسطة للنحو التوليدي وبها يبدأ التاريخ بظهور هذا النحو، بخاصة بعد ظهور كتاب تشومسكي (Chomsky) "البنى التركيبية" (197).

وقد وضع تشومسكي عبر مراحل نظريته ثلاثة طرقٍ لدراسة تركيب الجمل وتحليلها ورصد المقولات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالتركيب وإنتاج الجمل وهي:

الطريقة الأولى⁽¹⁹⁸⁾: القواعد النحوية المحدودة: Finite state grammar

إنَّ أبسط الطرق النحوية التي طرحها تشومسكي هي القواعد القادرة على توليد عددٍ غير محدودٍ من الجمل بواسطة عددٍ محدودٍ من القواعد المتكررة التي تعمل من خلال عدد محدود من المفردات.

¹⁹⁷- حمدان رضوان أبو عاصي، التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليديّة في نصف قرن، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، مج 4، ع3، رمضان 1428هـ- أكتوبر 2007م، ص127.

¹⁹⁸- يعد النحو المقترح في الطريقة الأولى في النظرية التوليديّة نحواً تركيبياً صرفاً سار فيه تشومسكي على نهج النحو المركبي-المعروف بالتحليل إلى المكونات المباشرة- في كثير من الأمور النظرية والإجرائية، (مصطفى غلفان وآخرون، اللسانيات التوليديّة (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأندوني): مفاهيم وأمثلة، ص96).

وهذه الطريقة البسيطة من النحو التوليدي تسمى "طريقة القواعد النحوية المحدودة"⁽¹⁹⁹⁾ وهي أشبه بآلة أو جهاز يبدأ من نقطة بدء، وينتهي إلى نقطة انتهاء، وبين البدء والانتهاء يمر بنقاط أخرى، وفي أثناء مروره بكل نقطة ينتج أو يولّد رمزا لغويا (كلمة مثلا) حتى إذا مرّ بها جميعا، ووصل إلى النهاية أنتج سلسلة مترابطة من الكلمات تتوقف كل كلمة منها على الكلمة التي تسبقها، وهذه السلسلة المترابطة هي الجملة.⁽²⁰⁰⁾

وهذه الطريقة تقوم على مبدأ يقول بأنّ الجمل تولّد عن طريق سلسلة من الاختيارات "Series of choices"، تبدأ من اليسار إلى اليمين (في الإنجليزية وما شابهها، والعكس من ذلك في العربية)، لأنّ اختيار العنصر الأول يساراً يفرض اختيار عنصر آخر يناسبه؛ أي عند الانتهاء من اختيار العنصر الأول فإنّ كل اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر التي سبق اختيارها مباشرة، وبناء على ذلك يجري التركيب النحوي Syntactic structure للجملة.⁽²⁰¹⁾

وقد مثل تشومسكي⁽²⁰²⁾ القواعد المحدودة الحالات التي لا تولّد إلاّ هاتين الجملتين :

1- جاء الرجل: The man comes

2- جاء الرجال: The men come

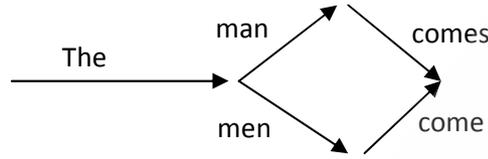
¹⁹⁹- انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص103.

²⁰⁰- محمود أحمد نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص48.

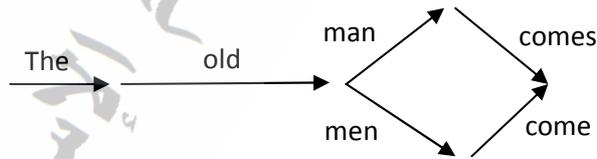
²⁰¹- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص103.

²⁰²- Noam Chomsky, Structures Syntaxiques, traduit par Michel Bradeau. Editions du seuil. 1969.P.22

إن البدء بكلمة (The) يمكن أن يؤدي إلى اختيار (man) أو (men)، ولكن اختيار (man) لا بد أن يؤدي إلى (comes) في حين أن اختيار (men) يؤدي إلى (come).



وهكذا فإن قاعدة نحوية كهذه يمكن أن تسمى القاعدة النحوية المحددة، ذلك لأنها تقتصر على حالتين لغويتين فقط. وقد أشار تشومسكي إلى أن هناك قواعد نحوية يمكنها أن تولد عددا غير محدد من الجمل اللغوية من خلال إضافة أداة نحوية جديدة يمكنها أن توسع العملية النحوية. ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي:



إن إضافة الأداة الجديدة إلى العملية النحوية يمكن أن تولد كلمة (old) لتضاف إلى التركيب اللغوي. (203)

²⁰³ - مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل)، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ص101.

وتعرفُ هذه الظاهرة بالتكرارية (recursion) وعليه فإنّ هذه القواعدَ المحدودة الحالات التي ولّدت الجملتين السابقتين بإمكانها أن تولّد الجمل التالية :

3- The old man comes.

4- The old old man comes.

5- The old men come.

6- The old old men come.

ولأنّ هذه الجمل لا تختلف عن الجملتين (1) و(2) إلاّ باحتواء صفة "العجوز، old" أكثر من مرّة، فقد قدّمها تشومسكي في هذا الشكل الذي يحتوي على أداة نحوية جديدة.⁽²⁰⁴⁾

كما أشار إلى أنّ هذه الطريقة تُعرف في علم الرياضيات باسم "قواعد ماركوف المحدودة الحالات (Finite state Markov processes)" لأنّها تشبه الآلة أو الجهاز - كما مرّ بنا-⁽²⁰⁵⁾.

وهكذا تستطيع القواعد النحوية أن تمتدّ بحيث تسمح بتوليد جمل مركبة (compound) غير أنّ هذه الجمل جميعاً ما زالت تدور في مجال الجمل البسيطة التركيب.⁽²⁰⁶⁾

أمّا في اللغة العربية -مثلاً- فإنّنا إذا بدأنا باختيار أداة التعريف "أل" فلا بد أن يليها اسم، وهذا الاسم إمّا أن يكون مفرداً، أو مثنى أو جمعاً، فإذا اخترنا اسماً مفرداً، نحو: رجل وأردنا أن نخبر عنه

²⁰⁴ - Noam Chomsky, Structures Syntaxiques , p 22 .

²⁰⁵ - جون ليونز، تشومسكي، ص107.

²⁰⁶ - المرجع نفسه، ص109.

بفعلٍ أو وصفٍ مثلا، فإنّ هذا الاسم يختارُ فعلا مثل (جاء) ولكنّ المثنى (رجلان) يختارُ فعلا مثل (جاءا)، والجمع (رجال) يختارُ فعلا مثل (جاءوا) ويمكنُ توسيعُ هذه الجملة نظريا إلى غير حدّ بإضافة عناصر جديدة كأن نصِفَ الرجلَ بصفاتٍ ما، فنقول : الرجل، الكريم، الشريف، النبيل... إلخ. (207)

ومن أمثلة ذلك أيضا "جميلات الصلة (relations clauses)"; أي تلك الجملة الفرعية التابعة التي تبدأ بضميرٍ موصولٍ أو ظرفٍ موصولٍ كما في هذه الجملة: هذا هو الرجلُ الذي رأيته أمس، والذي كان يرتدي لباسا عصريا، والذي اتصل بجارنا، والذي حصلَ على الدكتوراه، والذي يشتغلُ بوزارة التعليم، والذي يقطنُ في العمارةِ المقابلةِ التي تمّ بناؤها العام الماضي... إلخ. وهذه في الواقعِ خاصية أساسية تتميزُ بها اللغات البشرية، على الرغم من أنّ هذا النوع من الأساليب قد يبدو ركيكا في اللغة العربية. (208)

²⁰⁷- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص49.

²⁰⁸- أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، ص216-217.

- نقد هذه الطريقة :

هذه الطريقة تستطيع أن تفسر علاقات التجاور المباشر بين الكلمات في الجملة، ولكنها لا تستطيع أن تفسر العلاقات بين الكلمات غير المتجاورة كالعلاقة بين "إما... وإما" في اللغة العربية، أو بين not only... but also، either ... or في اللغة الإنجليزية.⁽²⁰⁹⁾

كما اختبر تشومسكي هذه الطريقة ووجدها غير صالحة للتحليل اللغوي لأنها تؤدي إلى تقديم "جمل محدودة" بينما تقدم اللغة "جملا لا نهاية لها" ومن ثم كانت تسميتها "Finite state grammar" على أنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى توليد جمل أخرى كثيرة غير مقبولة نحويا، أو بتعبيره هنا (many none-sentences)⁽²¹⁰⁾ فهذه الطريقة ليست لها القدرة على تحليل كل التراكيب اللغوية الموجودة في الإنجليزية واللغات الإنسانية الأخرى.⁽²¹¹⁾

ومن ثم على تشومسكي أن يبحث عن طريقة أخرى، ويوضح المثال التالي المقصود مما ذكر آنفا: "الرجل الذي عمله أصاب"، إن هذه الجملة صحيحة حسب قواعد تشومسكي السابقة مع أن موقع "عمله" غير مفسر وقلق، لكنه متفق والكلمة السابقة "الذي"، التي تنفق أيضا والكلمة

²⁰⁹- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص49.

²¹⁰- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص132.

²¹¹- تشومسكي، البنى النحوية، ص25-28.

الأولى "الرجل"، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد علاقةً ارتباطاً بين كلمتي "الرجل" و"أصاب" مع أنّهما غير متلاصقتين. (212)

الطريقة الثانية: قواعد تركيب أركان الجملة، (phrase structure grammar).

وهي الطريقة الثانية التي قدّمها تشومسكي لتحليل التركيب النحوي، والتي سمّيت بـ phrase structure grammar وتسمى إلى الوقوف على المكونات المجردة التي تنفق فيها اللغات المختلفة، وهي قائمةٌ أساساً على نتائج تحليل بلومفيلد والتوزيعيين عامة. (213)

وترجع فكرتها إلى طريقة الإعراب (parsing) التقليدية، وهي تشبه طريقة التحليل الإعرابي في النحو العربي إلى حدٍ كبير. (214)

ويرى تشومسكي أن هذه الطريقة أشدُّ تلاؤماً من الطريقة الأولى، فهناك مجموعةٌ من الجمل لا يمكن توليدها عن طريق القواعد النحوية المحدودة ولكن يمكن توليدها عن طريق قواعد تركيب أركان الجملة (215)، وقد أعرب تشومسكي عن هذا الرأي في بعض أعماله العلمية التي ظهرت بعد كتاب "التراكيب النحوية". (216)

²¹²- منذر عياشي، "النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 40، 1986، ص38.

²¹³- انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص260.

²¹⁴- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص132.

²¹⁵- جون ليونز، تشومسكي، ص114.

²¹⁶- المرجع نفسه، ص114.

ويقدّم تشومسكي المثال التالي :

قَذَفَ الرَّجُلُ الكُرَةَ. The man hit the ball.

وتتكوّن هذه الجملة من خمس كلمات وُضعت وفق ترتيبٍ دقيقٍ.

وقد استعملَ مصطلح "المكونات الجوهرية ultimates constituents" للدلالة على

الكلمات التي تتكوّن منها الجملة والتي لا تقبل التحليل على المستوى التركيبي Syntactic

.level

أما الترتيب الذي تتخذه هذه الوحدات الجوهرية ويربط بينهما، فيطلقُ عليه اسم التركيب الطولي

(linear structure) للجملة⁽²¹⁷⁾.

ولكن علم اللغة الآن يرى أنّ الجمل -بصورة عامة- لها نوع آخر من التركيب النحوي بالإضافة

إلى تركيبها الطولي مستقلاً عنها.⁽²¹⁸⁾

وطريقة "قواعد تركيب أركان الجملة" عند تشومسكي تحاولُ بالإضافة إلى استلهاَم الطريقة الإعرابية

القديمة أن تصلَ إلى نوعٍ من القواعد العلمية، مستعينا بمناهج الرياضة والمنطق الرمزي، ذلك أنّ

فكرة العناصر الأساسية تشبه استعمال الأقواس في هذين العلمين:

²¹⁷- المرجع السابق، ص114.

²¹⁸- المرجع نفسه، ص115.

فإذا كان عندنا الشكل الآتي: $X+(Y \times Z)$ فإننا نعرف أن عملية "الجمع" تسبقُ عملية "الضرب" ولكن: $(X \times Y)+Z$ يسبقُ "الضرب" "الجمع". وطريق إجراء العملية الرياضية تؤدي إلى اختلاف في النتيجة.

مثلا إذا كانت $X=3 \quad Y=2 \quad Z=6$

$$X+(Y+Z)=3+(2 \times 6)=15$$

$$(X \times Y)+Z=(3 \times 2)+6=12$$

ولكن وبالتوازي فإنّ هناك كثيرا من التراكيب اللغوية التي يكتنفها الغموض، كما هو الحال بالنسبة لهذه الصيغة $X+Y+Z$ ، ولكنّ الفضل يعودُ إلى الرياضيين الذين بيّنوا بأنّ الضرب يسبقُ الجمع في غياب الأقواس.

ويرى تشومسكي أنّ مثل هذه الأسس ضرورية في محاولة فهم كثير من التركيبات النحوية فمثلا:

النساء والرجال العجائز - Old men and women

ويمكن أن نفهم على أنّهما:

"(الرجال العجائز) والنساء" "Old men) and women"

أو "(الرجال والنساء) العجائز" "Old (men an women)"⁽²¹⁹⁾

ومن هذه الأسس الرياضية يتقدمُ تشومسكي لوضع "نظام للقواعد" مستخدما الرموز المأخوذة في

الأغلب من النحو التقليدي، وأهم هذه الرموز هي⁽²²⁰⁾ :

²¹⁹- المرجع السابق، ص118-119.

Sentence=S, Noun=N, Verb=V, Article=T, Noun phrase=NP,

Verb phrase = VP

أما السهم (→) فيعني أن العنصر الذي على اليسار يتحول إلى ما هو على اليمين (أي أنّ السهم يرمز لعملية إعادة الكتابة):

وتتضح صورة قواعد تركيب أركان الجملة عند تشومسكي في القواعد الآتية: (221)

1- (S→NP+VP) 1- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي

2- (NP → T+N) 2- المركب الاسمي ← أداة تعريف + اسم

3- (VP → V+NP) 3- المركب الفعلي ← الفعل + المركب الاسمي

4- (T→The) 4- أداة التعريف ← أل

5- (N→ man, ball...) 5- الاسم ← (رجل، كرة....)

6- (V→ hit, took...) 6- الفعل ← (ضرب، أخذ...)

- أي أن تشومسكي استخدم الرموز الجبرية، للدلالة على العناصر التي تتكون منها الجملة، وجعل لها مقابلاً²²⁰

²²¹- المرجع السابق، ص 121.

وهذه المجموعة من القواعد لا تولّد إلا جزءاً ضئيلاً من الجمل في اللغة الإنجليزية وهي عبارة عن

القواعد البسيطة في تركيب الجملة. (222)

أما طريقة تطبيق هذه القواعد فتقوم على إعادة كتابة أركان الجملة لبيان العلاقة القائمة بين مكونات الجملة حيث تتحصل على ما يُدعى بأركان الجملة، ولنأخذ المثال السابق لتشومسكي:

The man hit the ball. الرجل ضرب الكرة.

ولكي يتم توليد هذه الجملة تستدعي هذه الطريقة استبدال كل رمز بمكوّن مباشر بطريقة تدريجية، حتى تصل إلى البنية السطحية للجملة، وذلك باتباع الخطوات التالية التي وضعها

تشومسكي. (223)

وتطبّق القواعد السابقة على النحو الآتي :

1- القاعدة الأولى: الجملة ← مركّب اسمي + مركّب فعلي

1- The man : NP

- hit the ball : VP

2- القاعدة الثانية: المركّب الاسمي ← أداة تعريف + اسم

2- The = T

- man = N

222- المرجع السابق، ص 121.

223- Ff.N. Chomsky, Structures Syntaxiques, pp 29

3- القاعدة الثالثة: المركب الفعلي ← الفعل + مركب اسمي

3- hit = V

- The ball = NP

4- القاعدة الرابعة: أداة التعريف ← ال (في العربية)

The (في الإنجليزية)

4- The = T

5- القاعدة الخامسة: الاسم ← (الرجل، الكرة...)

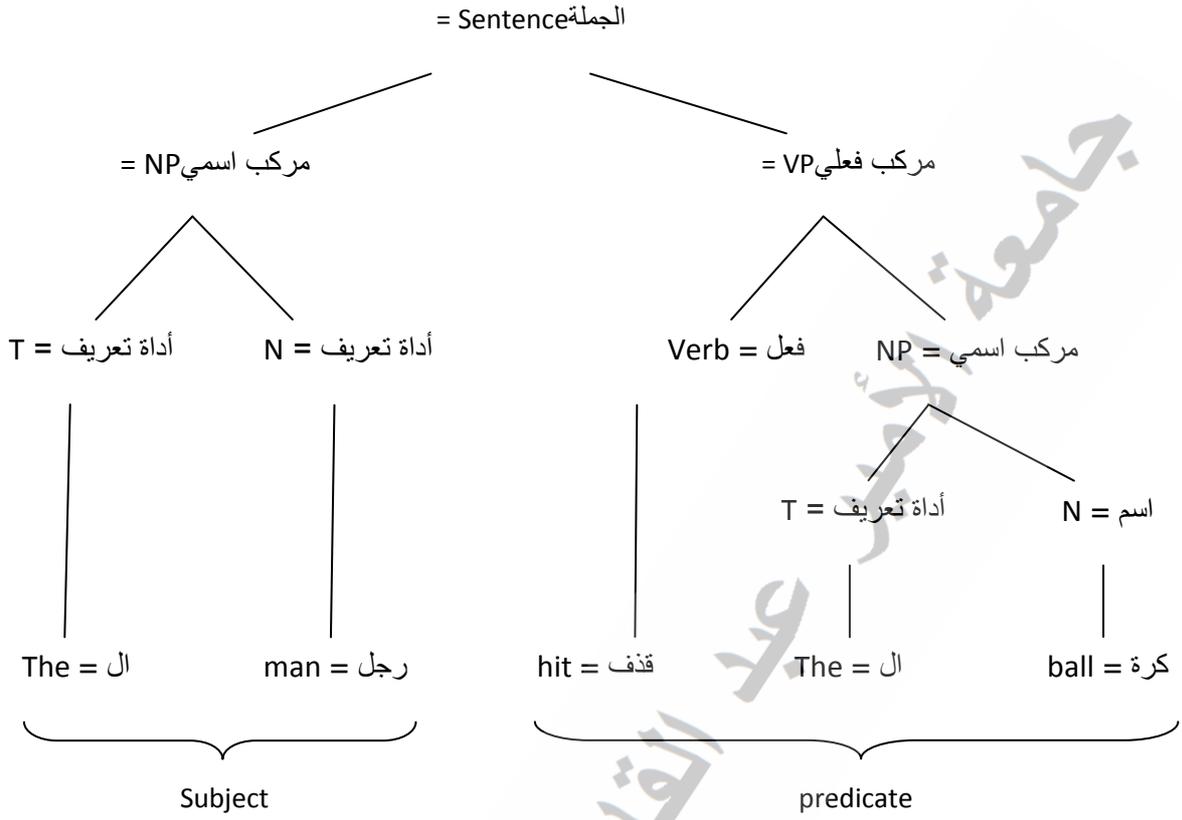
5- (Man, ball) = N

6- القاعدة السادسة: الفعل ← (ضرب، أخذ...)

6- hit = V

وتمثل العناصر السابقة على طريقة المشجر على النحو الآتي: (224)

²²⁴- جون ليونز، تشومسكي، ص125.



الشكل (2)

وهذه العناصر التي توجد أسفل الصورة النهائية للتحليل تُسمّى سلسلة العناصر الدائمة. (225)

ويعدّ الركن الاسمي الأول فيها هو المبتدأ Subject، وما تلاه من الجملة فهو الخبر

Predicate، ويكون الركن الاسمي الثاني The ball مفعولا للفعل hit (Object of

the Verb). وهذه الطريقة - كما هو واضح - والمسماة بطريقة الشجرة، أو بطريقة إعادة

الكتابة، تماثل الطريقة "النحوية الصرفية" في الإعراب في النحو العربي، نقول مثلاً:

الولدُ قذفَ الكرة.

الولد = ال + ولد = مبتدأ مرفوع...

قذف = قذف + هو = فعل ماضي ... + والفاعل مستتر تقديره هو.

الكرة = ال + كرة = مفعول به للفعل قذف.

قذف + (هو) + ال + كرة = خبر المبتدأ، الولد. (226)

ونجد أنّ الشكل رقم (2) يمثّل كذلك كلّ ما ذكرناه من قبل عن تحليل المكوّنات المباشرة

(Immediate constituents analysis) للجملة التي ضربنا بها المثل. (227)

- المرجع السابق، ص126. 225

226- خليل أحمد عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها: دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص63.

227- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص127.

نقد هذه النظرية :

على الرغم مما لهذه الطريقة (قواعد تركيب أركان الجملة) من ميزات فإنّ لها عيوباً أهمها: (228)

1- إنّها لا تستطيع أن تولّد الجمل ذات المكوّنات المنقسمة كما في العربية مثلاً: كان زيدٌ يذهبُ إلى المدرسة.

2- لا تستطيع أن تولّد الجمل المبنية للمجهول مثلاً: فإذا أمكن توليد هذه الجمل عن طريق إضافة عناصر جديدة فإنّه لا بدّ من ذكر قاعدتين كل منهما بمعزل عن الأخرى.

3- لا تستطيع أن تولّد الجمل المتعاطفة أو المركّبة.

وما دام لهذه الطريقة مثل هذه العيوب فلا بدّ من البحث عن طريقة أخرى تكمل ما فيها من نقص، لذا فقد انتقل تشومسكي إلى طريقة أخرى في التحليل اللغوي، وهي الطريقة التي استقر عليها، وبها سمّيت نظريته، التوليدية التحويلية.

228- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص53.

الطريقة الثالثة: النحو التحويلي (Transformational grammar):

إنّ النحو التحويلي - كما تصوّره تشومسكي - يتكوّن من القواعد التحويلية بالإضافة إلى مجموعة من القواعد النحوية لترتيب أركان الجملة وبناءً على ذلك فإنّ القواعد التحويلية تعتمد في المقام الأول على تطبيق قواعد ترتيب أركان الجملة أولاً لا من أجل تحويل سلسلة العناصر String of element إلى سلسلة أخرى فحسب وإنما من أجل تغيير راسم أركان الجملة Phrase marker أيضاً، بل إنّ القواعد التحويلية ذات بناء منطقي أشدّ عسراً وتعقيداً من القواعد النحوية لترتيب أركان الجملة. (229)

وهذه الطريقة ليست بديلاً للطريقة الثانية، ولكنها مكّمة لها، وهي تستخدم الرموز التي جرّبها في الطريقة الثانية مع شيء قليل من التوسع لتشمل كلّ ما يمكن أن تولّده من الجمل النحوية، والخطوات المستعملة مع رموزها في الأغلب هي: (230)

$$1- S \rightarrow NP + VP$$

$$2- VP \rightarrow \text{Verb} + NP$$

$$3- NP \rightarrow \begin{cases} NP_{sing} \\ NP_{pl} \end{cases}$$

$$4- NP_{sing} \rightarrow T + N$$

²²⁹- جون ليونز، تشومسكي، ص135.

²³⁰- المرجع نفسه، ص136.

5- NP pl → T+N+S

6- T → The

7- N {man, ball, door, dog, book, ...}

8- verb → aux +v

9- V → {hit, take, bite, eat, walk, open, ...}

10- aux → {tense (+M)(+have +en)+be +ing}

11- tense → $\begin{cases} \text{present} \\ \text{past} \end{cases}$

12- M → {will, can, may, shall, must...}

ونلاحظ أنّ هذه المجموعة تقدم فرصاً أوسع للاختيار، عن القواعد في الطريقة الثانية. ذلك أنّها

شملت عناصر الإفراد والجمع والأزمنة، والأفعال المساعدة⁽²³¹⁾، إلا أنّ هذه القاعدة لا تتفق مع

تحليل العربية وكذا ما يتعلق بالأزمنة.⁽²³²⁾

²³¹- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص137-138.

أحمد دراج، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، ص122.²³² -

وميزة هذه الطريقة أنّها تشمل أيضا البناء للمعلوم والبناء للمجهول إذ أنّها يمكن أن تولّد التركيب

الآتي:

The + man + present + may + have + en + open + the door.

وهذه طبعا ليست جملة، ولكنها تمثّل "البنية العميقة" للجملة المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول أي

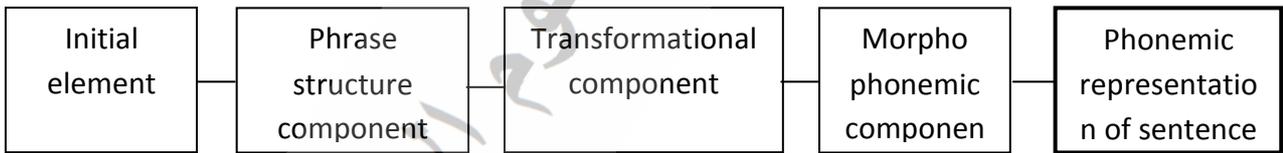
أنّها تمثّل:

- The man may have opened the door.

- The door may have been opened by + the man.

ويمكن تصوير الطريقة⁽²³³⁾ التي تتولّد بها القواعد في البنية العميقة ثم يتحوّل إلى "بنية سطحية"

بالرسم الآتي:



التمثيل الفونيمي للجملة
مكوّن فونيمي مورفيمي
مكوّن تحويلي
مكوّن مركبي
عنصر أولي⁽²³⁴⁾

1- وهذه القاعدة —أيضا— لا تناسب العربية، لأنّ بناء الجملة لما لم يسم فاعله (المبني للمجهول) تتم عن طريق حذف الفاعل وتغيير صيغة الفعل.

²³⁴- انظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص149.

حيث نجد أنّ مدخل (Input) هذه القواعد عبارة عن العناصر الأولية (Initial elements)، وهي التي يولّد منها بتطبيق قواعد تركيب أركان الجملة، مجموعة من السلاسل التحتية كما هو مبين في الصندوق الأول من هذا الشكل، أما الصندوق الثاني فيحتوي على القواعد التحويلية التي تتراوح بين قواعد إجبارية (Obligatory)، وأخرى اختيارية (Optional) وهذه القواعد عبارة عن سلاسل تحتية مفردة أو سلاسل تحتية مزدوجة.⁽²³⁵⁾

ولكن إذا عدّلت (Modifying) هذه السلاسل بنجاح وكذا رواسم أركان الجملة المرتبطة بها فإنّها تولّد جميع الجمل وجميع الجمل فقط في هذه اللغة، والتي تتمثل في سلاسل من الكلمات المورفيمات كما تحدّد لكلّ جملة المكوّنات المباشرة التي اشتقت منها.⁽²³⁶⁾

أمّا الصندوق الثالث فيقوم بتحويل كلّ جملة من هذه الجمل من صورتها التركيبية - كسلسلة مكونة من كلمات ومورفيمات - إلى الصورة الفنولوجية - كسلسلة مكونة من الفونيمات - وبذلك تنتهي الجملة إلى مستويين من مستويات التحليل وهو مصطلح ثنائية التركيب (Duality of structure)، ومن هذه الطريقة من طرائق النحو التحويلي وباستخدام القواعد التحويلية الاختيارية نستطيع أن نفسر وجود بعض الجمل البسيطة.⁽²³⁷⁾

²³⁵ - المرجع السابق، ص150-151.

- المرجع نفسه، ص151.²³⁶

²³⁷ - المرجع نفسه، ص151-152.

وطريقة النحو التوليدي تتبع عددا من "العمليات النحوية" تشبه شيها غير بعيد كثيرا مما جاء في النحو العربي، وأهم هذه القواعد هي: (238)

1- الزيادة (Addition): وتمثل في زيادة عنصر جديد لم يكن له وجود في التركيب

ويعبّر عنه رياضيا: \nrightarrow أ ← أ + ب : ب أ \nrightarrow

أي أنّ (أ) تتحول إلى (أ) + (ب)، بحيث (ب) غير متضمنة في (أ)، مثال ذلك: انفتح الباب ← فتح الطفل الباب. ومنها في العربية ما دعي في النحو العربي بالفضلة.

2- التوسعة (Expansion): وتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة أكثر

اتساعا مما كان عليه قبل التحويل ويُعبّر عنه رياضيا: $>$ أ ← أ + ب : ب أ $>$

أي أنّ (أ) تتحول إلى (أ) + (ب)، حيث (ب) متضمنة في (أ)، وذلك نحو إجابتك لسؤال: هل كتبتَ الدرس؟ ب "نعم كتبتُ الدرس"، فكتبتُ الدرس، تُعدّ توسعة للإجابة بنعم، ودليل ذلك أنّه يمكن أن نكتفي بالإجابة بنعم دون حاجة إلى إعادة "كتبتُ الدرس".

3- الحذف (Deletion): ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب دون أن يكون

متضمّنا في عنصر موجود، ويعبّر عنه التحويليون بالمعادلة الرياضية الآتية:

\nrightarrow أ + ب ← أ : ب أ \nrightarrow
 \nrightarrow أ + ب ← ب : أ ب \nrightarrow

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (239) والتقدير "فاصدع بما تؤمر بصدعه" (240).

²³⁸- انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص140-141.

1-سورة الحجر: [الآية:94]

4- التضييق أو الاختصار (Reduction): ويتمثل في حذف عنصر من عناصر

التركيب مع كونه متضمّنًا في عنصر موجود، ويعبّر عنه رياضياً:

$$\begin{aligned} & \text{أ+ب} \leftarrow \text{أ: ب أ} \\ & > \\ & \text{أو} \\ & \text{أ+ب} \leftarrow \text{ب: أ ب} \\ & > \end{aligned}$$

أي يتحوّل التركيب المكوّن من العنصرين (أ وب) إلى (أ) بحيث يكون العنصر (ب) متضمّنًا في العنصر (أ). مثال ذلك: جملة الشرط (أنت تدرس + أنت تنجح)، (أنت تدرس تنجح)، (إن تدرس تنجح).

5- الإحلال (Replacement): ويتمثل في إحلال عنصر جديد بدل التركيب الأساس

للجملة، بحيث يكون دالا على وروده في الذهن وذلك نحو التصديق في جملة الاستفهام بنعم أو لا، ويعبّر عنه رياضياً ب:

$$\text{أ} \leftarrow \text{ب}$$

6- التقديم والتأخير (Permutation): عدّ التحويليون الترتيب عنصرا من عناصر التحويل

في الجملة، ويتم ذلك بإحلال عنصر آخر فيها، ويمكن التعبير عن هذا العنصر رياضياً بالشكل الآتي:

$$\text{أ+ب} \leftarrow \text{ب+أ}$$

مثال ذلك: زيدٌ ضرب عليًّا ← ضرب عليًّا زيدٌ.

2- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ=1993م، ص455. ²⁴⁰

وهذا يشير إلى الأثر الدلالي الذي يحدثه هذا النوع من التحويل.⁽²⁴¹⁾

ومما سبق نرى أنّ هدف تشومسكي من كلّ هذه العمليات التحويلية هو معرفة كيفية عمل العقل من خلال اللغة.⁽²⁴²⁾

وتتم عملية التحويل وفق نمطين من القواعد:

1- القواعد التحويلية الإجبارية: وهي قواعد يجب تطبيقها على كل الجمل الموجودة في

اللغة حتى تصبح صحيحة نحويًا، ولا يوجد أيّ خلل في أصواتها وأبنيتها الصرفية أو تراكيبها النحوية أو دلالة ألفاظها المفردة أو الدلالة العامة لها.⁽²⁴³⁾ وهو ما يعادل ما يعرف في النحو العربي بالواجب.

ومن أمثلة القواعد الإجبارية "قاعدة المطابقة في العدد، (Number agreement rule)"، وهي قاعدة لا بدّ أن تستخدم في كل الجمل الإنجليزية لتتمّ بها المطابقة بين المسند إليه والفعل، والقواعد التي تحدّد نهائيًا ترتيب الكلمات في الجملة.⁽²⁴⁴⁾

²⁴¹- حليلة أحمد عميرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ص220.

²⁴²- فايز صبحي عبد السلام تركي، مستويات التحليل اللغوي (رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص193.

²⁴³- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص148.

²⁴⁴- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص54.

ووضع الحركات على الأسماء في اللغة العربية أيضا، فلا شك أنّ مثل هذا القانون سيكون إجباريا، لأنّ وضع الحركات الصحيحة أمر جوهري بالنسبة لكلّ جملة في اللغة العربية تحتوي على أسماء. (245)

2- القواعد التحويلية الاختيارية: وهي قواعد يجوز تطبيقها على إحدى الجمل النحوية لإنتاج جملة جديدة. ويجوز أيضا عدم تطبيقها لعدم تعارضها مع الصحة النحوية. (246) وهو ما يعادل ما يعرف في النحو العربي بالجائز.

وهذه القواعد تولّد أيضا مؤشرات تُسمى "مشتقة" وتصف الجمل المشتقة، انطلاقا من مؤشر الجملة النواة السابقة.

وهذه بعض الجمل المشتقة:

- لم يدع الرجلُ الولدَ.

- دُعي الولدُ.

- هل دعا الرجلُ الولدَ؟

أما الجملة النواة التي اشتقت جميعها منها فهي: دعا الرجلُ الولدَ. (247)

²⁴⁵- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ط1، 1402هـ=1981م، ص40-41.

²⁴⁶- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص143.

²⁴⁷- محمد الشايب وآخرون، أهم المدارس اللسانية، المدرسة التوليدية التحويلية، منشورات المعهد العربي لعلوم التربية، تونس، 1986، ص84.

ومن أمثلة ذلك "تحويل المبني للمجهول، والاستفهام، والنفي" فمثلا القواعد التي تحوّل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، فلا شك أنّ مثل هذه القواعد اختيارية لأنّه لا شيء يجبرنا على أن نحوّل المعلوم إلى المجهول، وهذا التحويل إنّ هو إلّا عمل اختياري. (248)

إذن فالتحويلات الإجبارية لا تكون الجملة نحوية إلّا بها، في حين أنّ التحويلات الاختيارية فيمكن أن تكون الجملة نحوية بدونها (أي تصح الجملة بها وبغيرها)، وبهذا الفرق استطاع تشومسكي أن يميّز بين نوعين مختلفين من الجمل، الجمل النووية (الأساسية) والجمل غير النووية (غير الأساسية)، فالجمل النووية تنشأ عن طريق استخدام الطريقة الثانية (قواعد تركيب أركان الجملة)، والتحويلات الإجبارية. والجمل غير النووية تنشأ عن طريق استخدام التحويلات الاختيارية بعد استخدام الطريقة الثانية والتحويلات الإجبارية؛ أي أنّها تنشأ عن طريق قواعد تركيب أركان الجملة والتحويلات الإجبارية والاختيارية مجتمعة، وبهذا نصل إلى التفرقة بين الجمل البسيطة والمركبة. (249)

أمّا عند العرب، فالجملة النواة (الأصل) هي جملة الإسناد الكامل (الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر)، وما عداها متممات لزيادة معان ودلالات على التركيب الأساسي في الجملة العربية. (250)

وحكم العربي على أنّ هناك تقدماً وتأخيراً أو حذفاً؛ إنّما هو دليل وضع العربي الجملة النواة

248- محمود علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 40.

249- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 54-55.

2- رشيد عبد الرحمان العبيدي، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، دار الشؤون الثقافية العامة، مجلة المورد، ع3، مج18، بغداد، 1989م، ص22.

(الأصل) في عقله، يقيس عليها ما يزداد وما ينقص، فإن زاد عليها شيئاً قال هذا من باب الزيادة وإن تغيّر ترتيبها قال هذا من باب التقديم والتأخير، وهذا من باب الحذف أن تنقص من التركيب لفظاً، يقول الجرجاني: «إنّ الجملة إذا راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك... فإنّك تعلم ضرورة أنّ ليس إلاّ أنّه قدّم وأخّر وعرّف ونكّر، وحذف وأضمر وأعاد وكّرر» (251).

ثانياً: المرحلة الثانية: النظرية اللسانية النموذجية: وتبدأ المرحلة الثانية من سنة 1965 إلى سنة 1970.

ويؤرّخ لهذه المرحلة بظهور كتاب تشومسكي "مظاهر النظرية النحوية" سنة 1965، وهو الكتاب الذي تدارك فيه تشومسكي النقائص الواردة في كتابه الأول "البنى التركيبية".

وقد حاول تشومسكي من خلاله أن يوفّق بين مجموعة من الآراء المعروضة للنقاش بصدد النموذج التوليدي وآليات اشتغاله، مستفيداً في ذلك من الدراسات الهامة التي تلت ظهور البنيات التركيبية على يد كاتز وفودور Katz et Fodor سنة 1963م حول بنية المكوّن الدلالي في النظرية التوليدية، وهي أول دراسة فيما يبدو، تقترح إدخال المكوّن الدلالي ضمن هيكل الجهاز التوليدي، يضاف إلى هذا دراسة كاتز وبوسطال Katz et Postal سنة 1964م التي تحمل عنوان:

النظرية العامة للوصف اللساني وهي دراسة اهتمت أساساً بتعميق البحث في العلاقة بين التحويلات والمعنى. (252)

ومن أهم ما أضافه تشومسكي في هذه المرحلة أنه فرق بين السليقة اللغوية (Competence)، والأداء (Performance) وبين النحوي من الجمل (Grammatical) والمقبول (Acceptable).

وزاد طبعاً اهتمامه بالعناصر الدلالية التي لم يُعرها في المرحلة الأولى كبير اهتمام. (253) ولم تعد السلاسل النهائية للجمل في شجرة التركيب هي الأساس الذي تحوّل منه الجمل، بل ميّز بين مستويين تركيبين للحملة هما البنية العميقة (Deep structure) والبنية السطحية (syntax structure) وترتّب على ذلك أنّ التحويلات عنده أصبحت تحوّل البنية العميقة إلى البنية السطحية. (254)

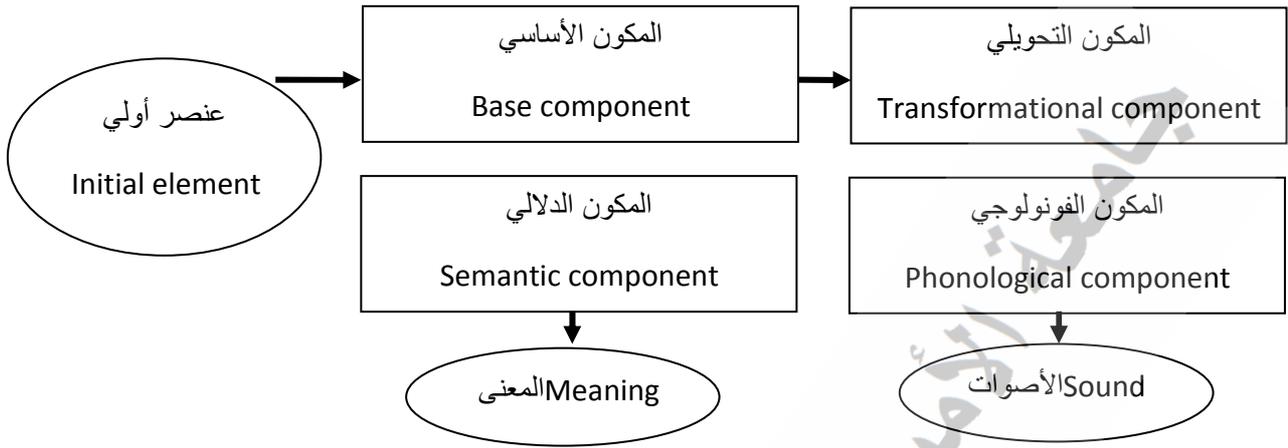
ويكمن الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية النموذجية في إضافة "صندوق، (box)" للقواعد في هذه المرحلة أطلق عليه اسم المكون الدلالي، وذلك كما يمثله البيان الآتي: (255)

- مصطفى غلفان وآخرون، اللسانيات التوليدية، ص109²⁵²

²⁵³- Chomsky: Aspects of the theory of syntax; pp14 Ff

²⁵⁴- I.bid; pp.30 Ff

²⁵⁵- جون ليونز، تشومسكي، ص158(الهامش).



ومن خلال الشكل يتّضح لنا أنّ المحصلة النهائية لما يحدث في التركيب العميق تتمثل في الصورة الدلالية والصورة الصوتية؛ أي أنّ المكوّنات الأساسية والمكوّنات التحويلية يمثلان معاً الوصف الدقيق لبنية الجمل العميقة ويحدّدان العناصر التي تكوّنها ثم يتوازى بعد ذلك المكوّن الدلالي مع المكوّن الفونولوجي من حيث أنّهما مفسران، أمّا المكوّن الدلالي فيفسر معنى الجملة، أمّا المكوّن الفونولوجي فيعطيها الصورة الصوتية أو النطقية.⁽²⁵⁶⁾ لذا نجد أنّ الشكل ينتهي إلى جانبين هما: الصوت والمعنى أو كما يقول علماء العربية المبنى والمعنى؛ والصورة الملفوظة هي التي تمثل المبنى بينما المعنى صورة مفهومية؛ أي أنّ عمل المكوّن الدلالي الذي أضافه تشومسكي في هذا الشكل يتحدّد في تخصيص المعنى لكلّ تركيب، وبذلك يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمكوّن الأساسي أي

- المرجع السابق، ص159.256

بالبنية العميقة التي تتمثل في ذهن المتكلم المستمع المثالي؛ أي هي عبارة عن حقيقة عقلية يعكسها التابع اللفظي للجملة؛ أي البنية السطحية. (257)

إنَّ إضافة المكوّن الدلالي في الرسم التوضيحي السابق، يُعدّ إنجازاً كبيراً، واستدراكاً ذكياً، واستعمالاً لجميع الصور المختلفة في القواعد التحويلية فهو إضافة مفيدة، تمكّننا من كشف الغموض واللبس في العديد من الجمل، بل إنّ عدداً آخر من الجمل، لا يمكننا الوقوف على صحتها واعتبارها من الجمل المقبولة في الاستعمال اللغوي، دون اللجوء إلى هذا المكوّن الدلالي. (258)

ففي قولنا: ذهبَ الطفلُ إلى المدرسة.

ذهبت الشجرة إلى الحديقة.

يلاحظ أنّ الجملتين صحيحتان من حيث المبنى التركيبي لكنّ الفرق بينهما، أنّ الأولى صحيحة من حيث البناء التركيبي والمعنى الدلالي. أمّا الثانية، فإنّها صحيحة من حيث البناء التركيبي ولكنها غير صحيحة من حيث الدلالة.

إنّ المسؤل عن تحديد صحة الجملتين السابقتين، من حيث المعنى، هو ذلك المكوّن الدلالي، الذي يمكننا من القول بقبولية الجملة الأولى وعدم قبولية الجملة الثانية.

- المرجع نفسه، ص 159-160 (الهامش).²⁵⁷

- حسام الدين البهنساوي، القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، ص 78.²⁵⁸

لقد ذهب تشومسكي في المرحلة الكلاسيكية إلى القول بأنّ «الدّلالة لا ترتبط مباشرة بالتركيب على الرغم من وجود بعض التطابق بين التراكيب والعناصر المكتشفة في التحليل النحوي من جهة، والوظائف الدّلالية الخاصة من جهة أخرى»⁽²⁵⁹⁾.

وصرّح بأنّه «بعد تحديد البنية النحوية للغة، نستطيع أن ندرس الطريقة التي تستخدم بها البنية النحوية هذه حين تقوم اللغة بوظيفتها الحقيقية»⁽²⁶⁰⁾. ولكن بعد هذه المرحلة ذهب إلى أنّ المعنى -مثل التركيب تماما- يجب أن يخضع للتحليل العلمي الدقيق، وأنّ الدّلالة يجب أن تدرج في التحليل النحوي بوصفها جزءاً مكّماً لا يمكن الاستغناء عنه، وبهذا فإنّ النحو عند تشومسكي عبارة عن نظام من القواعد يربط معنى كل جملة يولّدها بتمثيلها الفيزيقي في شكل مجموعة من الأصوات.⁽²⁶¹⁾

كما برهن تشومسكي على أنّ قبول أيّ جملة لا يجوز أن يقرّر بسرعة بناء على معنى الجملة، لأنّ ثمة جملة بلا معنى ولكنها صحيحة نحويًا مثل جملة :

*⁽²⁶²⁾. Colorless green ideas sleep furiously.

الأحلام الخضراء العديمة اللون تنام بعنف :

²⁵⁹- تشومسكي، البنى النحوية، ص131.

²⁶⁰- المرجع نفسه، ص132.

²⁶¹- جون ليونز، تشومسكي، ص161.

²⁶²- Chomsky, structures Syntaxiques, P. 17.

* -إن المعنى الظاهر يبدو مبهماً غير معقول لكن صحة الترتيب يجعل الدلالة مقبولة.

فهذه جملة تركيبها الصرفي والنحوي والصوتي لا غبار عليه، إلا أنّها لا معنى لها إطلاقاً مع أنّها تتألف من كلمات عربية لكلّ منها دلالتها الواضحة بحدّ ذاتها، ولكنّها أضحت بدون معنى عندما انتظمت بهذا الشكل. وليس سبب انعدام المعنى صرفياً أو نحويّاً أو صوتياً وإتّما هو عدم التوافق بين معاني المفردات المنتظمة في الجملة. (263)

وقد قام تشومسكي بالبحث عن معاني الكلمات بإرجاعها إلى المؤلفات الأساسية أو المكونات التجزيئية على أساس أنّ معنى الكلمة مؤلف من سمات معنوية. فكلمة "الرجل" مثلاً تُحلل على هذا النحو: (264)

اسم / محسوس / معدود / حي / بشري / ذكر / بالغ.

وبمقارنة هذه الكلمات بكلمة أخرى قريبة منها في المعنى مثل امرأة، نجد أنّ العناصر الأولى التي تكون معناها هي:

اسم / محسوس / معدود / حي / بشري / أنثى / بالغ.

فهي بهذا تختلف عن كلمة رجل بعنصر واحد مميّز هو الجنس، بينما تشترك الكلمتان في جميع العناصر الأخرى.

فإذا أخذنا كلمة أسد مثلاً، نجد أنّها تتألف من العناصر الأولى التالية:

اسم / محسوس / معدود / حي / غير بشري / ذكر / بالغ.

²⁶³- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص 324.

²⁶⁴- انظر: مورييس أبو ناضر، "مدخل إلى علم الدلالة الألسني"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 18 و 19، عام 1982، ص 34.

فهي بهذا تختلف عن كلمة رجل بعنصر واحد مميّز هو بشري/غير بشري بينما تختلف بالإضافة إلى

هذا عن كلمة امرأة بعنصر آخر مميّز هو الجنس ذكر/أنثى... وهكذا. (265)

ويرى أنّه لو استطعنا تحليل معاني مفردات أيّة لغة بهذه الطريقة فإنّنا نستطيع أن نتبيّن الخلل في

معاني بعض الجمل، كانهدام المعنى في الجملة المذكورة بأعلاه وهي:

الأحلام الخضراء العديمة اللون تنام بعنف.

مثال ذلك أنّ أحد العناصر الأولية لمعنى الفعل نام هو (+حي) بينما أحد عناصر معنى

كلمة حلم هو (-حي)، لذلك فإن الكلمتين لا يتوافقان ولا ينتج عن ارتباطهما معا معنى

مفهوم، كما هو الحال في الجملة السابقة.

بينما نستطيع أن نقول: الرجال ينامون/ النساء ينامن/ الأسود تنام.

وبنفس الطريقة نستطيع أن نقول أنّ أحد عناصر معنى كلمة حلم هو (-محسوس) بينما

من عناصر معنى كلمة أخضر (+محسوس) ولذلك فالكلمتان لا تتوقفان أيضا فلا نستطيع أن

نقول: أحلام خضراء. (266)

فالجملة "الأحلام الخضراء العديمة اللون تنام بعنف" وإن كانت صحيحة نحويا⁽²⁶⁷⁾، إلا أنّها

غير مقبولة دلاليًا، وهذا لا يعني انعدام الصلة بين الدلالة والأصولية؛ ففي الواقع يتركز التفسير

- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص226. 265

266- المرجع نفسه، ص326-327.

- ميشال زكريا، النظرية الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص110. 267

الدلالي بصورة أساسية على بنية الجملة؛ أي على ما يحدّد أصولية الجملة⁽²⁶⁸⁾، وعلى هذا الأساس فإنّ الأصولية لا تشترط إمكانية التفسير الدلالي ولكنّ الدلالة تشترط الأصولية، فنحن نستطيع أن نصحح جملة غير صحيحة نحويّاً لكن لا نستطيع تصحيح جملة غير مقبولة دلاليّاً.⁽²⁶⁹⁾

وإذا كان التحويليون قد حكموا بعدم أصولية الجملة إذا لم تتوفر فيها الصحة القواعدية والدلالية، فإنّ النحاة العرب القدماء قد ميّزوا بين الحقيقة والمجاز من خلال حكمهم على أصولية الجملة فقد تكون الجملة مقبولة نحويّاً، ولكنّها غير مقبولة دلاليّاً، فجملة (شربت الخبز) و(أكلت الهواء) فهذه الألفاظ تسير بشكل صحيح من الوجهة النحوية، ولكنّها غير معقولة لأنّ العلاقة بين الأكل والهواء غير منطقية وغير واقعية.

- المرجع نفسه، ص110.²⁶⁸

- انظر: جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص114.²⁶⁹

ثالثاً: المرحلة الثالثة: النظرية النموذجية الموسّعة:

بعد أن اتّضح لتشومسكي أنّه لا يمكن لنظريته النموذجية أن تولّد كل التراكيب اللغوية بطريقة مرضية وفعّالة، عمد إلى تطوير هذه النظرية وتنقيحها وذلك بإعادة النظر في المكوّن الدلالي وبخاصة بعد الانتقادات التي وجهت له من قبل علماء الدلالة؛ وقد أطلق تشومسكي على هذه المقاربة الجديدة، النظرية النموذجية الموسّعة (The Extended Standard Theory) وذلك في كتابه "دراسات الدلالة في القواعد التوليدية"⁽²⁷⁰⁾، حيث أدخل تشومسكي إلى نظريته فرضيتين: الفرضية المعجمية^(*) لحلّ بعض الصعوبات المتعلقة بالمفردات، والفرضية التفسيرية بقصد التغلب على بعض المشكلات الدلالية^(**) وربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء^(**).

والحقيقة أنّ تشومسكي كان يهدف من وراء ذلك إلى إقامة نظرية معجمية تأويلية، وذلك بالتركيز بصورة أساسية على مكانة البنية العميقة وتقليص عدد القواعد التحويلية، وإدراج القواعد المعجمية أكثر فأكثر. وقد رفض دعوة علماء الدلالة التوليدية التي ترمي إلى الدفع بالبنية التركيبية العميقة إلى درجة تجعلها غير متميزة عن المستوى الدلالي، وحقّقته في ذلك أن التراكيب التي خصّصت لها بني تحتية مماثلة في الدلالة التوليدية تُظهر في الواقع اختلافات تركيبية معتبرة، لا يمكن تبيينها من خلال الاختلاف في الاشتقاق التحويلي وإنّما من خلال الاختلاف في البنية العميقة، وبما أنّ هذه

²⁷⁰- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 167.

*- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987، ص 60.

** - المرجع نفسه، ص 62-64.

الظاهرة تنطبق على الجمل المرادفة، فإنّ مستوى البنية العميقة - في رأيه - يجب أن يكون متميّزاً على مستوى التمثيل الدلالي، وأنّ النحو يجب أن يحتوي على مكوّن دلالي تفسيري.⁽²⁷¹⁾ وبهذا يكون التركيز على أنّ مستوى البنية التركيبية العميقة متميّز عن المستوى الدلالي، وعلى ضرورة إدراج القواعد الدلالية التفسيرية، أصبحت النظرية النموذجية تتوافق ونظرية كاتز (Katz)، وإن كان الفرق الأساس بينهما يكمن في التراكيب التي تمثل المدخل (Input) لهذه القواعد الدلالية.⁽²⁷²⁾

ومن أهم الإضافات والتطورات التي أحدثتها هذه المرحلة فيمكن إجمالها في النقاط الآتية:⁽²⁷³⁾

1- أصبح التمثيل الدلالي في هذه المرحلة يعتمد على البنيتين العميقة والسطحية معاً بينما كان في المرحلة السابقة يعتمد على البنية العميقة وحدها.

2- أصبحت قوانين البنية التركيبية في المكوّن الأساس تخضع لنظرية السين الباربية (X_Bar)، كما أصبح المكوّن التحويلي يتميّز بعمومية تحويلاته، وخضوع هذه التحويلات لقيود عامة تحكم عملها.

3- ظهور تطوّر جديد في نظرية القواعد لم يكن موجوداً من قبل، عرف باسم نظرية الأثر (Trace Theory)، أطلق عليه اختصاراً نموذج "ت" (T_model).

²⁷¹ - أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور، ص 232.

²⁷² - المرجع نفسه، ص 234.

- حمدان رضوان أبو عاصي، التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، ص 140-141. ²⁷³

4- توحيد جميع تحويلات النقل في تحويل واحد عُرف باسم (انقل α) (Move α) الذي يقضي بنقل أيّ عنصر دون تحديد لهذا العنصر أو المكان المنقول منه، ويخضع إلى قيد واحد هو قيد التحتية (Subjacency Constraint).

5- ارتباط المكوّنين الدلالي والفونولوجي بالمكوّن التركيبي عند البنية السطحية، وقد أصبح يطلق على المكوّن الدلالي في هذه المرحلة "الصورة المنطقية" (Logical Form).

6- تعدّد هذه المرحلة نقلة تطويرية للنظرية التوليدية من مرحلة الاهتمام بتقديم أنظمة قواعد ذات كفاية وصفية إلى مرحلة الاهتمام بمجال الكفاية التفسيرية لهذه الأنظمة المتمثلة في تخطيط ملامح نظرية لغوية عامة.

وقد تطورت نظرية تشومسكي تطورا كبيرا ليس على يديه فحسب، بل على أيدي تلاميذه وأتباعه ومساعديه أيضا، فانبثقت منها فروع وفرضيات متعددة شغلت معظم علماء اللغة.

وقد عرفت نظرية النحو التوليدي التحويلي نوعا من الركود طوال السنوات التي تلت نظريته الموسّعة حتى 1980 حين طبع كتابه الجديد "المعرفة اللغوية"، إذ تعرّض في هذا الكتاب لنظرية "الربط العاملي"، حيث قام تشومسكي من خلال رسمه لصورة هذه النظرية الأخيرة بتحديد الكثير من المصطلحات التي كانت غائبة في الصورة الأولى والأقدم نسبيا للنظرية التحويلية، وعلى رأسها مصطلح النحو، ومصطلح النحو الكلي.²⁷⁴

²⁷⁴- نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق وتقديم محمد فنيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1313هـ-1992م، ص6. (التمهيد)

المرحلة الرابعة:

تمثّلت في الأعمال التي طوّرها تشومسكي ضمن ما سميّ بنظرية العامل والربط "Government and Binding theory"، التي ابتدأت مع نموذج المبادئ والوسائط "Principes and parameters" الذي اقترحه تشومسكي (1981م) وقد امتازت نظرية الربط والعامل بالطابع القالي "modular"، الذي حدّد من ظاهرة تعدد النماذج اللغوية وتشتت وسائل صياغة النتائج اللسانية وإبلاغها، بالإضافة إلى تسهيله المقارنة بين النظريات.⁽²⁷⁵⁾ وهذه النظرية تأخذ اسمها من مكوناتها الفرعيين الأكثر أهمية أو من النظريات الفرعية لمجمل القواعد التي تعتبر هي نفسها متضمنة سبع نظريات فرعية.

وسمّيت نظرية القواعد الكلية باسم نظرية العمل والربط؛ لأنّ كثيراً من النظريات الفرعية في النظرية الكلية مثل (تعيين الحالة الإعرابية، والربط بين الضمائر وما يعود عليها، والعناصر الفارغة، وبعض الحدود الموضوعية على حركة العناصر) تعتمد عليها في التطبيق، ولا تستطيع العمل بدونها.⁽²⁷⁶⁾

²⁷⁵- محمد غنايم، النحو التوليدي ومقارنة اللغة، مجلة البحث والبيبلوغرافيا المغاربية، ع9، الدار البيضاء، 1999م، ص40.

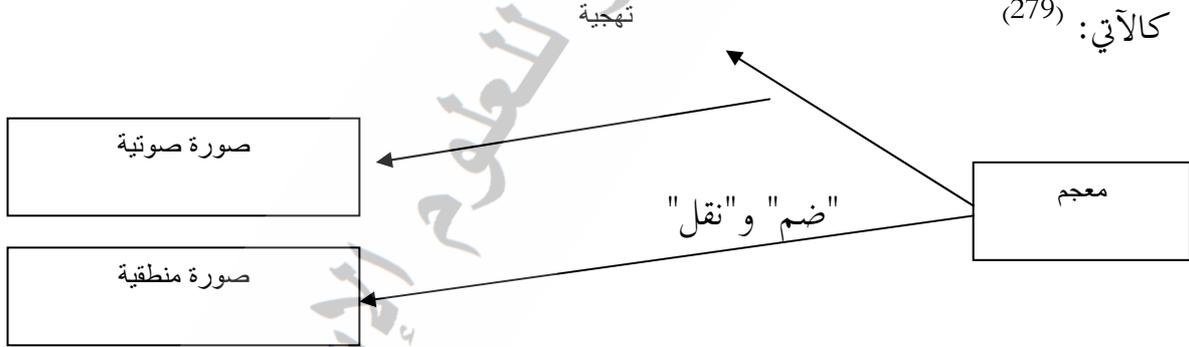
- حمدان رضوان أبو عاصي، التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليديّة في نصف قرن، ص152.²⁷⁶

المرحلة الخامسة:

تمثّلت في البرنامج الأدنى (The Minimalist Program)، ويختلف هذا النموذج الذي طوّره تشومسكي (1992-1995م) عن النماذج السابقة، في كونه لا يقرّ ولا يحتفظ إلا بمستويين تمثليين فقط، اللذين تطبق فيهما مبادئ التكوين الجيّد؛ الصورة الصوتية والصورة المنطقية؛ بعدما تمّ الاستغناء عن البنية العميقة والبنية السطحية،⁽²⁷⁷⁾ اللذين كانا يمثلان حجر الزاوية في مقارباته السابقة.

ويُعرّف الفاسي الفهري (1998) الأدنوية قائلاً: «فالأدنوية نَحج نظري مفاده أن يقوم العلم بتغطية أكبر عدد من الوقائع والتجارب عبر استنتاجات منطقية مرتبطة بعدد قليل من الافتراضات والمسلّمات وهو مفهوم مرتبط بالبساطة والتقليص والتقتير».⁽²⁷⁸⁾

وتماشياً مع مفهوم الأدنوية، اقترح تشومسكي (1995م) حذف أو تبسيط مستويات التمثيل، كآليّ: ⁽²⁷⁹⁾ نهجية



²⁷⁷ - محمد غنايم، النحو التوليدي ومقارنة اللغة، ص40.

²⁷⁸ - عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص17.

²⁷⁹ - المرجع نفسه، ص19.

يلاحظ أنّ المستويات المحتفظ بها من نموذج تشومسكي (1981م) هي المعجم ثمّ مستوى الصورة الصوتية ومستوى آخر وهو الصورة المنطقية لأنّها مستويات تمثيلية وجائية.⁽²⁸⁰⁾

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

²⁸⁰ - المرجع نفسه، ص21.

الفصل الثالث: نظرية العامل والربط

- توطئة
- X – bar theory - نظرية س
- O – theory - نظرية م (الأدوار المحورية)
- bounding theory - نظرية الحدود
- case theory - نظرية الحالة الإعرابية
- government theory - نظرية العمل
- binding theory - نظرية الربط
- control theory - نظرية المراقبة

توطئة: مقارنة المبادئ والوسائط:

إنّ فرضية تشومسكي التي شاعت تسميتها بالنحو الكلي أو القواعد الكلية (Universal Grammar) لها جزآن مركزيان يساعدان في مهمة اكتساب اللغة: المبادئ (principles) والوسائط (parameters).

وقد استبعد تشومسكي في إطار المبادئ والوسائط مفهوم القاعدة والبناء النحوي، وميّز بين المبادئ الثابتة للغة بصفة عامة والمفترض وجودها في كلّ لغة، وبين التغيرات والتنوعات أو ما يُسمى بالوسائط التي تفرض تجربة المبادئ الثابتة في كلّ لغة. (281)

وتشكّل مبادئ النحو الكلي جزءاً من الجهاز البيولوجي الخاص بالجنس البشري يسمح باكتساب الألسن (282) وتعلّل الجوانب التي تتماثل فيها كلّ اللغات البشرية. (283)

أما الوسائط التي تحدّدتها النظرية النحوية فالمقصود منها أن تحيط بطرق معينة تختلف فيها اللغات، ويقترن كلّ وسيط بسِمات صرفية أساساً، تربط بين العلامات التصريفية الموجودة في المقولات المعجمية المصرفة، وبين المقولات الوظيفية الصرفية (مثل: الزمن والحد، ...). (284)

281- الحسن السعيد، المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ط1، 2005، ص 16.

282- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى: مفاهيم وأمثلة)، ص 197.

283- جيفري بول، النظرية النحوية، ترجمة: مرتضى جواد باقر، مراجعة: ميشال زكريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص 55.

فهذه النظره إلى التوسيط ترجع إلى فكره تعود أساسا إلى جسرسن (1927) (Jespersen) مفادها أن التركيب يترجم ما هو مشترك بين اللغات، بخلاف الصرف، الذي لا ينتظر أن يكون كذلك؛ وعليه ننتظر أن يكون هناك نظام حسابي واحد (Computational system)، ونظام معجمي واحد، مشتركان بين اللغات، وأن يكون التنوع والاختلاف محصورين في بعض السمات الصرفية الموسطة، ومن هنا جاءت فكره أنه لا توجد إلا لغة واحدة أساسا، على الرغم مما يظهر من تباعد بين اللغات. (285)

إن اعتماد نظرية النحو الكلي على المبادئ والوسائط تمكن الباحثين والدارسين من تفسير اللغة وقواعدها. والتي تتمثل فيما يأتي:

مبدأ الإسقاط: الذي يعد بديلا لقواعد بنية العبارة، التي اعتمدت عليها النظرية التحويلية في مراحلها الأولى، وينص مبدأ الإسقاط على أن البنى المعجمية يجب أن تمثل مقوليا (Categorially) في كل مستوى تركيبى. (286) كما يتضمن هذا المبدأ مجموعة من القيود التي تحكم صور التمثيل التركيبى المختلفة مثل:

أ- قيود الإجازة وشروطها.

ب- معيار الثيتا وما يتضمنه من قيود على الأدوار المحورية.

284- عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 17.

285- المرجع السابق، ص 17.

286- نعم تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتوح، ص 170.

ج- قيد التهيؤ للوسم المحوري، قواعده وصوره الشكلية والدلالية. (287)

وقد شكلت نظرية المبادئ والوسائط (1981) منعطفًا جديدًا في تطور الأنموذج Paradigme التوليدي، وقد بدأت مع المحاضرات التي ألقاها تشومسكي في جامعة Pisa الإيطالية سنة 1981، وقسمت هذه النظرية إلى فرعين:

الفرع الأول: وعُرف بنظرية العمل والربط الممتدة ما بين 1981 و1985 وتمثلها دراسات تشومسكي الآتية:

- Lectures on government and binding
- Some concepts and consequences of the theory of government and binding,
- Knowledge of language

المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها

أما الفرع الثاني من نظرية المبادئ أو الوسائط فيعرفُ بنظرية الحواجز ويجسده عمل تشومسكي في (Barriers). (288)

²⁸⁷- المصدر نفسه، ص 185.

²⁸⁸- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى: مفاهيم وأمثلة، ص 197.

نظرية العمل والربط:

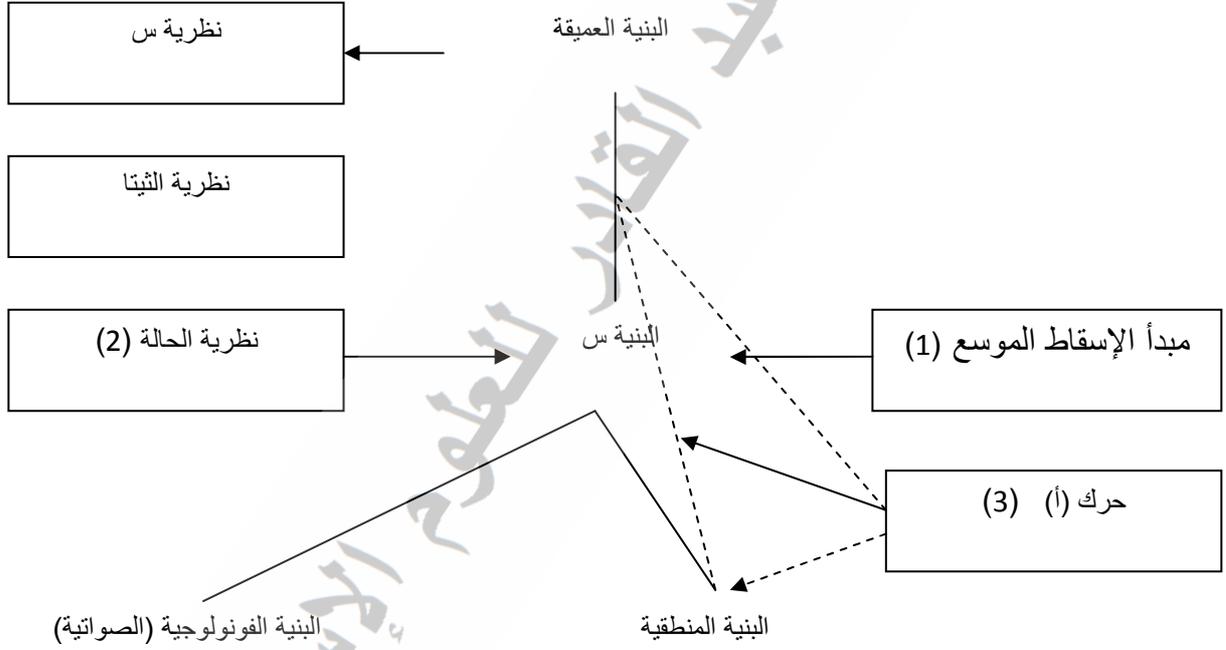
تعتمد نظرية العمل والربط على عددٍ من القوالب هي:

أ- قوالبٌ خاصة بالبنية العميقة وتضم س والمعجم والثيتا.

ب- قوالبٌ خاصة بالبنية س وتضم الإسقاط الموسع ونظرية الحالة وحرك (أ).

ج- قوالبٌ خاصة بالبنية السطحية وتضم البنية المنطقية والبنية الصوتية.

الرسم الآتي يوضح ذلك: (289)



وبصورةٍ أدق فإنّ التمثيل اللساني ينحصر في أربعة مستويات هي:

- بنية - ع.

²⁸⁹- صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، توزيع مكتبة الآداب، ط1، د.ت، ص 145.

- بنية - س.

(وهما غير البنيتين العميقة والسطحية المتداولتين في النماذج التوليدية التحويلية السابقة)

- الصورة المنطقية Logical Form

- الصورة الفونولوجية (الصواتية) Phonological Form

والتمثيلات المذكورة ليست نظاما من القواعد التي تشتق منها الجمل ومكوناتها وتفرعها مثلما كان الأمر من قبل في قواعد إعادة الكتابة. (290)

أي أنّ الانطلاقة من البنية العميقة حيث تتحقق نظريتا α و β وبعد انقل α MOVE

Alpha (أي التقديم والتأخير) نصل إلى البنية السطحية حيث البنية المنطقية والبنية الصوتية (الفونولوجية). (291)

290 - مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 198.

291 - ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة: (تشومسكي 1986)، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1،

1994، ص 29.

حدّد تشومسكي لنظرية العمل والربط جملةً من القوالب هي: (292)

- نظرية س (X – bar theory)

- نظرية م (الأدوار المحورية) (O – theory)

- نظرية الحدود (bounding theory)

- نظرية الحالة الإعرابية (case theory)

- نظرية العمل (government theory)

- نظرية الربط (binding theory)

- نظرية المراقبة (control theory)

1- Chomsky, lectures on Government and Binding, (The Pisa lectures ; Mouton de 1
292 -Gruyter; Berlin; New York; 1993, P5,

لقد أرسى تشومسكي أصول هذه النظرية في مقالته « ملاحظات حول التسمية، Remarks on Nominalisation » عام 1970م، ثم طوّر ذلك جاكندوف (Jackendoff) في كتابه:

X (1977) MIT . Syntax: A study of phrase structure

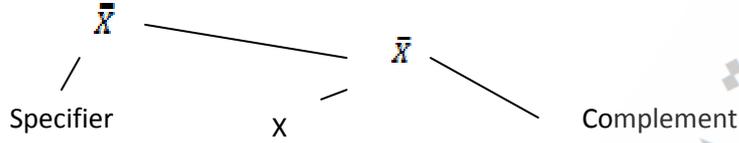
وفحوى هذه النظرية هو أنّ ما سبقها أي قواعد بنية العبارة "Phrase structure rules" التي رسمت في النماذج الأولى، رغم تقدمها على الأنحاء التي تعتمد اللوائح فإنّها قاصرة عن أن تغوص في أعماق اللغة إلى أقصى حدٍ وتوحّد كلّ البنيات في بنية واحدةٍ وتوحّد العناصر كلّها حتى تصيرَ عنصرًا واحدًا لما بينها من التشابه وذلك ما دعا إلى تبني نظرية س. (293)

فقد شرع تشومسكي في تعديل قواعد المكون المقولي، وبخاصة قواعد إدماج المقولات المعجمية Lexical category، كمقولة الاسم (س) ومقولة الفعل (ف) ومقولة الصفة (ص) ومقولة الحرف (ح). هذه المقولات أصبح التمثيل لها في هذه النظرية بواسطة المتغير س. (294) فالعناصرُ ف، س، ص، ح، يمكنُ الإشارةُ إليها برمز موحد هو س.

293 - ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، تشومسكي، 1986، ص 35.

294 - محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط، ص 708.

فتكونُ البنيةُ الموحدةُ التي اقترحها تشومسكي كالآتي:



(1)

(2) X + Complement = \bar{X}

\bar{X} + Specifier = $\bar{\bar{X}}$

(1): بنيةُ لها رأسٌ أُضيفَ له complement (مكمل أو متمم) فأعطى الإسقاطَ الأول \bar{X}

وأضيفَ لهذا الأخير Specifier (مخصص) فأعطت الإسقاطَ الأقصى $\bar{\bar{X}}$:

(295) $\bar{\bar{X}} < \bar{X} < X$

لنأخذَ الأمثلة الآتية:

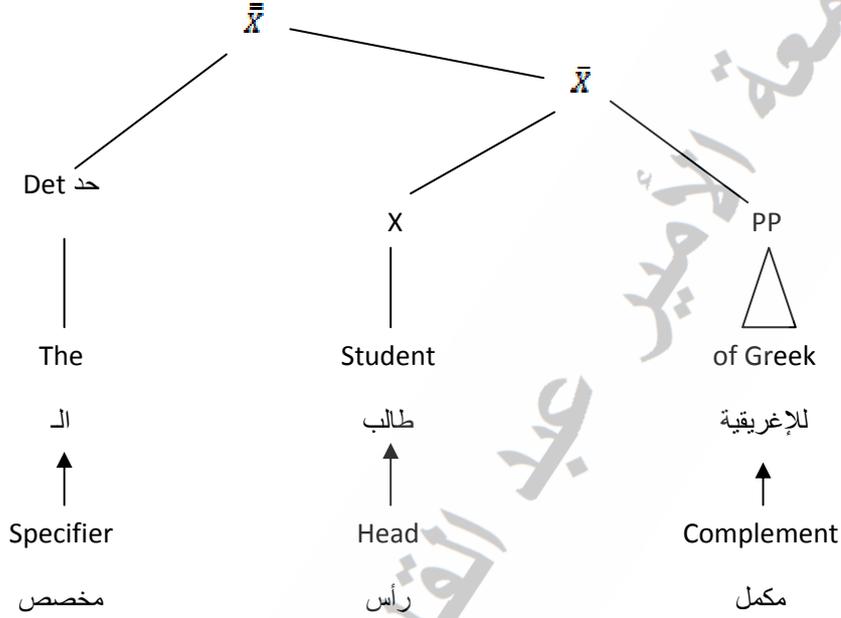
. The student of Greek-1

.Be driving a plane-2

²⁹⁵ - ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، ص 38-39.

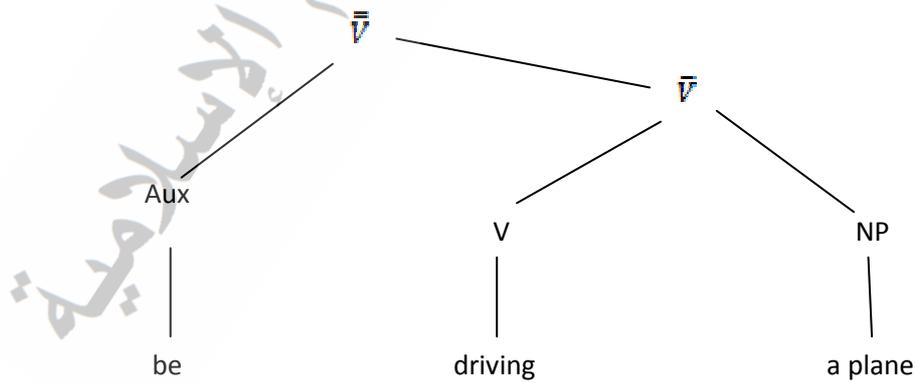
مثال 1: The student of Greek (الطالب للإغريقية) ⁽²⁹⁶⁾ مركب يوازي X تماما

ويحلل كالآتي:



مثال (2): be driving a plane ⁽²⁹⁷⁾ (يسوق طائرة)

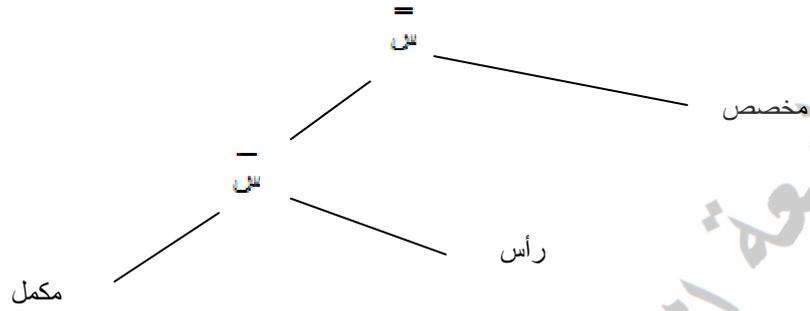
على الشكل الآتي:



²⁹⁶ - جيفري بول: النظرية النحوية، ترجمة مرتضى جواد باقر، ص 123.

²⁹⁷ - ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، ص 37.

وبالنسبة للعربية⁽²⁹⁸⁾ فإن نظرية س تقترح البنية لكل المركبات:



ويبدو أنّ هذه النظرية تنطبق على العربية إذ إنّها تحدّد في كلّ مرّة الرأس والمخصّص والمكمل لكلّ

المركبات: المركب الاسمي (أ) والمركب الفعلي (ب) والمركب الحرفي (ج) والمركب الوصفي (د) والمركب الصرفي (هـ) والمركب المصدرى (و).⁽²⁹⁹⁾

إنّ ما سبق يعني أنّ نظرية س تمثل المركبات البسيطة مثل مركب الإضافة ومركب النعت ولكن ماذا عن المركبات المعقدة مثل مركب الجملة؟

لقد وسّع تشومسكي هذه النظرية لتشمل البنية التي تُسقطها الرؤوس غير المعجمية وعلى الخصوص صر (الصرفة أو التصريف، Inflection)، ومص (المصدرى، Complementizer) والتي تعتبر إسقاطات جمالية.

²⁹⁸ - إن النظرية التوليدية التحويلية، تسمح في القيام بالتعديلات والإضافات التي تتناسب مع قواعد اللغة المعينة، ولعل التحليل الشجري يكون مناسباً لقواعد اللغة العربية ومستوياتها عن نظيره التحليل الصوتي المعقد إلى حد بعيد.

²⁹⁹ - ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة ص 48.

وتتكوّن الصرْفَةُ (صر) من عناصر الزمنِ والتطابقِ (Models)، ومن الكيفياتِ وعن طريقِ القواعدِ الفونولوجية ترتبطُ مع الفعلِ المتأخّرِ بصورة عامة العناصرِ التجريدية للمطابقة والزمن، ويشغلُ العنصرُ INFL موقعَ الصدرِ في الإسقاطِ 'INFL، الذي يتألّفُ من الصدرِ INFL وتكملته، التي هي مركبٌ فعلي. كما يتألّفُ الإسقاطُ الأقصى "INFL من الإسقاطِ 'INFL ومخصّصه الذي هو المركبِ الاسمي الواقع فاعلا للإسقاطِ الأول. وهذا الإسقاطُ الأقصى هو ما يطلق عليه ال (ج) (S) الجملة. (300)

ويمكّنُ أن نمثّل له بالجملة الآتية: (301)

(3) : The boy will hit the ball (سيضرب الولد الكرة).

نجدُ هذا المثالَ يحتوي على ثلاثة رؤوس boy (ولد) وهو رأسٌ اسمي N و hit (ضرب) وهو رأسٌ فعلي وأخيرا ball (كرة) وهو رأسٌ اسمي كذلك N، ولكن إحدى هذه الرؤوس لا يمكنُها أن تتخذَ رأساً للجملة ما دام لكلٍ منها إسقاطاته ف boy إسقاطه هو المركبِ الاسمي boy The و ball إسقاطه هو المركبِ الاسمي ball . The و hit فعل وإسقاطه هو المركبِ الفعلي hit the ball لم يبق إلا will و will هو مكان INFL (الصرفة أي الزمن والتطابق). فليكن

300 - تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق محمد فنيح، ص 297.

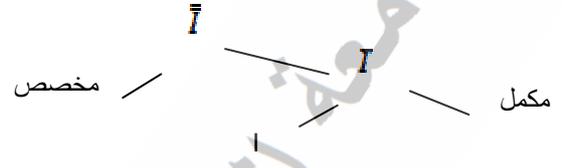
301 - ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، ص 40.

هو رأس الجملة، ما دام لكلِّ مركبٍ رأسٌ وما دامت الرؤوسُ كُلُّها منشغلةً بمركباتها INF (أو I

باختصار) رأسا فستخضعُ إلى قانون \bar{X} ونعيده مرةً أخرى. (302)

$$\bar{X} = \text{مكمل} + X$$

$$\bar{\bar{X}} = \text{مخصص} + \bar{X}$$

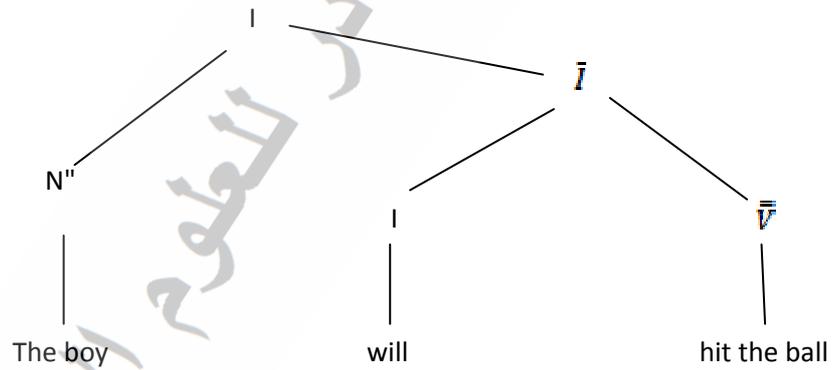


فبالنسبة للجملة I + مكمل = \bar{I}

$$\bar{\bar{I}} = \text{مخصص} + \bar{I}$$

فنحصلُ على بنيةٍ جديدةٍ للجملة ($\bar{\bar{I}}$)

مكملُ الصرفةِ I هو المركبُ الفعلي V والمخصصُ هو N فتكونُ بنيةُ الجملةِ كالاتي:



كما يفترضُ -أيضا- وجود عنصر غير معجمي، هو العنصر comp (حرف المصدر،

complementizer) الذي يمكنُ أن يكونَ في الإنجليزية حرف المصدر that أو far أو

³⁰² - المرجع نفسه، ص 41.

يمكن أن يكونَ فارغاً null.⁽³⁰³⁾ وفي العربية: أن حرف المصدر وما المصدرية، وكلمة من أجل⁽³⁰⁴⁾.

فإنَّ ما يدعى (Complementizer = Comp)، في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية يُشبه ما يُسمى (أداة=أد) في النظرية اللسانية العربية.⁽³⁰⁵⁾

وتكتملُ الجملةُ (ج)، (S) بالعنصر "COMP"، كما أنه يشغلُ موقعَ الصدرِ في الإسقاطِ COMP'، الذي يُسمى الـ S' بصورة عامة، في مطبوعاتِ النحو التوليدي ويُسمى العنصر C، ويفترضُ أنه إسقاطٌ أقصى (معيب، Detective) وذلك جنباً إلى جنب العنصر C' المساوي للعنصر "C".⁽³⁰⁶⁾

ويمكنُ أن نمثّلَ هذه الجملة الآتية:

(4) محمد علم (أن زيداً ساعد مسكينا)⁽³⁰⁷⁾

³⁰³ - تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 297.

³⁰⁴ - حسام الدهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية: دراسات تطبيقية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ-2004م، ص 73.

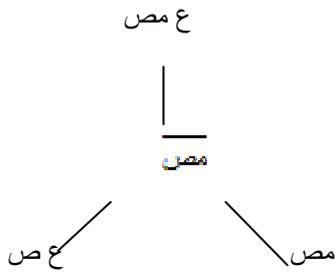
- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص231.³⁰⁵

³⁰⁶ - تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 297.

³⁰⁷ - مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، ط1، 2002، ص106.

نفترض أنّ الجملة -أيّ جملة- تتكوّن من عبارة مصدرية (ع مص) يرأسها الحرف المصدرية، أما فضلتها فهي عبارة الصرفة، ومن الواضح أنّ رأس هذه العبارة -عبارة المصدرية- قد يظلّ فارغاً كما هو الحال في الجملة الرئيسة في (4) التي لا تبدأ بحرف مصدرية، إنّ بنية عبارة المصدرية

يمكن أن تصوّر على هذا الشكل:



2- نظرية الأدوار المحورية/ نظرية (-م):

معلومٌ أنّ أيّ نظرةٍ إلى الدلالة، أو إلى عناصر المعنى، لابد وأن تنظرَ إلى الأحداث، أو الدوال، من جهة، وإلى الموضوعات التي تُبنى أو تدخلُ في علاقةٍ مع هذه الأحداث، وتمثلُ في نفس الوقتِ محلاتَ ضرورةٍ لإشباعِ معناها، أو تفرغِها. وقد دعيت هذه المحلاتُ بالأدوارِ الدلاليةِ أو المحوريةِ (Thematic roles).⁽³⁰⁹⁾

وتختصُّ نظرية (-م) * (θ- Theory) بتحديدِ ملامحِ العلاقةِ بين المعجم والنحو.⁽³¹⁰⁾ كما تقوم هذه النظريةُ بإسنادِ الأدوارِ المحوريةِ Theta role الاسمية بحسبِ حاجياتِ المعمولِ (Predicate) من أدوارٍ، وما يلزمُه من موضوعات⁽³¹¹⁾ arguments تبعاً لخاصية اللزوم أو التعدية التي يتسمُّ بها.⁽³¹²⁾

1- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمية والتوسط: نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 1997م، ص5.³⁰⁹

* - نظرية θ وتعني بتحديد الوظيفة الدلالية لكل عنصر (مكون) من عناصر الجملة.

³¹⁰- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 109.

³¹¹- الموضوعات والمحمولات هما مصطلحان من المنطق الصوري استعارتهما اللسانيات، ولكن ما نحن نتحدث عنه أساساً هو الأفعال، والصفات وحروف الجر في حالة المحمولات، وع حد (والع حد أحياناً) في حالة الموضوعات: انظر: جيفري بول، النظرية النحوية، ترجمة مرتضى جواد باقر، ص 179.

³¹²- ، مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 320.

وبتعبيرٍ آخر أنّ كلّ محمولٍ ينتقي عدداً من الموضوعات بحسب تعديده، أو لزومه، أو انتقائه لمركبٍ حربيٍّ من نوعٍ خاص، أو جملة، الخ. (313)

ومعنى هذا أنّ مُسندَ الأدوار هو رأسُ الحمل، أي الفعل أو الاسم أو الحرف. فالفعل يُسندُ للمركب الاسمي دوراً واحداً هو المفعول به. أما المركب الاسمي الفاعل، فإنّ الذي يُسندُ له دوره المحوري هو المركب الفعلي (الفعل ومفعوله) بينما تسندُ الصرْفَةُ الإعرابَ للفاعل الذي تعملُ فيه. (314)

والأدوار المحورية هذه، هي المواقع ذات الدلالة المركزية في الجملة، والقيود المفروضة لتحديد كلِّ دورٍ محوري. (315)

فلكلِّ محمولٍ إذن بنية موضوعية (argument structure) تحدّد عددَ الموضوعات التي تردُّ معه وكذلك نوع تلك الموضوعات. (316)

فالفعل "ينام، (Sleep)" يقالُ عنه إنه فعلٌ ذو موضوع واحد، إنه يتطلبُ فاعلاً، ولكنه لا يأخذُ مفعولاً مباشراً (مكملاً) من أي نوع. مثل: 1- نام جون (John slept)

³¹³- عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990م، ص 24.

-مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص321. ³¹⁴

³¹⁵- سمير شريف أستيتية، اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)، ص 186.

³¹⁶- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 110.

في حين فإنّ الفعل "يرى، (See)" يتطلب موضوعين (Two arguments) أو بالمصطلح

المنطقي، محمول ذو مكانين (Two place predicate) فالفعل يرى يستطيع أخذَ مكمل

إما من فصيحة ع حد (عبارة الحد) أو ع مص (عبارة المصدر).

مثل: 2- (أ) رأى جون الكتاب (John saw the book)

(ب) رأى جون أن الحكومة فاسدة (John saw that the government was corrupt)

(corrupt) وهنا أفعال ذات ثلاثة موضوعات مثل "يضع، (Put)"

مثل: وضع جون الكتاب على المنضدة (John put the book on the table)⁽³¹⁷⁾

وتختلف الأدوار الدلالية للموضوعات من موضوع لآخر وفقا للفعل أو المحمول عموما.

ويطلق على هذه الأدوار الدلالية اسم الأدوار المحورية أو أدوار (-م) (Thematic roles) أو

(θ - roles)، إذن فالموضوع الذي يقوم بالعمل له الدور المحوري المنفذ (agent) والذي يقع

عليه العمل له الدور المحوري المتلقي (patient).⁽³¹⁸⁾

وتوضع الموضوعات المحددة على شكل شبكة من العلاقات الموضوعية يطلق عليها الشبكة المحورية

(Theta-grid) للمحمول الذي يسند إليها أدوار محورية.⁽³¹⁹⁾

³¹⁷- جيفري بول، النظرية النحوية، ص 184.

³¹⁸- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 110.

³¹⁹- مصطفى غلمان، اللسانيات التوليدية، ص 320.

فالفعلُ يحدّدُ الأدوارَ الدلاليةَ التي يقبلُها، هذا هو ما يسمى بمعيار الثيتا (Theta criterion).⁽³²⁰⁾ أي أنّ معيارَ الثيتا يضبطُ الأدوارَ المحوريةَ داخلَ المواقعِ التركيبيةِ الوظيفيةِ.

وهذا المبدأ له صياغاتٌ متعددةٌ في الأدبيات، نذكرُ منها الصياغةَ الأصليةَ الآتيةَ:

(3) كلُّ موضوعٍ له دورٌ محوريٌّ واحدٌ فقط، وكلُّ دورٍ محوريٍّ يسندُ إلى موضوعٍ واحدٍ

فقط.⁽³²¹⁾ أي لا يمكنُ أن يكونَ لأي عنصرٍ في الموقعِ الوظيفي دورانَ محوريانِ وإنما واحدةً فقط.

فالفعل "أهدى" في الجملة التالية: أهدى زيدٌ عمراً كتاباً، ينتقي دلاليًا ثلاثة أدوارٍ محورية، وبالتالي

يحتاج إلى ثلاثة مواقعٍ موضوعاتٍ يسندُ لكل واحدٍ منها دورًا دلاليًا محددًا:

الموضوع الأول: مُنفذ (Agent) ويطلق على الذي قام بالفعل (المسند إليه، الفاعل).

الموضوع الثاني: متقبل (Patient) ويطلق على الذي وقع عليه الفعل (المفعول)

الموضوع الثالث: هدف (But) أو Goal.

أي أنّ الشبكة المحورية للفعل "أهدى" الذي يتعدى إلى مفعولين تتألف من > منفذ، متقبل، هدف <.

لقد قسمت النظريةَ المحوريةَ الموضوعَ (الموقع) النحوي إلى نوعين اثنين: هما موضع محوري وموضعٌ

غير محوري، أما الموضع المحوري فهو موضع داخل ج يتم فيه إسناد الأدوار الدلالية بينما

الموضع غير المحوري لا يتم فيه إسناد الأدوار الدلالية؛ لأنه موجود خارج ج مثلاً موضع المص

³²⁰ - صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، ص 146.

³²¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 25.

(COMP) وهو موضع البؤرة باعتبارهما خارج ج ليس لهما الأدوار الدلالية التي تحدد داخل

ج.

ويُسمى الموضع الذي تسندُ فيه الأدوار الدلالية المحورية بالموضع -أ- (A- position) أما

الموضع الذي لا يسند فيه أي دور محوري فيسمى بالموضع -أ- (A- position).⁽³²²⁾

وهناك تشديدٌ عند تشومسكي على أنّ البنية العميقة هي تمثيلٌ محضٌ للبنية المحورية.⁽³²³⁾

ومثل هذه المعلومات الدلالية يعبر عنها في النحو العربي في إطار تحديد الوظائف النحوية،

فالأدوار الدلالية (أو النظرية المحورية) التي تُسند فيها الأدوار المحورية إلى الموضوعات في النظرية

التوليدية، تشبه الوظائف النحوية التي تُسند إلى مقولات التركيب من فاعلية ومفعولية ووصفية

وبدلية ومعية وظرفية وغائية وغيرها في النحو العربي.

- الحسن السعيد، مدخل إلى نظرية الربط العاملي، ص 184. ³²²

³²³- المرجع نفسه، ص 26.

3- نظرية الحالة الإعرابية: Case theory.

تختصُّ نظريةُ الحالةِ الإعرابيةِ بتفسيرِ الحالاتِ الإعرابيةِ التي تظهرُ فيها العباراتِ الاسمية. وإلى جانب ذلك توفّرُ لنا تفسيراً لبعض الظواهر النحوية منها حالات الحركة التي تتعرض لها بعض العناصر. (324)

إن أهمَّ خصائصِ المركباتِ الاسمية هي سماتها الإعرابية، وتُميِّزُ بعضُ اللغاتِ مورفولوجيا بين مختلفِ الحالاتِ الإعرابيةِ مثل العربية واللاتينية واليونانية وغيرها، في مقابلِ لغات مثل الإنجليزية التي لا تظهرُ فيها السماتُ الإعرابيةِ إلا على بعض الضمائر، وإن أحدَ الأمورِ المثيرة للاهتمام حول هذه الضمائر، كما نعرف، هو أن شكلها يتغيّرُ اعتماداً على وظيفتها في الجملة، مثلاً، حين يستخدمُ ضمير الشخص الأول (المتكلم المفرد) فاعلاً، سيكون بصيغة أنا (I)، إلا أنه حين يكون الضمير نفسه مفعولاً للفعل أو مفعولاً لحرف الجر، ستكون له صيغة "ي، me". (325)

فنقول: I like the Beatles (أحب البيتلز)

ولا نقول: *Me like the Beatles (ي أحب البيتلز)

ونقول: Mary gave the book to me (ماري أعطت الكتاب لي)

ولا نقول: *Mary gave the book to I (ماري أعطت الكتاب أنا)

³²⁴- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 135.

³²⁵- جيفري بول، النظرية النحوية، ترجمة: مرتضى جواد باقر، ص 198-199.

ويتجاوز عملُ هذا القالبِ حدودَ الحالةِ الصرفيةِ بمعناها التقليدي؛ أي كلَّ ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغييراتٍ إعرابية، سواءً بحسب موقعها في الجملة، أم في علاقتها بعناصر أخرى في الجملة تعمل فيها. (326)

وتلعبُ المصفاةُ الإعرابيةُ (Case filter) دوراً أساسياً في القالبِ الإعرابي، إذ تقرُّ بأنَّ كلَّ مركبٍ اسمي ذي محتوى صوتي يجبُ أن يتلقى إعراباً، ويصوغُ تشومسكي هذه المصفاة كما يأتي:

* م. س.، إذا كان م. س.، له محتوى صوتي وليس له إعراب

فهذه المصفاةُ تنطبقُ على المركباتِ الاسميةِ فقط، ولكنَّها يجبُ أن تعممَ لتشملَ الظروفَ والصفاتَ كما هو واضحٌ من وقائع العربية. (327)

ويُرجع تشومسكي (1981) مفهومَ الإعرابِ الذي تبنته نظرية المبادئ والوسائط إلى روفري وفرنيو (1980) (Rouveret and Vergnaud)، وهو مفهومٌ يبني على افتراضٍ أنَّ الإعرابَ سمةٌ صرفيةٌ مجردة تملكها جميعُ اللغات الطبيعية، سواء أكانت أنسقتها الصرفية تحققُ هذه السمةُ في صورةٍ صرفيةٍ بارزة تلتحقُ بآخر الكلمة، كما هو حالُّ اللغة العربية في (أ2)، أم لا تحقُّها كما هو الحال في اللغة الإنجليزية في (ب2). (328)

أ2- يُجبُ خالدٌ هنداً.

³²⁶- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 331.

- الفاسي، البناء الموازي، ص 27. ³²⁷

³²⁸- محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية (مقارنة نظرية جديدة)، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2003، ص 24.

2ب- Brutus hit the ball (بروتس ضرب الكرة)

فعلى الرغم أن الإعراب لا يظهر على الفاعل بروتس (Brutus) وعلى المفعول الكرة (The ball) في الإنجليزية، كما يظهر على نظيريهما خالداً وهندا في العربية، فإن نظرية الإعراب تفترض أن الفاعل والمفعول في الإنجليزية كذلك يملان إعراب الرفع والنصب وهذا الإعراب مجرد، فجميع الأنساق الصرفية، سواء أحققت الإعراب أم لم تحققه، تملك الإعراب المجرد، وهذا يعني أن نظرية الإعراب مستقلة عن التحقق الصرفي، فما يحدّد إعراب المكون ليس الصورة الصرفية الإعرابية التي يحملها ولكن موقعه التركيبي كما في نظرية المبادئ والوسائط.⁽³²⁹⁾

وبعبارة أخرى فإن العناية تنصب على ما يظهر في أواخر الكلمات بقدر انصباها على مفهوم التعلق الذي نجد بين العبارات الاسمية المختلفة في الجملة وبين عناصر جهة أخرى.⁽³³⁰⁾ وتفترض هذه النظرية الفرعية أن لكل مركب اسمي حالة إعرابية يعينها له أحد عناصر الجملة التي تعين الحالات، وهي تختلف باختلاف اللغات البشرية، ففي العربية مثلاً تعين كل الرؤوس (الفعل، والاسم، والحرف، والأسماء المشتقة) حالات إعرابية للعناصر التي تعمل فيها وتتحكم فيها تركيبياً، في حين يقتصر تعيين الحالات في الإنجليزية على الأفعال وحروف الجر.⁽³³¹⁾

³²⁹- المرجع السابق، ص 24.

³³⁰- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 136.

- حمدان رضوان أبو عاصي، التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، ص 151.³³¹

وبناء على هذا تميّز نظريّة الإعراب بين نوعين من الإعراب: إعراب بنيوي (Structure case) وإعراب ملازم (Inherent) أو دلالي أو محوري.⁽³³²⁾

والإعرابُ البنيوي أو ما يسمى بالإعراب الموسوم هو الإعرابُ الذي يأخذُه المركب الاسمي في إطار علاقة شجرية: [تطابق - مخصص - رأس] والإعراب البنيوي محكوم بمفهوم العمل مثل الرفع والنصب.

فالصرفَةُ التي تضمُّ التطابقَ والزمنَ تُسندُ الرفعَ للفاعل، بينما يُسندُ الفعلُ حالةَ النصبِ للمفعول به، ومعلومٌ أن مفهومَ العملِ يبني بدوره على مفهوم التحكم المكويني.⁽³³³⁾

فيقترح تشومسكي (1981) (Case theory، نظرية الحالات الإعرابية) كالاتي:

أ- يكون NP (م إ) مرفوعا إذا كان عامله AGR (التطابق).

ب- يكون NP (م إ) منصوبا إذا كان عامله V (الفعل).

ج- يكون NP (م إ) مجرورا إذا كان عامله أ (حرف الجر).

د- يكون NP (م إ) مضافا إذا كان في بنية شكلها $[NP - \bar{X}]$.⁽³³⁴⁾

ويلاحظ أنّ العواملَ المسندة للإعراب تميزُ بأنّها تشترك في السمة المعجمية [-س] التي تعدُّ سمة فعلية، فالحرفُ يملك السميتين [-ف، -س]، والفعلُ يملك السميتين [+ف، -س].⁽³³⁵⁾

³³²- محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية، ص 28.

³³³- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 332.

³³⁴- ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة: تشومسكي: ص 92.

أما الإعرابُ الملازمُ أو ما يسمى بالإعرابِ الدلالي، فهو الإعرابُ الذي يلحقُ المركبَ الاسمي في إطار العلاقة الدلالية القائمة بين المركب الاسمي وعامله.⁽³³⁶⁾ والإعرابُ الملازم يقوم أساساً على العلاقة المحورية بين الواسم والموسوم ويشترك دائماً وجودَ هذه العلاقة، كما أنه يسندُ في البنية العميقة، أما الإعرابُ البنيوي، فمستقلٌ عن هذه العلاقة ويسندُ في البنية السطحية.⁽³³⁷⁾

وتوجدُ طريقتان مختلفتان لتحديد الإعراب، أولاهما: تتمثلُ على مستوى الشكل الصوتي لاستبعاد المركبات الاسمية غير الموسومة إعرابياً، وثانيهما: تتمثلُ فيما يُعرف بالفرضية المرئية (Visibility hypothesis)، والتي تجعلُ إسنادَ الإعرابِ التابعِ للوسمِ المحوري قيداً على إسنادِ الأدوار المحورية، فلكي يكونَ المركبُ الاسمي الموضوع (Argument) مرئياً للإسنادِ المجرى من قبل المعيار المحوري يجب أن يكونَ لهذا المركبِ الاسمي إعراب.⁽³³⁸⁾

³³⁵- محمد الرحالي، تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، ص 29.

³³⁶- المرجع السابق، ص 29.

³³⁷- المرجع نفسه، ص 29.

- الحسن السعيد، مدخل إلى نظرية الربط العاملي، ص 188.³³⁸

4- نظرية الحدود (النقل): Bounding Theory

تعالج نظرية الحدود حركة العناصر وحدودها في بنية الجملة أي أنّها تعنى بحدود التغيير الذي يطرأ على بنية الجملة والعوامل التي تفرض هذه الحدود.⁽³³⁹⁾

ومجال عمل هذه النظرية هو نقل العنصر مع المحافظة على بنية الجملة، ولذا يترك العنصر المنقول أثراً فارغاً.⁽³⁴⁰⁾

إن نظرية الآثار (Trace theory) وهي امتداداً طبيعياً للنظرية المعيار الموسعة، تقلل وإلى حد كبير من الحاجة إلى التحويلات في النحو، فقد أصبح المكوّن التحويلي لدى تشومسكي (1978) مقلصاً في قاعدة واحدة: انقل (أ) (Move α).⁽³⁴¹⁾ حيث أ مقولة كبرى. ويترك نقل أية مقولة (م س) أثراً، أي عجرة (عقدة) فارغة تُعْنُوها م س، وتحمل، بالمواضع، نفس القرينة التي يحملها العنصر المنقول⁽³⁴²⁾. وتسمح بقاعدة تحويلية واحدة، في هذا التصور الجديد للنموذج، بالمرور من البنية العميقة إلى البنية السطحية.⁽³⁴³⁾

³³⁹- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 118.

³⁴⁰- صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، ص 166.

³⁴¹- وترمز أ هنا إلى أي عنصر نحوي من أية فصيلة كان، فقد ترمز إلى ع أ، أو إلى عبارة -ميم (اسم استفهام) أو إلى فعل... الخ.

³⁴²- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية دلالية، منشورات عويدات، بيروت، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص 74.

³⁴³- المرجع نفسه، ص 75.

تقوم نظرية الحدود -إذن- بضبط آليات عمليات النقل التي يتم بموجبها الانتقال من بنية -ع

إلى بنية -س. وهذه النظرية الفرعية الوظائف الأساسية الآتية:

- تعيين العناصر التي يتم نقلها.
- تحديد مصدر النقل.
- ضبط هدف النقل.
- مراقبة مسار النقل؛ أي النقط (المواقع) التي مرّ منها العنصر المنقول بدءاً من مصدر نقله إلى هدفه.

ومن هنا تحدّد هذه النظرية العلاقة الفاصلة بين الآثار وسوابقها ويتحكم قيد التحتية في طبيعة هذه العلاقة، حيث يجب ألا يكون الأثر مفصّلاً عن سابقه بأكثر من عقدة أو حاجز.⁽³⁴⁴⁾ أي أنه لا يمكن أن ينتقل عنصر من داخل جملة إلا إلى الجملة التي تليها فقط، أما أن ينتقل إلى جملة أخرى مستقلة فهذا لا يجوز؛ لأنه يكون بذلك قد اخترق حاجزين.

وتقوم نظرية الفواصل (الحدود) على بعض القيود أهمها:

- لا يمكن للنقل أن يتجاوز عقدة واحدة.⁽³⁴⁵⁾

³⁴⁴- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 335.

³⁴⁵- المرجع نفسه، ص 335.

وأما النظرية النحوية العربية فقيّدت التقدم والتأخير بحدود البنية العاملية وهذا يعني امتناع اختراق المفاعيل لأي حرفٍ من حروف الصدارة لأنّ ذلك سيؤدي إلى ابتعاد المعمول عن عامله وانتهاك الحدود العاملية. (346)

ونجدُ هذه الحركة في الجمل الاستفهامية في العربية التي تبتدئ باسم الاستفهام منقولاً من موقعه الأصلي داخل الجملة إلى موقعه الجديد في صدرها، كما نجدُها في الفعل المساعد قبل الفاعل وليس بعده في الجمل الاستفهامية في الإنجليزية، ونجدُها أيضاً في مفعول الجملة المبنية للمعلوم في موقع الفاعل في مقابلتها المبنية للمجهول في العربية والإنجليزية معاً. (347)

نأخذ مثلاً على حركة العبارات الاستفهامية (العبارات الميمية) إلى بداية الجملة الاستفهامية من

موقعها الأصلي داخل الجملة: 1) John devoured his dinner

2) What did John devour? (ماذا التهم جون؟) البنية السطحية

ما يجذبنا إلى هذه المقاربة هو:

أولاً: أنّ الفعل "التهم" (Devoured) يخصّ موقعين هما العبارتان الاسميّتان اللتان نجدُهما

في موقع الفاعل وموقع المفعول، ويعيّن لهما دورين دور – المنفذ ودور – المتلقي على التوالي.

3- سمية المكّي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي – من خلال الأبنية الإعرابية المشكّلة- دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013م، ص348. ³⁴⁶

³⁴⁷- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 118، 119.

ثانياً: إنّ فكرة وجود التحويلات ستمكّننا من أن نحسب حساب كون العنصر ماذا (What)

في (2) What did John devour? مع أننا نراه موضع يقع أول الجملة، يتم تأويله

مفعولاً مباشراً للفعل يلتهم (devour)، فحين ننظر إلى تمثيل باطني للجملة، نجد أن هذا

العنصر كان فعلاً المفعول المباشر:

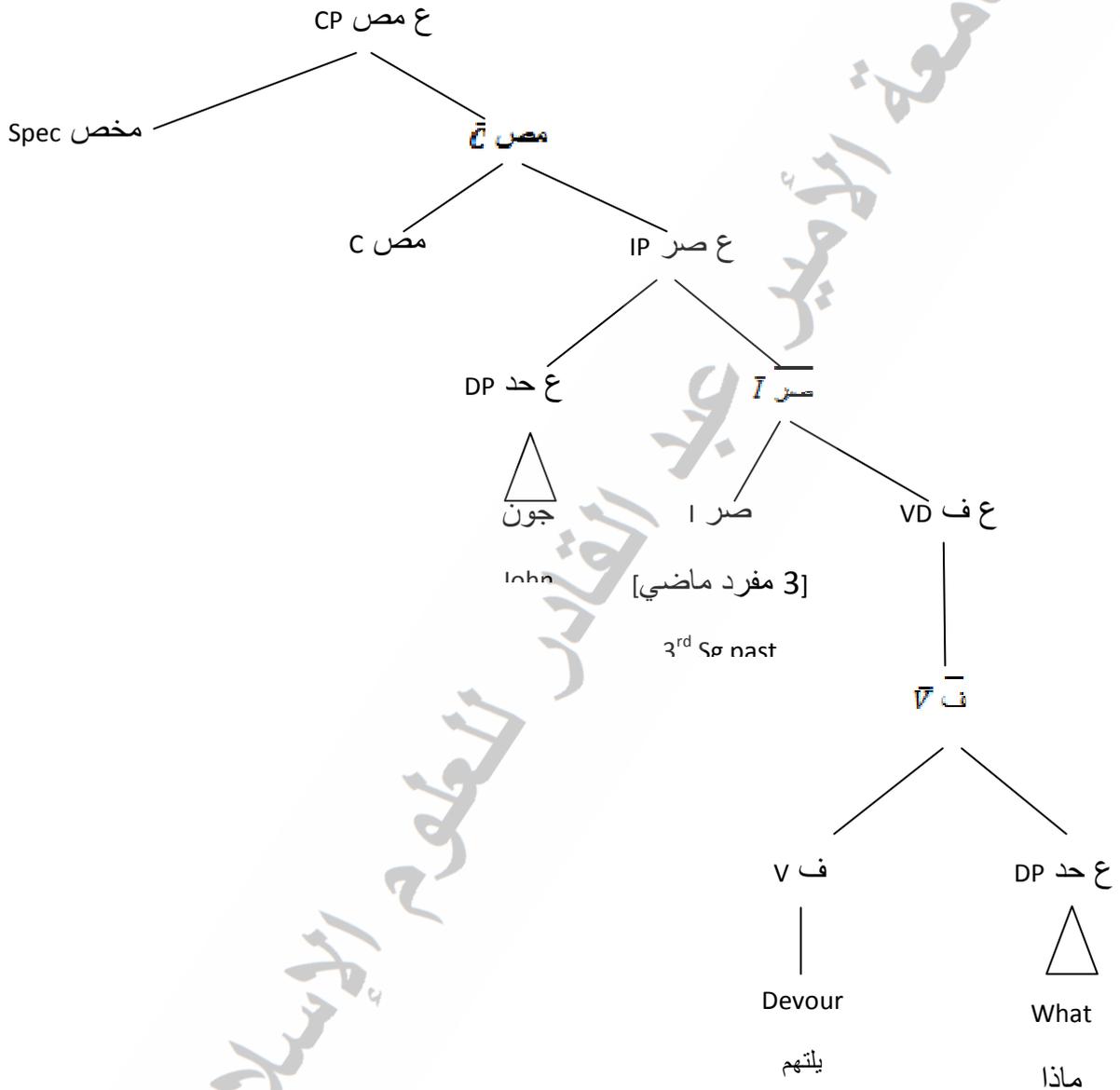
فهذه الجملة لها بنية عميقة (348) (Structure deep)

جون يلتهم (ماذا) John devour what

عبد القادر للعلوم الإسلامية

³⁴⁸- انظر جيفري بول، النظرية النحوية، ص. 294.

وتمثل هذه البنية -ع للجملة في (2) ما يلي:

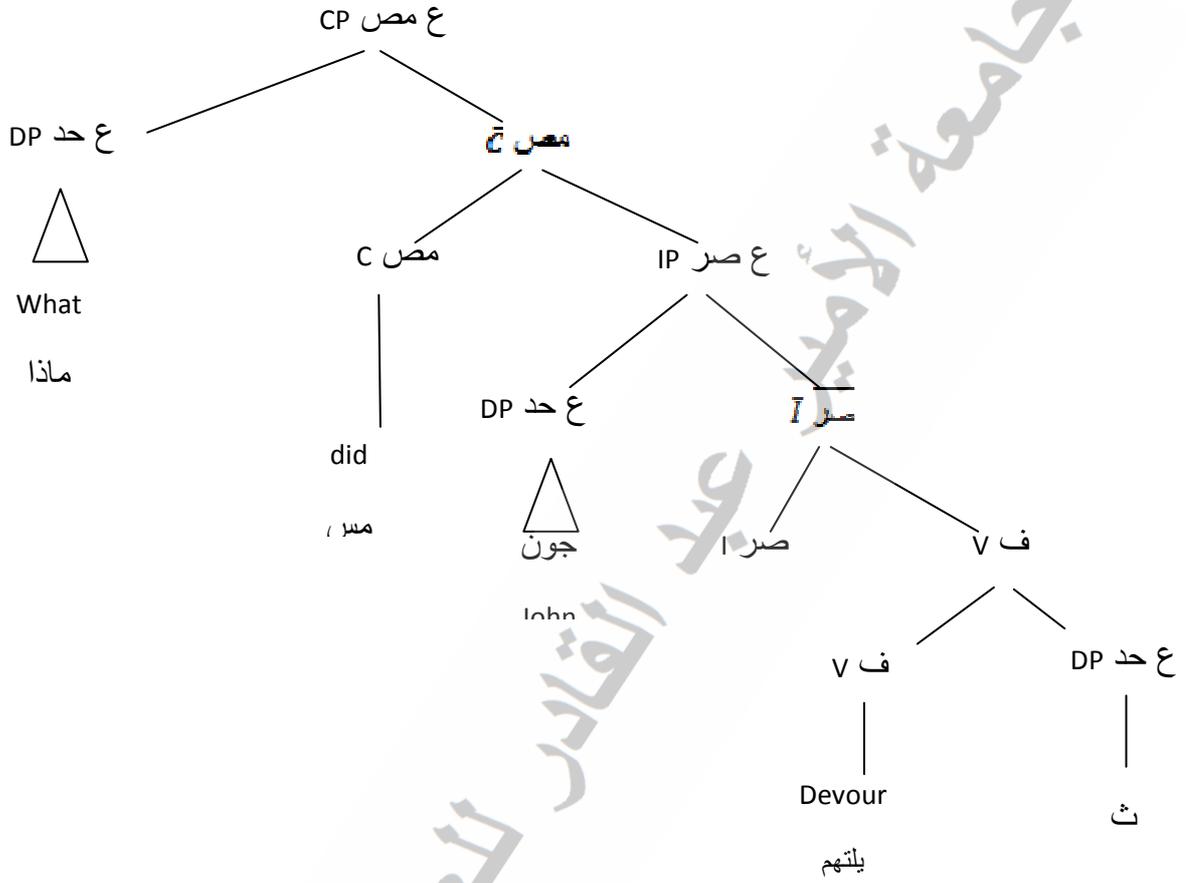


المخطط (2)

إنّ ال ع أ "ماذا" تردُّ في البنية - ع في موقع - م، أي موقع له دور محوري وهذا الموقع هو في الوقت نفسه موقع - ص لأنّه موقعٌ تحتلّه الموضوعات التي يتطلبها المحمول. فالعنصر "ماذا، (what)" يخصُّص له دور - م المتلقي في نطاق العمل فيه من قبل الفعل يلتهم (Devour). ويأخذ القانون التحويلي لحركة - ميم⁽³⁴⁹⁾ (Wh-movement) العنصر "ماذا، (What)" ويحركه إلى مخص ع مص، تاركا عنصراً غير منطوق يشغل المكان، يدعى أثرا (trace) (ت، t)، ليسم الموقع الأصلي؛ إن هذا الموقع [مخص ، ع مص] ليس من المواقع التي ترد فيها موضوعات عادة ولهذا فإنه موقع - ميس وهكذا.

1- حركة - م يقصد بها حركة أدوات الاستفهام (التي نراها في العربية والإنجليزية على حد سواء) إلى بداية الجملة

ويمكن تمثيل البنية س (surface structure) في ما يأتي: (350)



ومما تقدم نميز بين نوعين من المواقع: المواقع التي تولّد فيها موضوعات المحمول في البنية - ع (كمخصص الـ ع صر (الفاعل) أو أخت الفعل (المفعول المباشر)) يطلق عليها مواقع موضوعات أو مواضع -ض (A. Positions)، أما مواقع مثل محص الـ ع مص حيث لا تولّد موضوعات المحولات في البنية العميقة فتدعى مواضع -ض (A'. Positions). (351)

350- المرجع السابق، ص 295.

351- المرجع السابق، ص 297.

وينقسم النقلُ إلى نوعين: هما الاستبدال (Substitution) والإلحاق (Adjunction).

فنقلُ المركبِ الاسمي م س المفعول إلى مكانِ الفاعل في البناء لغيرِ الفاعل ونقل المركبِ الاستفهامي

إلى مخصصِ المصدرِ م م هو استبدال، أما نقل الفعل إلى الصرفة (الزمن و التطابق) فهو

إلحاق. (352)

بالمعهد الأميري عبد القادر للعلوم الإسلامية

³⁵²- انظر: الفاسي، البناء الموازي، ص 31.

5- نظرية الربط / Binding Theory:

تعني نظرية الربط بعلاقات الإحالة بين التعبيرات المختلفة في الجملة⁽³⁵³⁾. أول ما يجب أن تعنى به هذه النظرية هو مسألة تمييز مختلف المقولات التي يمكن، بوجه من الوجوه، أن تخضع لشروط الربط، فانتهت إلى "ثلاث مقولات مقترنة بأحكامها. أو ما يسمى بمبادئ نظرية الربط:

(أ) العوائد تكون مربوطة داخل مقولتها العاملة.

(ب) المضمورات تكون حرة في مقولتها العاملة.

(ج) الأسماء المستقلة بالإحالة تكون حرة.⁽³⁵⁴⁾ (العبارات المحيلة)

فالمبدأ (أ) هو الذي يحكم العوائد والعائد يفتقر إلى الإحالة، لذلك يجب أن يسند إليه سابق أو رابط يمكن أن يتلقى منه إحالته، وعلى التركيب أن يقيّد توزيع هذه السوابق. ويقتضي المبدأ (ب) أن تكون المضمورات حرة في مقولتها العاملة، أي أنّ لا تكون مقترنة بعنصر يتحكم فيها مكونيا داخل مجال محلي، أما المبدأ (ج) فيفرض أن تكون الأسماء المستقلة بالإحالة حرة في البنية كلّها.

³⁵³- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 170.

³⁵⁴- محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 722، 723.

وتشمل نظرية الربط العناصر الآتية:

العائدات، **Anaphores**: وهي عناصر تحتاج إلى عناصر أخرى تشترك معها في القرينة والإحالة.⁽³⁵⁵⁾ وتضم العائدات:

- الضمائر الانعكاسية، مثل نفسها ونفسه، وهكذا، والعناصر المتبادلة مثل أحدهم الآخر، بعضهم البعض في الإنجليزية (each other) وفي الفرنسية (les uns les autres). نحو:

1) John likes him self ⁽³⁵⁶⁾

(جون يحب نفسه)

2) They like each other

(هما يحب أحدهما الآخر)

ففي هذه الجملة يمكن لنفسه (him self) أن تحيل إلى جون (John) فقط، وليس إلى شخص آخر، فالضمير الانعكاسي أو العائد لابد أن يكون مربوطاً بسابق في الجملة التي يرد فيها ولا يصح أن يكون حداً فيها. فنقول إن الضمير المنعكس him self (نفسه) bound (مرتبط) بالفاعل John، وكذلك الشأن بالنسبة لـ Reciprocal (الضمير المتقابل)، one another و each other (بعضهم البعض)،

³⁵⁵ - مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 323.

³⁵⁶ - جيفري بول، النظرية النحوية، ترجمة مرتضى جواد باقر، ص 242.

(3) They like each other أو The soldiers killed each other

الضمير المتقابل each other مرتبط بالمركب الاسمي The soldiers (الجنود)، أعني أن each other لا يمكنه أن يحيل مباشرة إلى كيان في العالم الخارجي. فهو يحصل على مدلوله من مركب اسمي سابق في الجملة (Antecedent). في مثالنا (3) السابق هو The soldiers، إذن ف each other و The soldiers مرتبطان. والضمائر المنعكسة ك him self (نفسه) والضمائر المتقابلة each other تجمع - كما قلنا - عنوان Anophor (عائد)، ويتحدد أول مبدأ نظرية binding (الرابط) كآلي: كل عائد مرتبط⁽³⁵⁷⁾.

• **المضمرات** : وهي الضمائر بصفة عامة (Prenouns): وهي عناصر مثل هم

(Them)، أنت (You)، نحن (We)، ها (Her) وأنا (I)، وهكذا.⁽³⁵⁸⁾

نحو: John likes him

(جون يحبّه)

ففي هذه الجملة، فإنَّ (ه) (him) لا يمكن أن يميل إلى جون him إن (ه) يجب أن يميل إلى شخص آخر.

³⁵⁷ - ابن رشد، النظرية الأمريكية، ص 128.

³⁵⁸ - بعض هذه الضمائر في العربية ليست كلمات مستقلة، بل هي وحدات صرفية غير مستقلة مثل ك و ها و هم، وغيرها مما يسمى "الضمائر المتصلة" في المصطلح النحوي العربي التقليدي، انظر: جيفري بول، النظرية النحوية، ترجمة مرتضى جواد باقر، ص 267.

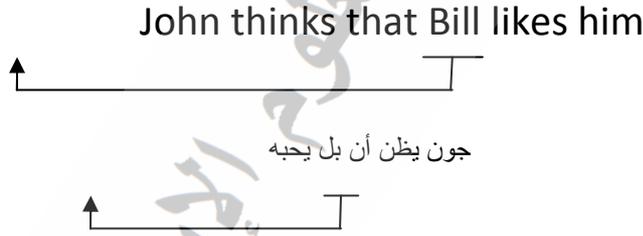
لا بد أن الأمر له صلة بالعلاقة البنيوية بين هذين العنصرين، وبالطبع يمكن للضمير أن يميل إلى سابق خارج الجملة، ولكن ليس له أن يعود على سابق -أي أن يكون مربوطاً- في الجملة نفسها، أنه حرٌّ في جملته كما هو الشأن في هذه الجملة:

John saw Bill, and he hit him

فتقرر نظرية الربط ما يلي بالنسبة للضمائر، كل ضمير حر⁽³⁵⁹⁾

• العبارات المحيلة، Expressions référentielles:

وهي العبارات التي ليست لا عائدية ولا ضميرية مثل أسماء الأعلام: زيد، عمر وفاطمة وما شابه ذلك، ولا تتطلب العبارات المحيلة أي قرينة أو سابق ترتبط به وتأخذ منه إحالتها. والعبارات المحيلة حرة لأنها لا تملك عائداً يسبقها وتقتزن به.⁽³⁶⁰⁾ نحو:



ففي هذه الجملة يمكن (هـ) الإحالة إلى جون (John) وبكلمات أخرى أن جون يظن أن بل يحب جون.

³⁵⁹ - ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية في اللغة، ص 128.

³⁶⁰ - مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 324.

وحتى تمثل هذه العلاقات الدلالية يمكننا إتباع الطريقة الآتية:

1- Him self مرتبط ب John في John likes him self.

2- Him حر في John likes him.

3- Him حر في John thinks that Bill likes him.

مبدأ الربط إذن : (361)

أ- كل عائد مرتبط

ب- كل ضمير حر

ت- كل لفظ إحالي حر

• آثار المركبات الاسمية، وهي الآثار التي تتركها المركبات الاسمية المنقولة من مكانها الأصلي إلى مكان آخر داخل الجملة أو خارجها.

• العناصر الفارغة، وهي الوحدات التي لا تتوافر سطحيا على أي شكل صوتي محقق. (362)

• المقولات الفارغة (Empty categories): يؤدي مفهوم المقولة الفارغة، دورا رئيسا وأساسا في مبدأ الربط، وتعتمد هذه المقولة الفارغة على مبدأ هام، هو مبدأ الإسقاط، الذي ينص بأنّ الأبنية المعجمية يجب أن تمثل مقوليا (categorially)، في كل مستوى تركيبى، وقد

³⁶¹- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 207.

³⁶²- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 324.

أسهم مبدأ الإسقاط في الاستغناء عن قواعد بنية العبارة الكلية. فيما عدا بعض الخصوصيات المتعلقة بكل لغة على حدة. ولعلّ من نتائج مبدأ الإسقاط أنّه إذا ما تصور وجود عنصر ما في موقع معيّن، فإنّه حينئذ في مكان ما في التمثيل التركيبي، إمّا مقولة ظاهرة، يعبر عنها صوتياً، وإمّا مقولة فارغة، لا يتحدّد لها أي شكل صوتي (وإن كان وجودها يؤثر على الشكل الصوتي) (363)

وقد حصر تشومسكي صور المقولات الفارغة في أربعة أنواع هي:

1- أثر المركب الاسمي: وهو الأثر الناتج عن عملية نقل م س في تراكيب البناء لغير الفاعل والصعود، فيرث إحاليته في سياقه المحلي من سابقه (أو م س المنقول)، وبالتالي فسمته تخصص كما يأتي: [+عائدي، -ضميري].

مثال 1: 1) The city was destroyed

[The city] was destroyed_t

و NP-Trace (أثر م إ) عائدي لأنّه مرتبط في مجاله كما يتطلب ذلك مبدأ الربط.

2- أثر م أ: ويعدّ Wh-trace متغيراً، ويحتمل أن يكون المقابل الفارغ للتعبير

المحيل لأنّه [-عائدي، -ضميري].

مثال 2: 2) What did the enemy destroy ?

³⁶³- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 170-171.

الجملة (2) استفهام وكل استفهام يقتضي التقديم (في الإنجليزية على الأقل) وكل الأمثلة التي على شاكلتها تقتضي عملية قدم-ألفا (Move Alpha) وإن كل عنصر يتقدم إلا ويترك أثرا في

مكانه السابق: What ; [did the enemy destroy_t ;]

ف what (أثر - Wh) لا ضميري ولا عائدي، فهو ليس عائدي بالمعنى الدقيق لمبدأ الربط لأنه حر في مجاله (S).

3- Pro ضم الكبير: ويخصص بالسمة [+عائدي، +ضميري] فهو عنصر ليست

له إحالة ذاتية ويمكنه أن يأخذ سابقا منفصلا.

مثال 3: 3) He wanted to live for ever

وهذه الجملة أيضا لا تقتضي تقدما
He wanted [PRO to live]
s

ف PRO ضميري وعائدي في نفس الوقت: عائدي لأنه مرتبط ب he وضميري لأنه حر في مجاله (S).

4- ضم pro: يعدّ الفاعل الفارغ في الجملة المتصرفة (في لغات إسقاط ضم) ضميرا

صرفا أي بالسمة [-عائدي، +ضميري].⁽³⁶⁴⁾

مثال 4: 4) [Pro جاء]

* - النظرية المسؤولة عن ضم الكبير هي نظرية المراقبة.

³⁶⁴- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 304-305.

وهذه الجملة لا تقتضي تقديمًا.

ويرمز Pro للضمير المستند في اللغات كالعربية والإسبانية والإيطالية... الخ فهذا الضمير يولد في

البنية العميقة وليس ناتجًا عن التقديم. فهو ضميري ما دام حرًا في مجاله العملي.

ومما سبق نستنتج أن نظرية الربط العملي عند تشومسكي تنسجم مع عودة الضمير ومرجعياته

عند النحاة العرب، وقد رأينا كيف درس تشومسكي المقولات الفارغة من ضمائر وأثر ضمن

مفهوم المقولة العاملة.

6- نظرية المراقبة: Control Theory

تعرض تشومسكي لظاهرة المراقبة في إطار نظرية الربط (1980) وتشير ظاهرة المراقبة إلى علاقة التلازم في الإحالة بين فاعل مستتر أي ليس ظاهرا، وهو هنا العنصر المراقب، وعنصرًا آخر ظاهر أو غير ظاهر هو العنصر المراقب، فما يحيل إليه العنصر المراقب، يمليه عليه العنصر المراقب، أي أنّ السمات الإحالية للعنصر الأول يحددها العنصر الأخير. (365)

وتستعمل عبارة الجملة المراقبة للدلالة على الجملة التي يكون فاعلها مراقبا. ونرى ذلك في الجملة الآتية:

(1) يريد أحمد [أن يدخن السيجارة].

ففي هذه الجملة نجد جملة مُدبَّجة أو مكثفة [أن يدخن السيجارة] لا تتوافر على فاعل ظاهريا، غير أنّ هذا لا يعني أن ليس لها فاعل، فموقع الفاعل يقضي بوجوده مبدأ الإسقاط الموسع (Extended projection principle) الذي ينصّ على أنّ لكل الجمل فواعل، وهناك معطيات لغوية تبين لنا أنّ لهذا النوع من الجمل فاعلا ظاهرا رغم عدم تمثيله ظاهريا.

كما أنّ هناك جملا مماثلة لهذه الجملة يرد فيها الفاعل ظاهرا مثل:

(2) يريد أحمد [أن يدخن علي السيجارة]

³⁶⁵- انظر: مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد، ص 180.

وفي جمل أخرى مماثلة مثل:

(3) يريد أحمد [أن يعلم نفسه]

حيث ورد في الجملة المكتنفة ضمير انعكاسي -نفسه- وهو عبارة عن عائد لا يبد من سابق في مجاله المحلي وهو هنا أحمد. (366)

نفترض أن هناك عنصراً يقع فاعلاً للجملة المكتنفة في جمل مثل (1) و(3) غير أنه ليس ظاهراً، ولقد اصطُح عليه بالعنصر ضم م PRO الكبير لتمييزه عن ضم pro الصغير، وهو العنصر الفارغ غير الظاهر الموجود في هذه الجملة:

(4) سافر ضم إلى باريس.

ويمكن للمراقب أن يكون فاعلاً، ويمكن أن يكون مفعولاً، وتمثل لمراقبة الفاعل كما في هذه الجملة:

(1) - محمد كاد [أن ضم م يقع].

(2) - محمد وعد علياً [أن ضم م يُحضر الكتاب].

إن ضم م في الجملتين (1) و(2) مراقب من قبل فاعل الجملة الرئيسة وهو العبارة الاسمية محمد. إن تفسيرنا لفاعل الفعل يقع ويحضر هو أن محمداً فاعل الجملة الرئيسة.

وتمثل لمراقبة المفعول كما في هذه الجملة:

(3) - محمد سأل عليا [أن ض م يحضر الكتاب].

John told Mary [PRO to leave]

ففي هذه الجملة (3) ندرك أن فاعل الفعل يحضر هو العبارة الاسمية عليّ وهو مفعول الفعل الرئيس سأل. فالعنصر ض م في هذه الجملة مراقب من قبل مفعول الجملة الرئيسة وليس فاعلها. (367)

ويمكن أن نميز بين نوعين من المراقبة، المراقبة الإجبارية Obligatory control والمراقبة الاختيارية Optional control.

نمثل لهذا النوع الأول من المراقبة - كما مر بنا - بالأمثلة الآتية:

John promised Bill [PRO to leave]

John persuaded Bill [PRO to leave]

John tried [PRO to leave]

³⁶⁷ - المرجع السابق، ص 184.

ونمثل للنوع الثاني من المراقبة على الخصوص بالتراكيب غير المتصرفة الواقعة فاعلا وبالاستفهام غير المباشر في الجمل غير المتصرفة إذ لا تحتاج هذه التراكيب إلى مُراقِب، وإن وُجد فليس من الضروري أن يكون فاعلا أو مفعولا أو في موقع أعلى، وذلك نحو:

There is nothing [PRO to do]

John has something [PRO to do]

What [PRO to do] is a mystery

[PRO to avoid polluting the air] is necessary

ضروري يكون [هواء ال تلويث يتجنب أن ص م]

(يكون تجنب تلويث الهواء ضرورياً)

ففي هذه الجمل يمكن تأويل العنصر ض م PRO على أنه يحيل إلى أيّ تغيير خارجي، أي أنّ إحالة ض م هنا حرة. يطلق على هذه الحالات اسم المراقبة الاختيارية، حيث لا يوجد هناك سابق محدد في الجمل يعود ض م عليه، ولذلك فهو يؤول تأويلا عاما أو اعتباطيا ويمكن أن يعني في العربية أحد (One).⁽³⁶⁸⁾ فهدف قالب المراقبة إذن، هو تحديد مكان العنصر الفارغ ضم بنوعيه الكبير والصغير، وكيفية تأويله في علاقته بالعنصر الذي يستمد منه إحالته، كما تتكفل

³⁶⁸- المرجع السابق، ص184-185.

نظرية المراقبة بضبط بعض أشكال توزيع وتأويل العلاقة بين العائد وسابقه حين يكون هذا الأخير عنصراً فارغاً أو ضم PRO.⁽³⁶⁹⁾

لقد عرفت المراقبة في النحو العربي تحت اسم الأفعال الناسخة للابتداء، وتبعاً للفاسي الفهري ، فهي أفعال مراقبة. وتنقسم هاته المجموعة من الأفعال على أربعة أقسام :

- الأفعال المدعوة بالناقصة، وهي كان وأخواتها،
 - والأفعال المدعوة بأفعال المقاربة والشروع، وهي كاد وأخواتها.
 - أفعال القلوب ، وهي ظن وأخواتها
 - أفعال التحويل
- وما تختص به هذه الأفعال هو أنها جميعها تتفرع لتأخذ فضلة جملية⁽³⁷⁰⁾ تتضمن ضميراً عائداً على فاعل فعل المراقبة (مع كان وكاد وأخواتها) أو على مفعول فعل المراقبة (مع أفعال القلوب وأفعال التحويل)⁽³⁷¹⁾

³⁶⁹- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 335.

- عدّ عبد القادر الفاسي الفهري مفهوم الخبر فضلة جملية³⁷⁰

- انظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 206.³⁷¹

نظرية العمل: Government Theory

العمل مصطلح مأخوذ من التراث اللساني، فقد استخدم هذا المفهوم في أكثر من مدرسة لسانية عالمية للحديث عن تأثير بعض العناصر في عناصر أخرى في الجملة.⁽³⁷²⁾

قبل الشروع في تقديم محتوى هذه النظرية، يجدر بنا أن نسجل ملحوظة تهم القارئ المتبع لأي من هذه الأنظار في أعمال تشومسكي؛ وهي أنّ أغلب هذه النظريات تنقلص إلى مستوى المفهوم المتواجد في نظريات أخرى. وقد صرح تشومسكي نفسه في أكثر من موضع⁽³⁷³⁾ فيها قوله: «مفهوم العمل يضطلع داخل النسق كلّ، بدور مركزي موحد، إذ على أساس العلاقة العاملة يتمّ إسناد الأدوار المحورية والأحوال الإعرابية»⁽³⁷⁴⁾ إنّ العلاقة الإسنادية التي أوردتها سيبويه في كتابه تقوم على إسناد الأدوار والكشف عن العلاقة بين أجزاء الكلم وما يترتب على ذلك من أحوال إعرابية.

وترتبط علاقة العمل صوتيا بشكل من أشكال البنيوية بين العناصر يطلق عليه التحكم المكوّني Command constituent، فتجعل أحدهما عاملا والآخر معمولاً له، والعنصر العامل يتحكم مكوّنيا في العنصر المعمول. وتختلف علاقة التحكم المكوّني "C. command" عن

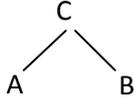
³⁷²- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 148.

³⁷³- محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية (اللسانيات النسيبية والأنحاء النمطية)، ص 712.

³⁷⁴- Noam Chomsky, Lectures on government and binding , P.183

علاقة المؤاخاة بين العناصر علاقة التحكم بين العناصر حيث يتفرع عنصران مباشرة من عقدة

واحدة⁽³⁷⁵⁾ كما في التشجير (1)

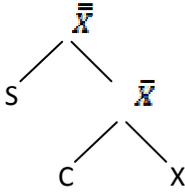


حيث يقال إنّ A و B أختان وذلك لأنهما تتفرعان مباشرة من C. وكذلك فهي تختلف عن

علاقة الإشراف أو الهيمنة أو العلو كما في العلاقة بين C و B حيث يقال إنّ C تشرف أو

تهيمن أو تعلو B.

أما في التشجير (2):



كل أخت تحكم -م أختها، وتحكم كذلك بنات أختها فنحصل على ما يلي:

S تحكم -م \bar{X} (لأنهما تحت أم واحدة \bar{X}) أي عقدة واحدة.

S تحكم -م X و C (لأنهما بنات أختها \bar{X})⁽³⁷⁶⁾

- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 148. ³⁷⁵

³⁷⁶- ابن رشد المعتمد، النظرية الأمريكية، ص 24-25.

لنأخذ مثال: الضمائر

1- الضمائر الانعكاسية: فالضمائر الانعكاسية -ضمائر النفس- يجب أن يتحكم

مكوّنيا فيها الاسم الذي يعود عليه في نفس الجملة.

تأمل الجملة الآتية:

(جون رأى نفسه) John saw him self⁽³⁷⁷⁾

أ) NP يتحكم مكوّنيا VP.

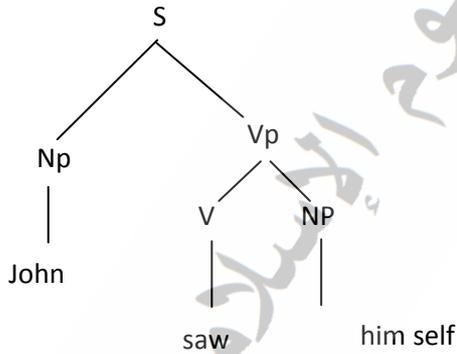
أي أنّ John يتحكم م- VP Saw him self.

ب) NP يتحكم م- في أخته Vp وبنات أخته وهما V و VP.

أي أنّ John يتحكم م- في V :Saw.

John يتحكم م- في NP : him self

وتشجيرها كالآتي:



³⁷⁷- المرجع السابق، ص25-26.

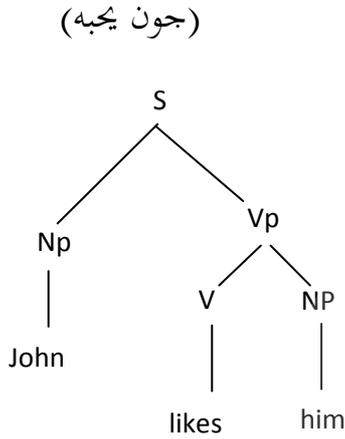
ونلاحظ في هذه الجملة أنّ NP (John) ذات علاقة خاصة (NP، him self)، فهي أعلى منها في التشجير، وهكذا فإنّها لا تؤاخيها، وكذلك فإنّها لا تشرف عليها، وهذه هي الحال في كل حالات الضمائر الانعكاسية.

2- الضمائر الشخصية: في هذه الحالة يجب على العبارة الاسمية التي يعود عليها

الضمير أن لا تتحكم فيه مكوّنيا.

John likes him

تأمل الجملة الآتية:



وتشجيرها كالآتي:

ففي هذه الجملة فإن ه (him) لا يمكن أن (يعود) يحيل إلى جون him إنه يجب أن يحيل إلى

شخص آخر.

ومن هنا يمكننا أن نصوغ علاقة التحكم المكوني على الوجه الآتي:

يتحكم العنصر الأول (أ) مكونيا في العنصر الثاني (ب) فقط إذا توفر شرطان معا هما:

1- إذا كان العنصر الأول (أ) لا يشرف تركيبيا على العنصر الثاني (ب).

2- إذا كان العنصر الذي يحدد مجال التحكم (غ) يشرف على العنصر الأول (أ)

هو نفسه الذي يشرف على العنصر الثاني (ب).⁽³⁷⁸⁾ أي أنّ العقدة الفرعية الأولى المشرفة

على "أ" تشرف كذلك على "ب"

ونظرية العمل والتحكم المكوني هما علاقتان بنيويتان جوهريتان داخل البنية الشجرية، وتأتي أهميتها

من كونهما تدخلان في صياغة أغلب المبادئ التي سنعرضها لاحقا.

ويمكن أن نعرف علاقة العمل صوغيا على الوجه الآتي: يعمل أ في ب إذا وفقط إذا:

أ: أ عنصر عامل (أ، ف، ج، ص).

ب: أ و ب يتحكم كل واحد منهما بالآخر مكونيا.⁽³⁷⁹⁾

فالعمل إذن مقصور على بعض العناصر دون غيرها كالرؤوس المعجمية، مثل الاسم، الفعل،

وحرف الجر والصفة، أو الرؤوس غير المعجمية، مثل: تطابق (تط) الذي هو رأس عبارة التطابق،

أو مثل: العنصر الصرفي (صر): الذي هو رأس عبارة الصرفة.

Hagmann. L : Introduction to Government and Binding Theory (Oxford) ; 1991, -³⁷⁸

.Black well. P : 125

³⁷⁹- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 153.

وهذا ما اقتضته الفقرة (أ) حيث إنّ هناك عناصر محددة بذاتها هي القادرة على العمل، أما الفقرة

(ب) فتحدّد لنا الحدود العليا والدنيا للعمل، إذ لا يمكن أن يكون العنصران -العامل -المعمول

فيه إلا في مستوى بنيوي واحد، فيكون كلّ منهما متحكماً بالآخر مكوّناً.⁽³⁸⁰⁾

مما يعني أنّ تأثير عمل عنصر ينحصر في فضلته على وجه العموم، أما أجزاء ومكونات تلك

الفضلة فلا يصلها ذلك التأثير. ذلك لأن الفضلة تعد إسقاطاً أكبر يكون حاجزاً بين عمل

العنصر وأجزاء معموله، ولذلك قيل إنّ الإسقاطات الكبرى هي حواجز على العمل، ولا يمكن

لعلاقة العمل تخطي هذه الحواجز.⁽³⁸¹⁾ أي يجب ألا يفصل بين العامل ومعموله أي حاجز،

ونظرية الحواجز هي ما يعبر عنها في النحو العربي بظاهرة الكف عن العمل.

وتسعى العملية إلى رصد البنيوية التي تجيز أو تبطل أن يعمل العامل في معموله، وتتعدّد صياغات

هذا المفهوم في الأدبيات اللسانية، تشومسكي (81) مثلاً يصوغ العملية كالاتي:

أ يعمل في ج في

ب [ج...أ...ج...] حيث أ=س°

وتقرأ هكذا

إذا كان (ب) إسقاطاً أقصى، وإذا كان (ب) يعلو أو يشرف أو يهيمن على (ج) فإنّ (ب)

يشرف (يهيمن، يعلو) على (أ).

³⁸⁰ - المرجع السابق، ص152.

³⁸¹ - المرجع نفسه، ص152-153.

(أ) تتحكم مكوّنيا في (ج).⁽³⁸²⁾

ومن ضمن المفاهيم التي تتضمنها نظرية العمل (القالب العاملي) مفهوم العمل المناسب (Proper government) الذي يصوغه تشومسكي كآلآتي:

(5) العمل المناسب

- أ تعمل في ب إذا فقط إذا.

- أ معجمية أو

- أ مقترنة ب ب⁽³⁸³⁾ (أي أنّ العمل المناسب قد لا يكون برأس معجمي بل بأن يعمل في الأثر عنصر يشترك معه في القرينة).

ويدخل تشومسكي (1986ب) مفهومين جديدين للعمل هما: العمل بالسابق (Antecedent government) والعمل المحوري (Teta-government).

(6) (أ) تعمل عملا مناسبا في ب إذا كانت أ تعمل محوريا في ب أو تعمل سابقيا في ب.

I - ويمكن صياغة العمل المحوري كآلآتي:

أ تعمل محوريا في ب إذ إذا.

- أ من مستوى س⁰ وتتسم محوريا ب.

- أ و ب أختان.

³⁸²- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص28.

³⁸³- المرجع نفسه، ص28.

II - وأما العمل بالسابق، فينص على ما يلي:

أ تعمل سابقيا في ب إذ إذا.

أ و ب مقترنتان.

أ تتحكم مكونيا في ب.

وليست هنا ج (ج إما مركب اسمي أو جملة) حيث أ تتحكم مكونيا في ج و ج تعلق ب (إلا إذا كانت ب هي رأس ج) (384).

ومعلوم أنّ من ضمن المبادئ التي توظف مفهوم المناسب مبدأ المقولة الفارغة (The empty category principle) ويمكن صوغه كالاتي:

(7) [أ ث] يجب أن يكون معمولاً فيه عملاً مناسباً. (أ ث اختصار للأثر). (385)

() فالمقولة الفارغة تكون معمولة بالسابق (Antecedent) إذا توزعت داخل مجاله، ومراقبة إذا توزعت في مجال آخر غير مجال سابقها). (386)

ويستدل لاسنيسك وسايطو (1984م) (Lasnik and Saito) على أن مبدأ المقولة الفارغة يجب أن يعمم ليشمل الملحقات. (387)

-المرجع السابق، ص 29. 384

385 - المرجع نفسه، ص 29.

- الحسن السعيد، مدخل إلى نظرية الربط العاملي، ص 167. 386

وسوف نورد أمثلة تدل على ذلك:

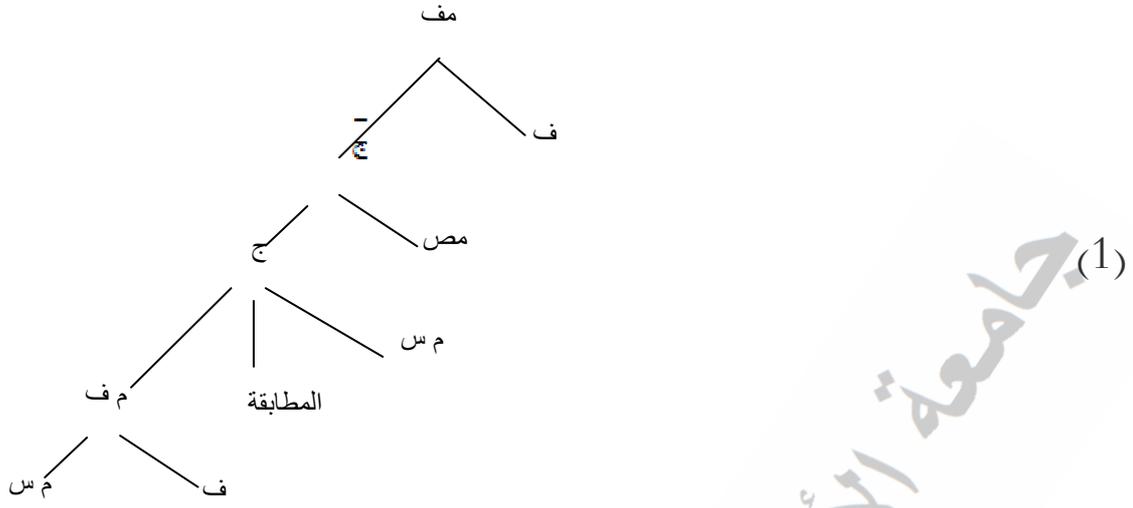
(1) تأكد أن الغيث يجلب الخير⁽³⁸⁸⁾ [م ف ف] [ج مص] م س صرف م ف]].

فالفعل "تأكد" يتحكم مكوّنيا بكلّ عناصر فضلته الجمليّة. إلا أنّ عمله لا يتعدى الفضلة ذاتها، أما ما بداخلها من مكوّنات فلا يعمل فيها؛ أي أنّه لا يعمل في أي المركبات الاسمية الواردة فيها لا تنصب حواجز تمنعه. منها المصدرى (أن) رأس ج.

ففاعل الفضلة – العبارة الاسمية "الغيث" – لا تأثير للفعل "تأكد" عليه، لأنه لا يبادل هذا الفعل التحكم المكوّن، فبينهما إسقاط أكبر هو ع مص: ولهذا فإننا لو استبدلنا الغيث بضمير لكان ضمير الفاعل He الموسوم بحالة الرفع التي يعينها عنصر التطابق. ولو كان الفعل "تأكد"، هو العامل في هذه العبارة الاسمية لوسمها بحالة النصب الإعرابية وكان الضمير في هذه الحالة هو his الذي لا تصح صياغة الجملة به. وللزيادة في التوضيح تحوّل الأقواس المعبرة عن الجملة (1) إلى عبارة شجرية.

³⁸⁷- انظر: عبد العظيم أحمد، طرق إعراب اللغات في الوظائف النحوية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996-1997، ص 17.

³⁸⁸- محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، ص 715.

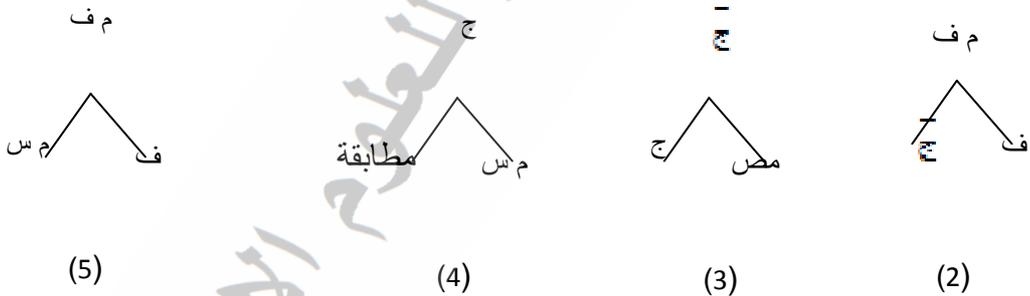


التعبير الشجري يكشف أولاً عن كون العامل يعمل في مقولة تقاسمه نفس العجزة (العقدة).

والعوامل التي تقاسم متماتها نفس العقدة في (1) هي ف [ج...ج] في (2) ، ومص [ج...ج] في

(3)

و [م س] مطابقة في (4) ، و ف [م س] في (5)



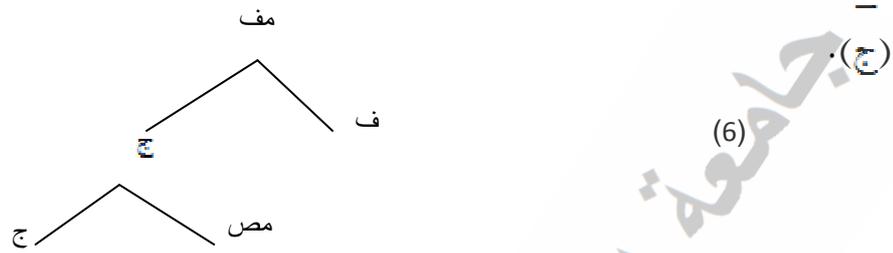
والملاحظ أن اتجاه العامل (3,2,5) من اليمين نحو اليسار، وهو يعكس ذلك في (4) حيث

تعمل المطابقة في م س، والأمر الثاني هو أن كل عامل يعمل في مقولة من مستواه، فلا يعمل في

مقولة تعلوه أو تسفله، إذن كل عقدة فهي حاجز يمنع قسيمها من العمل فيما تفرغت إليه. (389)

³⁸⁹- المرجع السابق، ص716.

وعليه فتكون العقدة (ج) في (6) حاجزا يمنع قسيمها (ف) من العمل في (مص)، (ج) فرعي



وهكذا تعتبر العقدة (ج) في (6) أقصى إسقاط؛ وهو حاجز بالعمل على الإطلاق.

ومثل ج ما تفرّع مقوليا من الإسقاطات الأقباسي الآتية: (م س، مص، مف).

والوسم الإعرابي الاستثنائي ظاهرة موجودة في اللغة الإنجليزية وتتمثل في تعيين فعل الجملة الرئيس

حالة النصب لفاعل فضله الجملة حين تكون هذه الفضلة ذات فعل غير متصرف مثل:

(390) I expected [John to be there]

توقعت [جون أن يكون هناك]

إنّ العبارة الاسمية John التي يمكن استبدالها بضمير المفعول him تدلنا على أنّ هذه العبارة

الاسمية والتي هي فاعل الجملة المكتنفة لم تتعین حالتها الإعرابية من قبل عنصر داخل جملتها وإلاّ

لكان حقها الرفع، وهو ما كانت ستكون عليه لو كانت الجملة مكتنفة ذات فعل متصرف.

³⁹⁰- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 156.

(2) I expected [that he would be there]

حيث أنّ الفضة الجملة في (2) لا تؤلف إسقاطاً أكبر، أي أنّها ليست عبارة مصدرية ع مص وأنها عبارة زمنية ع ز TP. وعلى هذا الأساس فإنّ العبارة الاسمية him هي مخصص لفضلة الفعل Expected والتي هي ع ز، وهذه الفضة ومخصصها تؤلف مجال عمل الفعل، ومن هنا جاءت إمكانية تعيين حالة النصب الإعرابية للعبارة الاسمية him.

كما تقوم نظرية العمل بدور أساسي في أماكن ورود بعض العناصر الفارغة⁽³⁹¹⁾. والعناصر الفارغة هي الوحدات التي لا تتوافر سطحياً على أي شكل صوتي محقق⁽³⁹²⁾ ونظرية الأثر هي أول مظهر من مظاهر إشكالية المقولة الفارغة في النحو التوليدي وقد ذكرنا اثنين منهما:

1- أثر العبارة الاسمية الذي تتركه في مكانها الأصيل حين تنتقل إلى موقع آخر.

2- وأثر العبارة الاستفهامية الذي تبقيه وراءها حين تنتقل إلى بداية الجملة.

ومن هذه المقولات الفارغة أيضاً مقولة ضم م PRO؛ والنظرية المسؤولة عنها—كما تعرف— نظرية المراقبة.

وقد حدد الرمز PRO للدلالة على الضمير الفارغ أو غير المحقق صوتياً الذي يحتل موقع فاعل

الأفعال غير متصرفة في بنيات المراقبة كما في الجملة (1).

³⁹¹- المرجع السابق، ص 157.

³⁹²- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليديّة، ص 324.

John wants [PRO to leave]

(1)

أن يغادر (غير متصرف) يريد جون

يريد جون المغادرة

وهو كذلك العنصر المقدر فاعلا للمصدر في جمل بالعربية مثل: أراد علي [ض م] فهم المسألة.

هذا العنصر الفارغ (ض م PRO) يراقبه عنصر آخر له ذات القرينة في الجملة الإنجليزية وهي

العبارة الاسمية John.

أما العنصر ض م PRO فلا نجده في سياق الجمل الآتية: (393)

1) * PRO goes to the market every Sunday (ungoverned)

يوم أحد كل السوق إلى يذهب ض م

(ض م يذهب إلى السوق كل يوم أحد)

2) * I hit PRO

ضم أضرب أنا

* (أضرب ض م)

³⁹³ - جيفري بول، النظرية النحوية ص 455.

3) * I believe [PRO to be here]

هنا يكون أن ضم أظن أنا

* (أظن ضم م يكون هنا)

4) * I gave the book to PRO

ضم م ل الكتاب ال أعطيت أنا

* (أعطيت الكتاب ل ضم م)

ويرجع السبب في عدم ظهور ضم م PRO في هذه المواقع هو أن هذا العنصر ضم م PRO

غير معمول فيها Ungoverned ولهذا فهو لا يظهر في هذه المواقع المحمول فيها.

إنه لا يظهر في موقع فاعل الجملة المتصرفة لأن هذا الموقع يعمل فيه عنصر (تط) ويعين له حالة

الضم كما في الجملة (1).

وكذلك لا يظهر في موقع المفعول لأن هذا الموقع يعمل فيه الفعل ويعين للعنصر الذي يشغله حالة

النصب كما في الجملة (2).

ولا يظهر في موقع فاعل الجملة المكتنفة غير المتصرفة لأن هذا الموقع يعمل فيه فعل الجملة

الرئيس ويعين له حالة النصب وهو ما يطلق عليه الوسم الإعرابي الاستثنائي كما في الجملة (3).

ولا يظهر أيضا في موقع المفعول لأن هذا الموقع يعمل فيه حرف الجر (to) ويعين له حالة الجر كما في الجملة (4).

إذن يمكن القول إن ض م PRO لا يمكن أبداً أن يظهر في موقع معمول فيه. أي أنه لا يمكن لهذا العنصر أن يكون فاعلاً لعنصر (صر) متصرف، أو مفعولاً لفعل، أو فاعلاً لفعل ذي وسم إعرابي استثنائي، أو مفعولاً لحرف جر. (394)

ويؤدي مفهوم العمل دوراً رئيساً كذلك في علاقة الربط⁽³⁹⁵⁾ التي تُنظّم توزيع المركبات الاسمية بناءً على علاقات الشركة الإحالية أو الاشتراك الإحالي، وتُقسمها إلى ثلاثة طبقات مختلفة وهي العوائد والضمائر والأسماء أو ما يسمى في الأدبيات بالعبارة المحيلة، وكل طبقة منها تخضع لمبدأ ربطي معين :

1- لا بد للعائد أن يكون مربوطاً في المجال المحلي.

2- لا بد للمضمّر أن يكون حراً في المجال المحلي.

3- لا بد للتعبيرات ال حيلة أن تكون حرة.

لنمثل على ذلك بالجملة الآتية: (*)

1) John₁ like him₁

³⁹⁴- المرجع السابق، ص 454.

³⁹⁵- انظر: مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 159.

* - نستخدم هنا القرن المشترك coindexation كوسيلة لنبين الإحالة المشتركة بين العناصر (عنصرين)

2) John_U saw him self_k

3) He₁ thinks that Bell likes John₁

إنّ المجال المحلي local domain الذي وصفت به السياقات التي وردت فيها العناصر

يعرف بأنّ أقرب إسقاط أكبر يضم العامل الذي يعمل في هذا العنصر ويضم كذلك فاعلا.

ويطلق على هذا المجال أيضا اسم مجال العمل governing domain أو الفضلة العاملة

governing category.⁽³⁹⁶⁾

نأخذ الجملة الآتية: محمد يظن نفسه قد نجح

فالضمير الانعكاسي نفسه ينتمي للجملة المكتنفة وهو فاعل لها. غير أنه ليس مربوطا بضمير يعود

عليه في تلك الجملة (ويتحكم فيه مكونيا)، بل إنّه مربوط بفاعل الجملة الكبرى محمد. وكذلك

فإنّ العنصر الذي يعمل عليه ويعين له حالته الإعرابية هو فعل الجملة الكبرى يظن، ووفقا لمبدأ

(أ) السالف الذكر، يكون العامل هو الفعل يظن وأقرب إسقاط أكبر يضم هذا العامل وفاعله هو

الجملة الكبرى.⁽³⁹⁷⁾

³⁹⁶- المرجع السابق، ص 160.

³⁹⁷- المرجع نفسه، ص 161.

الفصل الرابع: المقاربة بين النظرية التوليدية التحويلية ونظرية العامل العربية

1- المرجعية العربية في النظرية التوليدية التحويلية.

2- أوجه التشابه.

- تعريف العامل والمعمول.

- المقولات التركيبية في العربية ونظرية س.

- الأدوار التركيبية والأدوار الدلالية.

- العامل النحوي والربط والتعليق.

- العامل النحوي والعلامة الإعرابية.

- العامل النحوي والتقديم والتأخير.

- العامل النحوي والحذف والتقدير.

- العامل النحوي والزيادة.

- العامل النحوي والتعليل.

المرجعية العربية في النظرية التوليدية التحويلية :

من المسائل الكبرى التي انشغل بها بعضُ الباحثين العرب المعاصرين القول في الصلة بين نظرية تشومسكي والنحو العربي، فقد رأى هؤلاء أنّ هناك تشابهاً واضحاً بينهما، ثم أوردوا بعضَ الأدلة التي تشهد على هذا التشابه منها:

(1) اتصال تشومسكي بالنحو العربي والعبري: فقد كان والدُ تشومسكي واسمه وليام تشومسكي لغوياً أيضاً، حيث تخصص في العبرية الأندلسية، وله كتابٌ عن أحد نحاة العبرية في الأندلس، ومعروفٌ لدى القراء أنّ جهودَ النحاة اليهود في العبرية آنذاك كانت تدورُ في النسق المنهجي للتحليل عند نحاة العبرية. ولهذا فثمة مكونات من النظرية العربية في التحليل النحوي اتخذت مكانها في نسق النظرية العامة للغة والتحليل اللغوي عند تشومسكي. (398)

(2) اطلاع تشومسكي على أعمال بعض المفكرين الفرنسيين والألمان في القرن الثامن عشر وعلى رأسهم همبولدت الذي كان قد اطلع على اللغة العربية بعامة والدراسات النحوية فيها بخاصة وقد أخذ عنه تشومسكي الفكرة القائلة بأنّ القواعد المحدودة تفسر عدداً لا متناهيًا من الجمل. (399) وقد نفذ ابن هشام إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس منذ ستة قرون، حيثُ أقام باباً من كتابه على "ذكر أمور كلية يتخرجُ عليها ما لا

³⁹⁸ - محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، مكتبة غريب، الفجالة، ص 41.

³⁹⁹ - مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة- دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية- سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، ص 142.

ينحصر من الصور الجزئية". (400)

3) اعتراف تشومسكي بأنه استفاد من النحو العربي حيث درس الأجرومية، مما هيا لديه السبيل إلى إخراج نظريته الجديدة المسماة بالنحو التفريعي التحويلي. (401) فالتفريع والتوليد واردٌ فيها ومشارٌ فيها إلى شيء من القضايا التي وقف عليها تشومسكي؛ كما أنّ نحاة العربية القدماء، لم يعرفوا التفريع مصطلحاً، لكنهم عرفوه تمثيلاً وممارسة، يقول بعض المحدثين إنهم عرفوا " مصطلحَ الجملِ التي لها محلٌ من الإعراب وهي عندهم جملٌ تقع موقعَ المفرد وتقوم بوظيفته، وأغلبها داخل فيما يطلق عليه غيرهم مصطلحَ التفريع. " (402) والتفريع مصطلحٌ يكون بين مرتبطين ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين مثال الجملة الآتية: زيد طويل القامة وعمر شاعر.

فهذه الجملة قد استطالت بالتفريع؛ أي أنّ الجملة العربية تتوالد في إطار الجمل التي لها محلٌ من الإعراب والتي لا محل لها، ومن شواهد التوليد بالتفريع الجملة المعترضة والجملة الشرطية والجملة الظرفية وغيرها... (403)

- انظر: المغني، ج2، ص779⁴⁰⁰

⁴⁰¹- انظر: مازن الوعر، لقاء مع نعوم تشومسكي، مجلة اللسانيات، ع6، معهد اللسانيات والصوتيات، الجزائر، 1982م، ص72.

- محمود نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص147-148.⁴⁰²

- المرجع نفسه، ص148.⁴⁰³

بل يمكننا أن نقول: إنّ اطلاع تشومسكي على النحو العبري والنحو العربي، مما ترجمَ عن طريق نحاة الأندلس، يجعلُ من الممكن «أن نفترضَ تأثرَ تشومسكي، والمدرسة التوليدية التحويلية بالدراسات اللغوية العربية القديمة»⁽⁴⁰⁴⁾

وقد جزم بعضُ الباحثين بتأثر تشومسكي بالنحاة العرب، تأثراً يُشعر بأنّ النحو التوليدي التحويلي إنّما هو نسخةٌ عن نظرية النحو العربي، يقول محمد زياد الكبة: « ما وصل إليه النحو العربي من التطورٍ منذ قرون عديدة تحاولُ النظرية النحوية الرائجة في الغرب حالياً أن تدركه، فالنحاة العربُ أدخلوا الفكرةَ التوليدية التحويلية في صلبِ قواعد اللغة العربية، ولو أنّهم لم يطلقوا عليها التسميةَ نفسها، وما قواعد الحذفِ والإضافةِ والتقديمِ والتأخيرِ، ومفهوم (التقدير) في الإعراب إلا جزء من القواعد التحويلية الموجودة في صميم اللغة العربية. وأغلب الظن - وهذا هو اعتقادي الشخصي - أنّ تشومسكي أخذ مبادئِ نحوه التحويلي عن العربية من خلال اللغة العبرية، أيّنّ قدّم رسالته لنيل الماجستير فيها، ومن المعروف أنّ للنحو العربي أثراً مبالغاً في النحو العربي»⁽⁴⁰⁵⁾ فالنحو العبري نشأ ونما واكتمل في كنفِ النحو العربي وبفضله؛ وهناك إجماعٌ تام بين المؤرخين للنحو العبري وكلُّهم من اليهود، على أنّ النحو العربي كان هو الحافزُ لنحاة العبرانية على تأليفِ كتبهم، كما كان المثلُّ الذي احتذوه عند التأليف، بكلِّ دقائقه وتفصيلاته. فالنحو العبري يعدُّ من حيثٍ منهجه وأسلوبه جزءاً من التراث النحوي العربي؛ لأنّ كثيراً منه كُتب بالعربية في

⁴⁰⁴ - علي زوين، بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص 44.

⁴⁰⁵ - جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة محمد زياد كبة، منشورات النادي الأدبي بالرياض، 197، ص

بلاد عربية وفي ظلّ الحكم العربي؛ كما أنّ التّأليفَ فيه كان يُحاكي المؤلفات العربية ويقتفي خُطأها.⁽⁴⁰⁶⁾ ويستشهدُ محمد حسن إبراهيم بأنّ هناك دلائلُ أكيدة على الأثر العربي في المؤلفات النحوية العبرية الأولى، حيث أنّ أسماءَ الحركات وحروفَ العلة في هذه المؤلفات هي نفسها في المؤلفات العربية، بل إنّ كتبَ اليهود النحوية الأولى كُتِبَت بالعربية، واستخدمت مصطلحات النحو العربي، واتبعت النسقَ الذي كان يتبعُه النحاةُ العرب في كتبهم.⁽⁴⁰⁷⁾

كما ترى الدكتورة حليلة أحمد عمارة: «أنّ معرفة تشومسكي باللغات السامية بوجه عام، واطلاعه على النحو العربي شكّلت بُعداً من أبعاد ثقافته»⁽⁴⁰⁸⁾

ويرى نهاد الموسى: «بأنّ إمامَ تشومسكي وبعض الغربيين بنحو بعض اللغات السامية، كالعبرية، وتألّف بعض النحاة اليهود الذين عاشوا في كنفِ الدولة الإسلامية وبخاصة في الأندلس، ليس كافياً إلى خلقِ قناعةٍ بأنّ النحو التوليدي، مؤسس على نظرية النحو العربي. ولعلّ أفضل ما يقالُ بهذا الشأن، إنّ تأثر هؤلاء بالنحو العربي كان بطريقة غير مباشرة، وربما داخلها كثير من توارد الخواطر، وبخاصة عند البحث في قواعد لغات متشابهة، كاللغات السامية، فكثيراً ما يقع العلماء على جوانب من التفسير المتقارب الذي يشبه ذلك الوعي الضمني على قواعد اللغة الأم عند

1- محمد حسن إبراهيم: النحو العربي وأثره في النحو العبري، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع17، شوال 1402-ربيع الأول 1403هـ، السنة الخامسة تموز- كانون الأول 1982، الأردن، ص9.⁴⁰⁶

- المرجع نفسه، ص10.⁴⁰⁷

408- الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ص 251.

الإنسانية جميعاً.»⁽⁴⁰⁹⁾

ولم يكن الباحثون العرب المعاصرون وحدهم الذين لاحظوا أوجه الشبه بين النحو العربي ونظرية تشومسكي.

فقد أشار بلومفيلد في كتابه "اللغة، le langage" الصادر سنة 1933 إلى «أنّ اللغويين العبرانيين ساروا على نهج العرب في التأليف والتحليل اللغويين»⁽⁴¹⁰⁾

كما أشار جون ليونز John Lyons في كتابه اللسانيات العامة: مدخل إلى اللسانيات النظرية، الصادر سنة 1968 "Linguistique générale : introduction à la linguistique théorique" بلندن أنّ الفكر اللغوي العبري تأثر بالنحو العربي»⁽⁴¹¹⁾

⁴⁰⁹ - نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1987م، ص 109.

⁴¹⁰ - Bloomfield; le langage, p10.

⁴¹¹ - John Lyons ; la linguistique générale, Paris, Larousse, 1970, p.18.

أوجه التشابه:

تعريف العامل والمعمول:

تعدُّ النظريةُ العاملةُ في النحو التوليدي جزءاً من علائقِ التبعية البنيوية التي تحدّدُ علاقةَ الرأس بتكاملته أي القانون الذي ينظّمُ علاقةَ العاملِ بالمعمولِ داخلِ الجملةِ. (412)

هذا التعريفُ للعاملِ يُوحى بأنّه مشابهٌ بشكلٍ ما لمفهومِ العاملِ في النحو العربي «بيد أنّ الاختلافَ بين التصورين اختلافٌ جوهري». (413)

●● إنّ العاملَ في النحو العربي ينحصرُ أساساً في عملِ الفعلِ في الأسماء، مثلاً: يعملُ الفعلُ الرفعَ في الفاعلِ، والنصبَ في المفعولِ، و(كان وأخواتها) تعملُ الرفعَ في أسمائها، والنصبَ في أخبارها، وعلى العكسِ منها (إن وأخواتها)؛ وحروف الجرّ تعملُ في الأسماء التي تليها فتخفضها؛ وحروف الجزم تعملُ في الأفعال فتسكّنُ أو آخرها أو تحذفُ منها حروف العلة أو نون المثني والجمع، والمبتدأ يعملُ في الخبر، إلى آخر ما هناك مما اصطلحوا عليه. (414)

أما في النظرية التوليديّة التحويلية فيتعلّق الأمرُ بالتمثيل الشجري لبنية الجملة ككلّ. (415) فإذا رجعنا إلى العلاقات البنيوية التي تقومُ بين العناصر داخلِ الشجرة المركّبة نجدها ترجعُ في مجملها إلى

412- الحسن السعيدى: مدخل إلى نظرية الربط العاملي، حوليات كلية اللغة العربية، مراكش، 8ع، 1417هـ-1996م، ص 185.

413- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديث، ص 145.

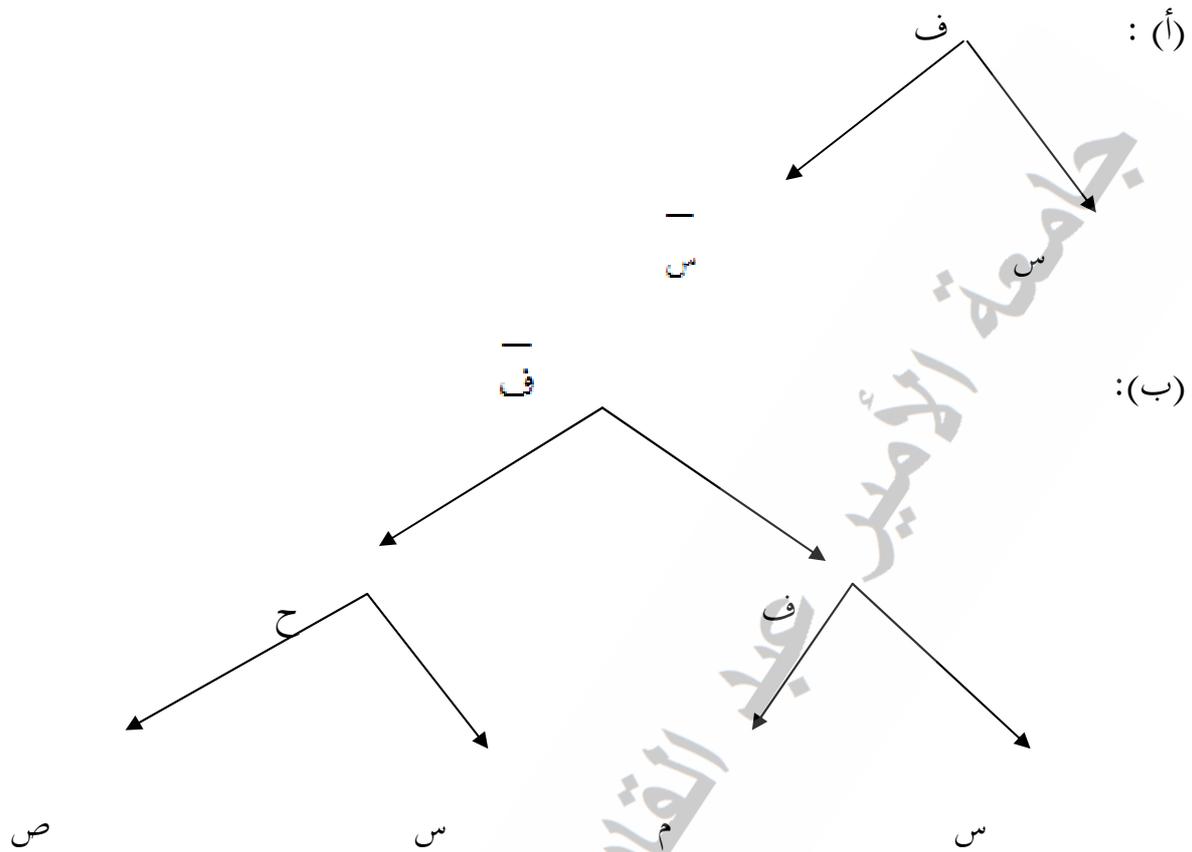
- انظر: عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الأبحاث العربي، لبنان، بيروت، ط1981م، ص157. 414

415- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليديّة، ص 329.

ثلاثة أصناف "الإشراف" و"السبق" و"التحكم"؛ وتعبير آخر فإنّ العاملَ والمعمولَ في النظرية التوليدية التحويلية يشترطُ أن يكونا تحت إشرافِ أقصى مقولةٍ مسقطَةٍ. ويعني هذا أنّ الفعلَ والمعمولَ فيه يجبُ أن يكونا تحت إشرافِ حيز ف وهي أقصى مقولةٍ مسقطَةٍ للفعل، وكذلك حرف الجر والمعمول فيه يكونان أيضاً تحت إشرافِ أقصى مقولةٍ مسقطَةٍ لحرف الجر أي (ج) وعلى هذا يمكن أن نفهم العلاقة بين العاملِ والمعمولِ فيه على أنّها علاقةٌ بين الرأسِ وفضلاته في نظرية س⁻ لأنّ الرأسَ يعملُ ضرورةً في فضلاته في أقصى مقولةٍ مسقطَةٍ للرأس، هكذا فإنّ العلاقة بين الرأسِ وفضلاته تعكس بالضبط علاقة بين العملِ والمعمولِ فيه⁽⁴¹⁶⁾؛ بالإضافة إلى ذلك فإنّ العاملَ يجبُ أن يتحكمَ في المعمولِ فيه مكوئياً، فهذا المفهومُ (التحكم المكوئي) يمثلُ أهمّ الخصائصِ البنيوية بين العاملِ والمعمولِ فيه، والتحكمُ المكوئي هو شرطٌ ضروري يجب أن يخضع له العاملُ لكي يعملَ في المعمولِ فيه، فالعاملُ يعملُ في المعمولِ فيه إذا، وإذا كانت فقط العقدة الفرعية التي تشرفُ (dominate) على العاملِ تشرفُ على المعمولِ فيه، أو العقدة الأولى المشرفة على العاملِ تحت إشرافِ مباشر من نفس النوع من العقدة التي تشرفُ على المعمولِ فيه كما يبين ذلك الرسم الآتي: ⁽⁴¹⁷⁾

1 - انظر: تشو جين يونغ، دراسة تركيب الجملة العربية وطرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية التحويلية من خلال "الشحاذ" لنجيب محفوظ" إشراف: محمد صلاح الدين الشريف، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب، منوبة، ديسمبر، 1999م، ص147. ⁴¹⁶

- المرجع نفسه، ص147. ⁴¹⁷



ففي المثالين (أ) و(ب) يتحكم (س) في (س) مكونياً؛ بعبارة مختصرة يكون العامل والمعمول فيه تحت إشراف أقصى مقولة مسقطه للعامل بشرط أن العامل لا يشرف على المعمول فيه ولا بالعكس.

ومما سبق يتبين لنا أن فكرة العامل عند تشومسكي تقوم على التحكم والسيطرة إذ إن العمل عنده هو علاقة بين عنصرين يتحكم فيها الأول بالثاني عندما يكون أعلى منه في الرسم الشجري ويكون العنصران متفرعين من عقدة مقولية واحدة، وهو في الحقيقة يشبه العامل عند القدماء بحيث إنه يحكم العناصر داخل الجملة أي أن هناك تحكم وسيطرة من العامل على المعمولات.

وفكره العامل عند النحاة القدماء تقوم على أربعة عناصر العمل والعامل والمعمول وأثر

العمل (الحالة الإعرابية).

ففي الجملة الفعلية يقوم الفعل بدور العامل والفاعل والمفعول بدور المعمول والحركات الإعرابية هي الأثر والعمل هو حالة الرفع للفاعل والنصب للمفعول به؛ في حين تكون المقولات المعجمية عند تشومسكي هي العاملة، ففي المركب الفعلي هو المركب المشرف على الفعل والمركب الاسمي داخل المركب الفعلي (م به) يعمل أحدهما في الآخر.⁽⁴¹⁸⁾ لذلك تعمل الأفعال في مفاعيلها وتحدّد لها حالة النصب وحروف الجر في مجروراتها وتحدّد لها حالة الجر، وكذلك العناصر الواقعة في الصدر تتحكم فيما بعدها.

أي أنّ المدرسة التوليدية والنحاة العرب يتفقان على أنّ الأفعال والحروف عوامل، في حين تكون الأسماء معمولات، غير أنّ المدرسة التوليدية تفترض وجود نوعين من العمل الأعرابي: هناك حالات إعراب تسندّها وحدات معجمية (وليس مركبات) مثل الفعل والحروف وصرفة الزمن، لذلك فهي تسمى عوامل معجمية (Gouvernement Lexical) وكلّ عامل من هذه العوامل اختص بحالة إعراب واحدة معينة، فصرفة الزمن في الفعل تسندّ حالة الرفع إلى الفاعل، والفعل تسندّ حالة النصب إلى مفعوله، أما الحروف فتسندّ حالة الجر وهناك حالة إعراب - وهي حالة الجر - تسندّها بنية الإضافة إلى الاسم المضاف إليه، لذلك يُسمى هذا النوع من العمل عمل بنيوي (Gouvernement Structural).⁽⁴¹⁹⁾

- انظر: تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص300. 418

- البشير هروم، ملاحظات على قواعد النحاة، مشكلياتي للنشر والإشهار، ط1، 2006م، ص132. 419

وعندما اقترح النحاة العرب مفهوم "القوي" و"الضعيف" فإنهم لم يقصدوا بهما ما قد يتبادر إلى الذهن من غلبة للقوي على الضعيف وإنما عنوا بهما ما عناه تشومسكي بالروابط القوية والضعيفة في نظرية العامل والربط؛ فطبقا لنظرية تشومسكي هناك عوامل ضعيفة (Weak operators) لا تقوى على العمل إلا وفق سياقات نحوية معينة، وهناك عوامل قوية (Strong operators) تعمل في كل الظروف النحوية.⁽⁴²⁰⁾

كما أجمل أحد الباحثين أوجه التشابه والتلاقي بين النظرية العاملة عند تشومسكي ونظرية العامل النحوي العربي من بينها⁽⁴²¹⁾:

أولاً: إن العامل يؤثر في إسناد الحالات الإعرابية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر إذ إن الفعل المتعدي يسند حالة النصب سواء كان في الإنجليزية أو في العربية وحرف الجر يسند حالة النصب في الإنجليزية وحالة الجر في العربية، وعلى كل فإن دور العامل كمخصص للحالات الإعرابية يشترك بين النحو العربي ونظرية العمل والربط.

ثانياً: إن النحاة العرب جعلوا الفعل أصلاً في تخصيص المعاني النحوية مثلما جعلت نظرية الحالة الإعرابية التي تبناها تشومسكي في النظرية الدلالية، فإن الفعل في هذه النظرية هو عامل دلالي يحكم في الأدوار الدلالية التي تحدث مع الفعل.

ثالثاً: إن النحاة العرب تنبهوا إلى عدم الاطراد بين الحالات الإعرابية والأدوار الدلالية كما هو

- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 102. ⁴²⁰

2- نشو جين يونغ، دراسة تركيب الجملة العربية وطرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، ص 149-

الشأن في نظرية العمل والربط؛ فقد بينت لنا نظرية العمل والربط أنّ الرفع لا يفيّد الفاعلية وحدّها بل يفيّد المتقبل والأداة والمصدر وغير ذلك وقد رأى العرب أنّ النصب لا يفيّد المفعولية وحدّها بل يفيّد التوكيد في الجملة الاسمية المقترنة بأن وأخواتها، فهنا دليل واضح على أنّ النحاة العرب وتشومسكي والتحوليين يتخذون موقفاً نفسه من العلاقات بين الحالات الإعرابية والمعاني النحوية.

●● ومن جهة أخرى فإنّ النظرية العاملية في النحو التوليدي تدخل في إطار البنية التصورية العامة للنظرية المتمثلة فيما أصبح يُعرف بالنحو القالي⁽⁴²²⁾ أي تلك الأنساق الفرعية التي يملك كلٌّ منها مبادئه وقواعده وآليات اشتغاله الخاصة به، لكنها تلتقي وتتفاعل جميعها لتفسير ظاهرة معينة تفسيراً عميقاً.⁽⁴²³⁾

—
هذه الوحدات أو القوالب هي (نظرية) للتمثيلات المقولية، الموضوعات والنظرية المحورية، نظرية الحدود، نظرية الإعراب، نظرية العامل، نظرية الربط، نظرية المراقبة). — كما مر بنا — وتتكامل النظرية العاملية مع هذه الأنساق أو القوالب في التحليل المعروف بالربط العاملي.⁽⁴²⁴⁾ والحقيقة إنّ هذه القوالب الفرعية موجودة في النحو العربي بشكلٍ أو بآخر، فإذا تصفحنا هذه القوالب الواحدة تلو الأخرى، فإننا سنجد ما يقابلها في النحو العربي.

⁴²² - مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 145.

⁴²³ - المرجع نفسه، ص 145.

⁴²⁴ - المرجع نفسه، ص 145.

فإذا كانت نظرية الربط العاملي تحتوي على هذه القوالِبِ فإنّ العاملَ النحوي السيويهي يعدُّ المظلةَ الكبرى التي تنضوي تحتها مختلفُ الظواهرِ الأخرى (مثل التعليلِ النحوي والعلامةِ الإعرابية والحذفِ والتقديرِ والتقديمِ والتأخيرِ والزيادة) فهي تشبهُ نوعاً ما تلك القوالِبِ التي تحدثَ عنها تشومسكي في نظرية الربطِ العاملي.

وسنحاولُ من ذلك إيجادَ أوجهِ التقريبِ والتشابهِ بين هذه الأنساقِ والظواهرِ الموجودةِ في النظريةِ النحويةِ العربيةِ.

1- المقولات التركيبية في العربية ونظرية س:

من نماذج المبادئ والبرامترات مبدأً الرأسية وبرامتر موقع الرأس، وهو ذو صلةٍ بترتيب الكلم في اللغات.

فالمبدأ الكوني أن يكونَ في كلِّ مركَّبٍ رأسٌ ومتممٌ: (مركَّب (رأس، متمم)) حيث يعني الفاصلُ عدمَ الترتيبِ. وفي جميع اللغات يكونُ لكلِّ مركَّبٍ رأسٌ يحدِّدُ نوعه كاملاً، فلنا في العربية مثلاً المركَّب الاسمي ذو الرأسِ الاسمي والمركَّب الحرفي برأسٍ حرفي وما إلى ذلك.⁽⁴²⁵⁾

وما تحدثت عنه **نظرية س** برواسمها الخاصة بها، من قبيل رأسِ المركب ومخصصِ الرأسِ ومتممه سيتحوَّل في قالبِ العاملي إلى علاقةٍ بنيويةٍ تقومُ بين عاملٍ يجلبُ بشروطِ عوارضٍ وبين قابلٍ يتلقى تلك العوارض.⁽⁴²⁶⁾

والحديثُ عن **نظرية س خط -إذن-** يدخلُ في العربية ضمنَ مبحثين اثنين هما: العاملُ وعلاقته بالمعمولِ ورتبةُ الكلم في الجملة، أما ما يُسمى بالمقولات التركيبية التي اعتاد اللسانيون التوليديون أن يفرقوا بينها الفعل (=ف) والاسم (=س) والصفة (=ص) ...الخ. فقد سميت في النحو التقليدي بأجزاء الكلام أو أنواع الكلم.⁽⁴²⁷⁾

425- الأزهر الزناد: نظريات لسانية عرفنية، دار محمد علي، تونس، ط1، 1431هـ-2010م، ص 49.

426- محمد الأوراعي: الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 712.

427- انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص12، وابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الإمام مالك، ذو القعدة، 1416هـ، ص18، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ص13، وابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، ج1، 1417هـ-1996م، ص36، وجلال الدين السيوطي: الأشباه

فقد انطلق نحاة العرب في ضبط قواعد لغتهم وبيان أصولها من مسألتي العامل والرتبة اللتين تمثلان مجالاً تجريدياً مفتوحاً متلازماً؛ إذ تتأسس نظرية العامل على أسبقية العامل على معموله مثلما تنهض الرتبة على قرينة الإعراب التي هيأت لنظام اللغة مرونة أكبر في تشكيل التراكيب وبيان أنماطها. (428)

إنَّ وجود العامل في التركيب يكسب الكلمات المرتبطة به وظيفة نحوية تقتضي في العرف اللغوي تحريكها بحركة معيّنة، أي أنَّ العامل يجعل الكلمات المرتبطة به متصفة بصفة خاصة من الفاعلية والمفعولية والإضافة. (429)

إنَّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضاف إليها، وهي كالأعراض القائمة بتلك الكلمات المتصفة بهذه المعاني بسبب توسط العامل. (430)

وإذا تصفحنا التراث النحوي العربي القديم، نجد أنَّ لمفهوم الرأس علاقة بمفهوم الصدر، فقد استعمل الصدر للدلالة على الموضع (position) الأول، والموضع الأول في الجملة هو مبتدؤها نحو (عبد الله أخوك) و(هذا عبد الله) فإن (عبد الله) أو (هذا) هو الاسم المبتدأ أو الأول لوقوعه في الصدر؛ ولقد اعتدَّ النحاة في تحديد نوع الجملة بصدرها، والمراد بالصدر المسند والمسند إليه،

والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، 1407هـ- 1986م، ج3، ص3، وابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص82.

428- دليلة مزوز: الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة: دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م، ص 13.

429- عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض: ظاهرة الإعراب في العربية، دار اقرأ، طرابلس، ط1، 1988م، ص 320.

430- شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 25.

ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. (431)

فالصدر -إذن- هو الموضع المعنوي الأول في الجملة الاسمية أو الفعلية وقد أشار إلى ذلك ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" عند تعريفه لنوعي الجملة فقال: «الاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيئات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل؛ كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيدٌ وقم» (432)

وإن رتبة الصدر في البنية النحوية لا تتغير في الجملة وإن تغيرت عناصر جملته؛ فالصدر في الأصل في جملة ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (433) هو (كذبتهم) و(تقتلون) وفي جملة ﴿خَشَعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (434) هو (يخرجون) لأن هذه الأسماء في نية التأخير وقد يقدر "الفعل" وهو صدر، ويحافظ على رتبته في موضعه نحو (أدعو عبد الله) في (يا عبد الله) و(خلق الأنعام) في ﴿الْأَنْعَامُ خَلَقَهَا﴾ (435) و(أقسم والليل) في ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ (436) و(إن استجارك أحد) في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (437) لأنها تدخل في باب الاشتغال.

- مغني اللبيب، ج2، ص433. 431

432- المصدر نفسه، ج2، ص 433.

433- سورة البقرة [الآية: 87]

434- سورة القمر [الآية: 07]

435- سورة النحل [الآية: 05]

436- سورة الليل [الآية: 01]

437- سورة التوبة [الآية: 06]

فالموضع المعنوي الأول -إذن- هو موضع الصدر، وموضع الصدر هو الموضع الذي يقع فيه لفظ العامل وتكمن قيمته في وقوعه موضع ابتداء باعتباره الموضع الأول الذي بفضلُه يُحقِّق لفظ العامل العمل. (438)

وبما أنّ الصدر هو موضع معنوي تحتله عناصر فعلية أو عناصر اسمية أو حرفية أو معنوية فإنّ هذه العناصر متضمنة ضرورة لمعنى الفعل. وهذه العناصر هي عناصر عاملة، وتعدّ رؤوساً تحتل موضع الصدارة ولا يتم معناها إلا بمعمولها. (439)

والحقيقة أنّ النحاة اتبعوا منهجاً في ترتيب عناصر الجملة ينطلق من فكرة العمدة والفضلة وصورته التركيبية في الجملة الفعلية (ف + فا + مف)، فالمسند والمسند إليه عمدتا الكلام وما زاد عنهما فضلة يمكن الاستغناء عنه وخصت المرفوعات بالعمدة والمنصوبات بالفضلة، يقول ابن يعيش: «اعلم أنّه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات، لأنّها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة، يستقل الكلام دونها»⁽⁴⁴⁰⁾ ثمّ قدّم الكلام عن الفاعل لأنّه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه.⁽⁴⁴¹⁾ أما الرتبة عند تشومسكي فقد كانت من نمط (فا+ ف+ مف) وهي نمطية اللغة الإنجليزية التي بحثها تشومسكي، وقد قسم الجملة إلى مركبين اسمي

⁴³⁸- سرور اللحياني: خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبه، 2010، ط1، ص110.

⁴³⁹- المرجع نفسه، ص 112.

⁴⁴⁰- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص200. فكرة العمدة والفضلة لم تكن واردة بهذا المصطلح عند القدماء وإنما صرّح بالمصطلح في مؤلفات المتأخرين، انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص158، وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص200.

- شرح المفصل، ج1، ص18. ⁴⁴¹

وفعلي ودرس التحويلات التي تطرأ على رتبة المركبات الأساسية وتنتقل فيها الجمل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وهذه القواعد تندرج في قاعدة تحويلية واحدة هي **حرك ألفا** والتي هي مقولة اعتباطية تشمل كل عناصر اللغة أي ما يعادل (س) رياضياً.⁽⁴⁴²⁾ ولعل اختلاف الرتبة بينهما يعود إلى اختلاف خصائص اللغة (العربية والإنجليزية) ومن مواطن الاختلاف أنّ العامل في الفاعل هو الفعل عند القدماء؛ بينما العامل في الفاعل هو الصرفة عند تشومسكي. ومن هنا نستخلص أنّ رتبة العامل عند النحاة توافق نظرية س التي لا تحدّد العلاقة بين الرأس والفضلة فحسب بل رتبة الرأس، والحق أنّ العربية لغة يتصدر فيها الرأس أي العامل مثلما ذهب إليه النحاة القدماء.

- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص207. ⁴⁴²

2- الأدوار التركيبية والأدوار الدلالية:

لقد كانت دراسة تشومسكي للأدوار الدلالية نابعة من حرصه على تفسير العلاقة بين رأس التركيب والمقولات التي يوزعها مفترضا تضمن الرأس الفعلي خصائص معجمية دلالية، فالرأس هو الذي يحدّد عدد الموضوعات التي يقتضيها التركيب ونوع مقولاتها والأدوار المحورية الدلالية التي تسند إليها. (443)

وإنّ لمفهوم الرأس صلة بمفهوم العامل، وتتجلى هذه العلاقة خاصة عند النظر في العلاقة الرابطة بين العامل ومعمولاته. وهي علاقة بين جزأين جزء يقوم بوظيفة الخبر، وجزء آخر يخبر عن هذا الخبر. هذه العلاقة بين الخبر (العامل) والمخبر عنه (المعمول والحد) هي نفسها العلاقة الجامعة بين المحمول والموضوع عند المناطقة وهي كذلك شبيهة بالعلاقة بين الرأس والمتغيرات في الرياضيات وفي الكيمياء. (444)

هذه العلاقة لا تخلو منها النظرية النحوية العربية، فالفعل هو العنصر الرأس الذي يطلب فاعلا ومفعولا أو أكثر وهي معمولاته، وهو المحدّد لخصائص العناصر التابعة له ولعددتها. فمن الأفعال ما يحتاج إلى عنصر واحد، ومنها ما يحتاج إلى عنصرين، ومنها ما يحتاج إلى ثلاثة عناصر أو أكثر، هذه المسألة عاجلها النحاة القدماء عند تناولهم لظاهرتي اللزوم والتعدية. (445)

⁴⁴³- سرور اللحياني: خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، ص 73.

⁴⁴⁴- المرجع نفسه، ص 104.

⁴⁴⁵- انظر: ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 185 وما بعدها، وسيبويه، الكتاب، ج 1، ص 33 وما بعدها، الزمخشري: المفصل في علم اللغة وبذيله كتاب المفصل لسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدم له وراجعاه وعلق عليه محمد عز الدين السعيد، ص 310 وما بعدها.

فالتعدي هو الفعل المعدّي أو الواقع المجاوز، بمصطلح النحاة العرب هو الذي يتعدى إلى المفعول به، أو يقع عليه أو يجاوز الفاعل إليه⁽⁴⁴⁶⁾ فهو إذن يحمل بُعدا دلالياً مضافاً. (447)

وينقسم الفعل المتعدّي إلى ثلاثة أقسام: متعدّد إلى مفعول به واحد، ومتعدّد إلى مفعولين، ومتعدّد إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى مفعول به واحد كثيرٌ، وذلك مثل (كتب وأكرم وعظّم وأخذ)، حيث تتوفر اللغة العربية على عدد هائل من هذه الأفعال، وقد حاول النحاة ضبط هذا النوع من الأفعال بواسطة معايير دلالية، وقد لاحظ ابن يعيش أنّ الأفعال من هذا النوع تصنف إلى قسمين اثنين هما:

القسم الأول ويدعى أفعال العلاج وتشمل الأفعال التي تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو (ضربت زيدا، قتلْتُ بكراً...).

القسم الثاني ويدعى أفعال غير العلاج وتشمل الأفعال التي تعبر عن القلب ولا تفتقر بإيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو (ذكرتُ زيدا، فهمتُ الحديث...).

نحو: ذكر، وأبصر وشم وذاق ولمس وسمع وحزن وفهم.⁽⁴⁴⁸⁾

⁴⁴⁶ - سيبويه: الكتاب، ج1، ص42.

⁴⁴⁷ - عبد القادر عبد الجليل: علم اللسانيات الحديثة، ص 529.

⁴⁴⁸ - ابن يعيش: شرح المفصل، مج2، ج7، بيروت، 1970، ص 62.

ونلاحظ أنّ كلّ فعلٍ من الأفعال الحواس يقتضي مفعولاً مناسب الحاسة التي يدل عليها الفعل المعين (فالبصر يقتضي مبصراً، والشم يقتضي مشموماً، والسمع يقتضي مسموعاً) فكلّ واحدٍ من أفعال هذه الحواس يتعدّى إلى مفعولٍ مما تقتضيه تلك الحاسة، نقول: أبصرت زيداً لأنّه مما يبصر ولو قلت: أبصرت الحديث أو القيام لم يجز لأنّ ذلك مما ليس يدرك بحاسة وكذلك سائر أفعال الحواس. (449)

وعند جمهور النحاة العرب، فإنّ الفعل المتعدّي هو الفعل الذي ينتقل أثره من الفاعل إلى المفعول به.

يقول ابن مالك:

علامة الفعل المتعدّي أن تتصل * ها غير مصدر به، نحو عمِل (450)

أي أنّ علامة الفعل المتعدّي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو (الباب أغلقته).

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر، فإنّها تتصل بالمتعدّي واللازم، فلا تدلّ على تعدّي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدّي: (الضربُ ضربتهُ زيداً) أي ضربتُ الضربَ زيداً، ومثال المتصلة باللازم: (القيامُ قمتهُ) أي قمتُ القيام. (451)

المصدر السابق، مج2، ج7، ص62. - 449

3- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص243.

451- المصدر نفسه، ج1، ص243.

والمتعدي إلى مفعولين على قسمين:

قسمٌ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ أو خبراً، وقسمٌ ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

فالأول مثل: أعطى وسأل ومنح وكسا وألبس وعلم، نحو: أعطى الرجلُ ابنه كتاباً.

فالفعلُ أعطى يدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر، لأننا إذا قلنا: ابنه كتاباً، فهذه جملة بلا

معنى، وهذا ما قصده النحاة بالمتعدي إلى مفعولين الأول منهما غير الثاني.⁽⁴⁵²⁾

فقد درس سيبويه هذا النوع من الأفعال في باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن

شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول.⁽⁴⁵³⁾ فالجمل

التي يكون العامل فيها من هذا النوع تخضع إذا لم يستغنى عن أحد المفعولين للبنية العاملة التي

تخضع لها قولهم: (أعطى الأستاذ الطالب قلماً) وتخضع إن وقع الاستغناء عن أحد المفعولين للبنية

العاملية التي تتحقق في جمل من قبيل (كتب الطالب الدرس).

والثاني على قسمين: أفعال القلوب وأفعال التحويل:

أفعال القلوب: وهي رأى وعلم ودرى ووجد وألفى وتعلم وظنّ وخال وحسب وجعل وحجا وعدّ

وزعم وهب، (سميت هذه الأفعال "أفعال القلوب" لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة

بالقلب، وليس كلّ فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً: كعرف وفهم ومنه

ما هو لازم: كحزن وجبن).

⁴⁵² - ابن يعيش: شرح المفصل، مج2، ج7، ص63.

- سيبويه، الكتاب، ج1، ص37.⁴⁵³

وقد أطلقت التوليدية على أفعال القلوب (الاعتقاد) في منظومة الإعراب بمصطلح الأفعال الواسمة للإعراب الاستثنائي (Exeptional Case Marking Verbs) التي تختزل في عبارة (ECMV) وهو مصطلح يأخذ في الاعتبار الإشكال الإعرابي التي تحدثه هذه الأفعال في الاسم اللاحق لها؛ فاعتبرتها حالة إعرابية استثنائية لخروجها عن المؤلف؛ أما النظرية النحوية العربية فاعتبرتها في هذه الحالة أفعالاً عاملة لا تختلف عن غيرها من الأفعال في مستوى العمل.⁽⁴⁵⁴⁾

وأطلقت التوليدية على هذه الأفعال كذلك مصطلح "الأفعال الجسور" (Bridge verbs) وهو مصطلح يأخذ في الاعتبار الخاصية التحويلية، إذ يكون نقل اسم معها متتابعاً في شكل سلسلة، ووقع تناول اللائحة نفسها من الأفعال في منظومة الحواجز (Barriers) عند دراسة التوليدية للحالات التي يمتنع فيها عمل هذه الأفعال، أما النظرية النحوية العربية فأطلقت عليها مصطلح الأفعال المتعلقة عن العمل.⁽⁴⁵⁵⁾

وأفعال القلوب نوعان: نوع يفيد اليقين أو هو الاعتقاد الجازم ونوع يفيد الظن (وهو رجحان وقوع الأمر).

وأفعال اليقين: التي تنصب مفعولين بينة وهي: رأى وعلم ودرى وتعلم ووجد وألف (وكلها بمعنى علم واعتقد).

وأفعال الظن: (ما تفيد رجحان وقوع الشيء) وهي نوعان: نوع يكون للظن واليقين وهو على

- سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، ص418. ⁴⁵⁴

- المرجع نفسه، ص418 ⁴⁵⁵

ثلاثة أفعال هي: ظنّ، خال، حسب. والنوع الثاني وهو ما يفيد الظن فحسب وهي خمسة أفعال: جعل، حجا، عدّ، زعم، هبّ.

وأفعال التحويل: ما يكون بمعنى صيّر وهي سبعة: صيّر وردّ وترك وتخذ واتخذ وجعل وهب، وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

فقد درس سيبويه هذا النوع من الأفعال في باب مستقل، قال: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على المفعولين دون الآخر".⁽⁴⁵⁶⁾ والسبب في منع الاستغناء على أحد المفعولين أنّهما بمنزلة المبتدأ والخبر، ولا يحسن الاختصار على أحدهما: "ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ"⁽⁴⁵⁷⁾؛ فهذه الأفعال من هذا النوع قادرة على إحداث الرفع في الفاعل، وإحداث النصب في المفعول الأول والثاني.

أما المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل هي: أدري، أعلم، أنبأ، نبأ، أخبر، خبر وحدّث، يقول ابن جني: "والمتعدّي إلى ثلاثة مفعولين نحو قولك: أعلم الله زيداً عمراً عاقلاً وأنبأ الله بشراً بكاراً كريماً، وأرى الله أباك أخاك ذا مال (ومعنى الكلام أعلم الله زيداً أن عمراً عاقلٌ)".⁽⁴⁵⁸⁾

أما عن اللازم فيقول ابن مالك:

ولازم غيرُ المُعدّي، وحُتم لزوم أفعالِ السجايا، كَنهَم⁽⁴⁵⁹⁾

- سيبويه، الكتاب، ج1، ص37.⁴⁵⁶

- المصدر نفسه، ج2، ص365.⁴⁵⁷

⁴⁵⁸- اللمع في العربية، ص48.

- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص244.⁴⁵⁹

فالفعل اللازم هو ما لا يتعدى أثر فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: ذهب سعيدٌ وسافر خالدٌ. فهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله، فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه.

مثال قوله تعالى: ﴿اقتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾⁽⁴⁶⁰⁾ و(اقترب) و(انشق) كلٌّ منهما فعل ماضي لازم وما بعدهما فاعل لهما: والفاعل حكمه الرفع في العرف اللغوي العربي والفعل اللازم يتطلب اسماً مرفوعاً يكمل به معناه ولا يحتاج إلى منصوب، فيعمل الرفع ولا يعمل نصب.

هذه القسمة في الأفعال تجعلها موضوعة في مجموعات ووحدات يربطها العمل، فالعامل هو الذي رتبها وقسمها وأثار دلالاتها في قوة تأثيرها إعراباً فيما بعدها وفي مباشرتها لرفع الأحكام الإعرابية من الحالة الأصلية إلى الحالة الفرعية التي يطلبها الحال أو المقام.

ويبدو أنّ تشومسكي لا يعدّ ما يتعدى بحروف الجر، من قبيل الأفعال المتعدية، فما يُبنى للمجهول في الإنجليزية -في رأيه- هي الأفعال المتعدية إلى مركبات اسمية فقط كالفعل Ask وأنّ ما لا يُبنى للمجهول في الإنجليزية هي الأفعال المتعدية إلى جملة، وسمّاهما الأفعال اللازمة، كالفعل Wonder والأفعال المتعدية بحروف الجر، كالفعل care.⁽⁴⁶¹⁾

أما البناء التركيبي في اللغة العربية، فإنّه يسمح بأن تبنى الأفعال اللازمة إلى المجهول، ويأتي نائب

⁴⁶⁰ - سورة القمر [الآية: 01].

⁴⁶¹ - انظر: تشومسكي: المعرفة اللغوية، ص 179، حاشية 141.

الفاعل مجروراً⁽⁴⁶²⁾ نحو: نُظِرَ فِي الْأَمْرِ ﴿ أصلها نَظَرَ النَّاسَ فِي الْأَمْرِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾⁽⁴⁶³⁾ أي ندموا على ما فعلوا،⁽⁴⁶⁴⁾ على شرط أن

لا يكون حرف الجر للتعليل، فلا يقال: وَقَفَ لَكَ، ولا من أجلك:

وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل، يقال في إعرابه إنه مجرور لفظاً بحرف الجر مرفوع محلاً

على أنه نائب فاعل.

وذهب بعض النحاة إلى أن الفعل قد يتعدى بحرف الجر لا يمكن الاستغناء عنه، يقول ابن جني:

«فالمتعدى بحرف الجر نحو قولك مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو، وعجبت من بكر، ولو قلت

مررت زيدا، أو عجبت بكرًا فحذفت حرف الجر لم يجز ذلك إلا إلى ضرورة الشعر غير أن الجار

والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل قبلهما»⁽⁴⁶⁵⁾

كقول الشاعر: تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

أي بالديار أو على الديار.⁽⁴⁶⁶⁾

⁴⁶² - انظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص244، وانظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط1، 1988م، ج1، ص349.

⁴⁶³ - سورة الأعراف [الآية: 149].

3- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، ط1، 142هـ= 2000م، بيروت، لبنان، ص785.⁴⁶⁴

⁴⁶⁵ - ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة، 1979م، ص46.

- انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص244-245.⁴⁶⁶

3- نظرية العامل النحوي والربط والتعليق:

لم يحظ الربط بعدّه عنصرًا هامًا من عناصر التماسك لأنظمة اللغة وتراكيبها بعناية العلماء العرب الأوائل أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، فلم يشيروا إلى الربط إلا في إشارات عابرة وفي مواضع متفرقة، ماثورة هنا وهناك، في ثنايا الأبواب النحوية.⁽⁴⁶⁷⁾

أما المتأخرون فقد تنبّه قليل منهم إلى أهميّة هذه الظاهرة التركيبية، فحاولوا حصر مواضعها في مباحث خاصّة، ولكنّ دراساتهم كانت بعيدة عن النظرة الشاملة المتكاملة، لأنّ فكرة الربط لم تكن جزءاً من منهجهم ولهذا لم يحدّدوا الروابط كلّها وخلطوا بين مفهوم الارتباط ومفهوم الربط.⁽⁴⁶⁸⁾ وسمّيت بعض مظاهر الربط في تراثنا بالتعليق أو الإلتصاق.⁽⁴⁶⁹⁾ فقد عبّر سيبويه عن الربط بالتعليق عندما علّل جزم جواب الطلب، قال: «لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء.»⁽⁴⁷⁰⁾ واستعمل الجرجاني في دلائله (التعليق) ليعبر عن الربط بصورة موسّعة فشمّل كلّ العلاقات التي تتواشج بها أجزاء الكلام وكان ذلك عند حديثه عن النظم، قال: «معلومٌ أنّ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعضٍ وجعل بعضها بسببٍ من بعضٍ، والكلم ثلاثٌ؛ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وللتعليق فيما بينها طرقٌ معلومةٌ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم

⁴⁶⁷ - حسام البهنساوي: قواعد الربط وأنظمتها في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2008م، ص 5 وما بعدها.

⁴⁶⁸ - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 190.

3- سيبويه، الكتاب، ج3، ص64، ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق لجنة من الأساتذة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1954م، ج1، ص252 (الهامش).⁴⁶⁹

- الكتاب، ج3، ص93-94.⁴⁷⁰

باسم، وتعلّق اسمٍ بفعلٍ، وتعلّق حرفٍ بهما.»⁽⁴⁷¹⁾

ويعدّ ابن السراج (ت 316هـ) من أقدم هؤلاء العلماء؛ الذين أخوا إلى الرّبط بالحروف، حيث يقول: «حروفُ الجرّ تصل ما قبلها لما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم... وإيصالها الاسم بالاسم فقولك: مررتُ بزَيْدٍ، فالباء هي التي أوصلت المرور بزَيْدٍ»⁽⁴⁷²⁾.

أما ابن هشام، فقد أورد في كتابه "مغنى اللبيب" حصراً لأدوات الرّبط كما يراها من وجهة نظره، وحصرها في الضمير، وما يجري مجراه، ظاهراً كان أو مقدراً، وفي الحروف بنوعيتها: الجارّة والعاطفة، والأدوات بصورها المتعددة، كواو الحالِ وواو المعيةِ وأدوات النصبِ والشرطِ والاستثناءِ وغيرها من الوسائل، كما حدّد المواضع التي تحتاجُ إلى الرّبط في التراكيب العربية.⁽⁴⁷³⁾

وعلى الرغم من هذا فلا يمكنُ القول إنّ النحاةَ كان لديهم تصوّر كامل لمفهوم الرّبط بوصفه ظاهرة تركيبية مهمّة في الجملة العربية، وإنّما كانت إشاراتهم إليه لا تخرُج عن كونها مجرد ملاحظات تُساق هنا وهناك، فهي لا ترقى إلى مستوى النظرة الشاملة المتكاملة.⁽⁴⁷⁴⁾

والحق، فإنّ هذه الإشارات المبتوثة هنا وهناك حول الرّبط، عند العلماء العرب، تتفق في كثير من أصلها، وطريقة تناولها مع النظريات اللسانية الحديثة وبخاصة المدرسة التوليدية التحويلية.⁽⁴⁷⁵⁾

- دلائل الإعجاز، ص13. 471

472- انظر: الأصول في النحو، ج1، ص408.

473- انظر: المغني، ج2، ص573 وما بعدها.

474- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرّبط، ص195.

475- حسام البهنساوي، قواعد الرّبط وأنظمتها في العربية ونظريات الرّبط اللغوية الحديثة، ص21.

وقد وردت الإشاراتُ إلى ما يتعلّق بالرّبط من وسائل تؤدي وظيفة الرّبط عند سيوييه والمبرد(ت 285هـ) دون التّصريح بمصطلح الرّبط، فذكر الضّمير العائد على ما سبق.⁽⁴⁷⁶⁾

قال ابن أبي الربيع⁽⁴⁷⁷⁾: « اعلم أنّ الاسم لا يُضمّر إلا بعد أن يُعرف، ويكون معك ما يفسّره، ويدلُّ على الذي تريده به. »⁽⁴⁷⁸⁾ وعلى ذلك يكون وجه الكلام- على أنه" لا إضمار إلا بعد الذكر" فنقول: الله لا إله إلا هو، وزيد رأيتَه، وهند لقيتها، أبواك أكرمتهما، والقوم انطلقوا، والنساء تحجن. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾⁽⁴⁷⁹⁾؛ أي أنّ الأصل في الضمير أن يكون له مرجع متقدم يعود إليه ليتحقق الربط به، أما إذا تعددت المراجع فإنّ الضمير يعود إلى أقربها.⁽⁴⁸⁰⁾ نحو قولنا: قابلت زيدا وعمراً وأكرمتَه؛ فالهاء في (أكرمتَه) عائدة على (عمر)؛ لأنّه الأقرب، وليس في الكلام قرينة تصرف الضمير إلى الأبعد. وإنّ الأصل أن يكون للضمير مرجع يحيل إليه ليتحقق الربط، وأما عوده على مفهوم من الكلام السابق، فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾⁽⁴⁸¹⁾ فالضمير

⁴⁷⁶- انظر: الكتاب، ج2، ص6. والمقتضب، ج1، ص18 و ص12.

3- هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني، أصله من قرطبة ونسبه يتصل بعثمان رضي الله عنه، خرج جده من قرطبة في آخر دولة بني أمية زمن الفتنة، عاش في المدة ما بين 599-646 في إشبيلية. انظر: أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، تحقيق عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط، 1407هـ-1981م، ج1، ص21 وما بعدها.⁴⁷⁷

4- المصدر نفسه، ج1، ص303

- سورة البقرة: [الآية:124] ⁴⁷⁹

- انظر: شرح الرضي على الكافية، ج2، ص4.⁴⁸⁰

-سورة فاطر: [الآية:18] ⁴⁸¹

المستتر في (كان) كما يقول النحاة عائد على مفهوم من الفعل (تدع) أي(لو كان المدعو ذا قربي)⁽⁴⁸²⁾ فيكون التقدير عندئذ: وإن تدع مثقلة مدعواً إلى حملها، لا يحمل منه شيء ولو كان المدعو ذا قربي. (483)

وقد ذكر الأصوليون أنّ الغموض في الدلالة ينشأ كذلك من عود الضمير إلى ما يدل عليه حساً نظراً لتعددته⁽⁴⁸⁴⁾ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾⁽⁴⁸⁵⁾ فالضمير في قوله(بيده) لا يعود على شيء مذكور في الآية وإنما يعود على ما يدل حساً، فإن الذي بيده عقدة النكاح محتمل الزوج أو الولي. (486)

4-العامل النحوي والعلامة الإعرابية:

يقترن الإعراب وعلاماته عند النحاة بالعامل، ويُعدُّ النحاة تعاقبَ علامات الإعراب على آخر الكلمة المعربة أثراً من آثار هذا العامل وهو الذي يحدثها أو يجلبها⁽⁴⁸⁷⁾؛ أو بعبارة أخرى إنّ الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدّد موقعها من الجملة؛ أي وظيفتها فيها، وهذه

- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ-1998م، ص215. 482

- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ص1553. 483

- انظر: الغزالي، المستقصى من علم الأصول، ص274. 484

- سورة البقرة: [الآية:237] 485

- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ص302. 486

1 - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط3، 2008م، ص209. 487

العلامة لا بدّ أن يتسبب فيها عامل معيّن، ولما كان موقع الكلمة يتغيّر حسب المعنى المراد، كما

تتغيّر العوامل، فإنّ علامة الإعراب تتغيّر كذلك. (488)

ونستنتج من هذا التعريف أنّ الإعراب يرتكز على أربعة أركان هي:

1- عامل وهو الذي يجلب العلامة.

2- معمول وهو الكلمة التي تقع آخرها العلامة.

3- موقع وهو الذي يحدد معنى الكلمة أي وظيفتها مثل الفاعلية والمفعولية والظرفية

وغيرها.

4- علامة وهي التي ترمز إلى موقع على ما نعرفه في أبواب النحو.

ونجدُ سيبويه في كتابه يربط بين الإعراب والعامل ربطاً وثيقاً فيقول: «وإنّما ذكرت لك ثمانية

مجار⁽⁴⁸⁹⁾؛ لأفرك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا

وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل

التي لكلّ عامل ضرب من اللفظ في الحرف.» (490)

وينقسم الإعراب إلى ثلاثة أقسام لفظي وتقديري ومحلي.

488- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 140.

3- سمى الحركات (مجاري) لأن الحركات لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض كما تنتقل فيهن الحركة من حرف إلى حرف، جاز أن تسمى الحركات (مجاري) من حيث أواخر الكلم؛ أي أن أواخر الكلم هي مواضع التغيير، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن وإن كان بعض حركاتهن لازماً في حال، انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ص 16. ⁴⁸⁹

- الكتاب، ج1، ص13. ⁴⁹⁰

فالإعراب اللفظي: هو أثرٌ ظاهر على آخر الكلمة يجلبه العامل، وهو يكون في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر؛ أي أن يكون الوسم الإعرابي محققاً بتعبير تشومسكي وتمثله العلامة الإعرابية (الضمة والفتحة والكسرة).

والإعراب التقديري: هو أثرٌ ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل فتكون الحركة مقدرة لأنها غير ملحوظة، ويكونُ الإعراب التقديري للمفرد إذا طرأ عليه ما يمنع ظهورَ العلامة الإعرابية عليه كالأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة، والاسم المضاف إلى ياء المتكلم، والفعل المعتل الآخر؛ فأحرفُ العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) هي السببُ الوحيد لتخلف ظهور حركات الإعراب، وليس ثمة سبب آخر لهذا التقدير، وقد أشار إلى ذلك الرضيّ في شرح الكافية حين قال: "اعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين؛ إمّا تعذر النطق به واستحالته إمّا تعسره واستثقاله."⁽⁴⁹¹⁾

أما الإعراب المحلي: فهو تغيير اعتباري بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً؛ أي أن يكون الوسم الإعرابي غير محقق بتعبير تشومسكي وهو الذي يقع في المبنيات. ويكون الإعراب المحلي للمفردات؛ إذا كانت مبنية مثل: اسم الإشارة والاسم الموصول واسم الاستفهام والجار والمجرور والمصدر المؤول، كما يكون للجمل فعلية أو اسمية.

فالإعراب المحلي يتعلق بجميع الكلمة* بخلاف اللفظي والتقديري فإنهما يتعلقان بآخر الكلمة فقط.

- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص33. 491

* - اعلم أن الإعراب المحلي لا يخلو من أن تظهر فيه حركات البناء كالضمة في حيثٌ ومنذٌ، والفتحة في أينٌ وكيفٌ، والكسرة في أمسٌ.

فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة. فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتباريا. ويسمى إعرابه "إعرابا محليا" أي: باعتبار أنه حال محل مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم ويقال: إنه مرفوع في الجملة، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما

لا يختلف تحليل النحاة القدماء -إذن- عن تحليلات التوليديين إلا على مستوى المنهج والمصطلح.

فما يسميه النحاة الإعراب اللفظي سَمَاه تشومسكي بالإعراب المحقق ومثله العلامة الإعرابية (الضمة والفتحة والكسرة). وما سَمَاه النحاة القدماء بالإعراب المحلي (الذي يقع في الكلمات المبنية) سَمَاه تشومسكي بالإعراب غير المحقق ومثله الحالة الإعرابية (أي في محل رفع أو نصب أو جر) في مصطلح النحاة القدماء.⁽⁴⁹²⁾

ولاشك أنّ العلامة الإعرابية مظهرٌ أو شكلٌ له علاقة قوية بالمعنى، لذا فهي تُعدُّ من أهم الجوانب في قضية اللفظ والمعنى؛ فقد قالوا: «الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يُعلم الفاعل من المفعول. ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنّك تقول: ضرب زيد عمرا أو أكرم أخاك أخوك، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو

1- عبد العزيز العماري: الإعراب أداة لسانية واصفة ومفسرة، أعمال ندوة الإعراب: المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 1997م، ص48.

تأخر»⁽⁴⁹³⁾.

إنّ النحاة عندما قالوا إنّ الإعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما في إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر عناصره.⁽⁴⁹⁴⁾

وقد قام منهج النحاة في وصفها على أفراد باب لكل وظيفة، فصّلوا فيه قيودها الصرفية والنحوية، وأبعادها المعنوية: التركيبية والدلالية والتداولية، ويمكن تبين ذلك من ملاحظة حدودهم التي وضعوها لهذه الوظائف.⁽⁴⁹⁵⁾

إذن فالغاية من استخدام مبدأ الإعراب هو تحديد دوره في التوضيح والبيان ورفع الالتباس والاحتمال عن الكلم وتغييرها لاختلاف المعاني التي يحتاج إليها المتكلم لإزالة الإيهام والاشترك الدلالي في الكلمات هدف أساس في الإعراب.⁽⁴⁹⁶⁾ أما التشومسكيون فقد اتخذوا من معرفة التركيب شرطاً أساسياً لمعرفة المعنى، كما اتخذوا من المادة الدلالية دليلاً يهتدون به في معرفة الصلات النحوية.⁽⁴⁹⁷⁾

⁴⁹³ - ابن يعيش، المفصل، ج1، ص 72.

⁴⁹⁴ - عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية-التركيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني)، ج2، ص 167.

⁴⁹⁵ - المرجع نفسه، ص 169.

⁴⁹⁶ - المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة تونس، ط2، 2004م، ص 254.

- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص118. ⁴⁹⁷

5- العامل النحوي والتقديم والتأخير:

عدّ التحويليون Permutation: (تبادل المواضع) عنصرا من عناصر التحويل في الجملة، ويتم ذلك بإحلال عنصر مكان عنصر آخر فيها، ويمكن التعبير عن هذا العنصر رياضيا بالشكل التالي: أ + ب ← ب + أ

ونلاحظ أن هذا المصطلح الغربي يتضمن ما يسمى في النحو والبلاغة العربيين بالتقديم والتأخير.⁽⁴⁹⁸⁾ بحيث يعتمد المتكلم إلى مورفيم حقه التأخير فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره كتقدم الفاعل على الفعل أو المفعول على الفعل، أو على الفاعل، أو تقديم الخبر على المبتدأ.... إلخ لإجراء تغيير في المعنى. ومن التقديم والتأخير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾⁽⁴⁹⁹⁾ والبنية العميقة - في غير كلام الله - لا تقهر أنت اليتيم ولا تنهر أنت السائل، وبعد تطبيق قانوني الحذف وإعادة الترتيب أصبح الكلام على ما هو في الآية، وهو البنية السطحية.

وقد ارتبط التقديم والتأخير بضوابط الأحكام النحوية، وشروط توجيهها، إذ يمثل قرينة لفظية تحصل بواسطتها على التوسع في الأحكام النحوية وطرائقها.⁽⁵⁰⁰⁾ ومن ذلك ما ذكره الجرجاني أنّ التقديم والتأخير على نوعين:

⁴⁹⁸ - عبد العزيز العماري: قضايا لسانية، ص 27.

- سورة الضحى: [الآية: 9-10] ⁴⁹⁹

⁵⁰⁰ - دليلة مزوز: الأحكام النحوية، ص 148.

. تقديم على نية التأخير، وفيه يلتزم الحكم النحوي صورة واحدة؛ ونسميه التقديم مع المحافظة على العلاقة العملية.

كقولك: منطلقٌ زيدٌ، وضرب عمرًا زيدٌ. معلوم "أن منطلقٌ" وعمرًا" لم يخرجنا بالتقديم عمّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً كذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله (أي من أجل الفاعل) كما يكون إذا أخرت.⁽⁵⁰¹⁾ واعتماداً على كلام الجرجاني نلاحظ أن البنية الناتجة عن إجراء التقديم والتأخير لم تتعطل فيها هذه العلاقات العملية، فالمرفوع بقي مرفوعاً والمنصوب بقي منصوباً؛ أي أن الفعل بقي مشغولاً بزيد ومتعدياً إلى عمر رغم تقديم عمر على زيد؛ ومعنى بقاء العلاقات العملية ثابتة رغم تغير موقع الفاعل والمفعول أن عملية التقديم تؤدي إلى تغيير المواقع دون أن يتسبب ذلك في تغيير المواضع.

. وتقديم ليس على نية التأخير، وفيه يكون الحكم النحوي متغيراً، إذ تنتقل العناصر الوظيفية من حكم إلى آخر، كأن تجعل المبتدأ خبر والخبر مبتدأ؛ ونسميه التقديم مع قطع العلاقة العملية. ومثاله ما تصنعه زيد والمنطلق، حيث تقول مرة: زيدٌ المنطلقٌ وأخرى المنطلقٌ زيدٌ، فأنت في هذا لم تقدّ المنطلق على أن يكون كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تُخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً.⁽⁵⁰²⁾ أما في هذا النوع نجد أن البنية الناتجة عن إجراء التقديم والتأخير تعطلت فيها هذه العلاقات

- دلائل الإعجاز، ص96. 501

- المصدر السابق، ص97. 502

العاملية؛ ففي قولنا: ضربت زيداً وزيدٌ ضربته لم تقدم (زيداً) على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل

كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له. (503)

وقد أشار سيبويه إلى أهمية التقديم والتأخير (الترتيب) بهدف تبين دوره في المعنى قائلاً: «فإن

قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: "ضرب زيداً عبد

الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان

مؤخرًا في اللفظ، فمن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً.... وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما

يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهماهم ويعنياهم». (504)

ثم يقول في موضع آخر: «والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام،

مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك عربي جيد كثير، فمن ذلك

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾⁽⁵⁰⁵⁾، و أهل الجفاء من العرب يقولون: «ولم يكن كفوًا

له أحد» وكأهم أخروها حيث كانت غير مستقرة»⁽⁵⁰⁶⁾ فسبويه يتحدث في هذا النص عن تقديم

شبه الجملة (الجار والمجرور) على اسم كان وأخواتها؛ عناية به، أو تأخيره عنها، وذلك واضح في

قوله: إذا جعلت فيها مستقرًا (خيرًا يُقدَّر بالاستقرار).

وقد أدرك نحاتنا القدماء أهمية التقديم والتأخير، فعقدوا له أبواباً، تحدثوا فيها عمّا يجوز وعمّا لا

-المصدر نفسه، ص 97. 503

504 - الكتاب، ج1، ص 34.

- سورة الإخلاص: [الآية: 04] 505

506 - المصدر نفسه، ج1، ص 56.

يجوز، ووجهه، وأضره؛ كما بحثوا في تأثيره على تركيب الجملة، من حيث الإعمال أو الإلغاء،
ومن حيث التغيير الدلالي، نجد ذلك في كتب النحو جميعها،⁽⁵⁰⁷⁾

أما الجرجاني فقد وصف التقديم والتأخير بأنه باب كثير الفوائد والمحسن، له غاياته، التي تقود
إلى اللطائف والبديع، وهو الذي يعطي الشعر رونقه ولطفه.....⁽⁵⁰⁸⁾ وقال الزركشي: «هو أحد
أسباب البلاغة، فإنهم أتوا به على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام. ويقع في الكلام في
فصول من حيث المعنى»⁽⁵⁰⁹⁾

ويذكرنا مفهوم التقديم والتأخير بنظرية الأثر (Trace Theory)، التي يمكن تسميتها بنظرية
الاختزال والتحرك، حيث يوجد أثر لاسم الاستفهام في البنية العميقة في آخر الجملة؛ الذي
انتقل إلى مقدمة الجملة في البنية السطحية. وتحتل نظرية الأثر المكونات التحويلية وتركز في قاعدة
تحويلية واحدة هي حرك α (ألفا) (Move α)، والعنصر ألفا عنصر مجهول، وهو نظير الرمز
(س) في الرياضيات.⁽⁵¹⁰⁾

وإذا كان هذا ما يقرره صاحب النظرية التحويلية، فإنه يتشابه مع كثير مما قدّمه النحويون العرب
القدماء، في معالجتهم لتفسير الجمل في العربية، وبخاصة عند الجرجاني وهو ما سمّاه التقديم على نيّة

- انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص138، وابن جني: الخصائص، ج2، ص382-383.⁵⁰⁷

⁵⁰⁸- دلائل الإعجاز، ص 96.

3- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، دبت، ج3،
ص233.

⁵¹⁰- أسماء أحمد رشيد المومني: لسانيات تقابلية (الاستفهام بين العربية والإنجليزية)، دار الثقافة، 2007، ص 141.

التأخير.

وقد أراد الجرجاني بهذا التقديم أنّ العنصر المقدم يحمل معه كلّ السّمات النّحوية والدّلالية التي ورثها من العامل الذي كان يعمل فيه ثمّ ينتقل بها إلى مكان آخر على الرغم من أنّه لن يفقد مكانه الأول ذلك لأنّه سيكون مرتبطاً ومعلّقا به من خلال نظرية العامل والمعمول⁽⁵¹¹⁾.

وإذا تصفحنا النوع الثاني الذي ذكره الجرجاني فهو "التقديم لا على نية التأخير"، نجد هذا النوع يشبه التقديم الذي يجري في المكون المركبي من خلال القواعد التوليدية التي وضعها تشومسكي.

إنّ العنصر اللغوي المقدم هنا يختلف في سماته النحوية والدلالية عن تلك السمات التي يتمتع بها

العنصر اللغوي المقدم على نية التأخير، (والذي يجري في المكون التحويلي من خلال القواعد

التحويلية التي وضعها تشومسكي).⁽⁵¹²⁾ فقد دعا تشومسكي إلى التمييز بين التغيّرات في الجملة

التي تنجم عن تقديم أو تأخير موضع الكلمة في الجملة ولا تؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى بل

ترتبط فقط بخصائص أسلوبية، وبين تغيّرات أخرى في الجملة وتؤدي إلى تغيير جوهري في المعنى

تنجم عنه تحولات قواعدية مثله مثل الجرجاني.

ومن يستقرىء نظرية الجرجاني نستنتج أنّ هناك معمولات كثيرة تستطيع أن تتقدم على عواملها

ولكن ضمن ضوابط نحوية محدّدة تستند إلى مفهوم سيوييه في التعليق والتقدير والتمثيل، تلك

⁵¹¹ - انظر: الجرجاني (ت 471): العوامل المائة، طبعة استانبول 1924.

وانظر: مازن الوعر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، سورية، دمشق، ط1، 2001م، ص 129.

⁵¹² - المرجع نفسه، ص 129.

الضوابط التي يسميها تشومسكي Constraints on Rules of Binding and

(representation)⁽⁵¹³⁾

نستنتج مما سبق أنّ التقديم على نية التأخير عند الجرجاني يطابق الحفق (Scrambling) عند تشومسكي والتحويلين والذي يقر بالحركة ضمن ج محافظاً على الخصائص التركيبية والدلالية، وأنّ التقديم لا على نية التأخير يطابق التفكيك (Dislocation) الذي يُقرّ بالحركة من داخل ج إلى خارج ج؛ حيث العنصر المفكك يكون دائماً مرفوعاً سواء كان الموضع المصدر مجروراً أو منصوباً.

6-العامل النحوي والحذف والتقدير:

الحذف (Delete): عنصر من عناصر التحويل، فهو يعني النقص الذي يلحق الجملة النواة (البذرة) التوليدية الاسمية أو الفعلية، لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه من قبل المتلقي الذي يحصل فائدته الأساس منها، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التحويل، فإن سأل أحدهم قائلاً: من حضر؟ فيجيب: خالدٌ. فإن كلمة (خالد) في سياقها، تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي جملة، ولكنها جملة قد حُذفت ركن من أركانها، وهو (حضر). وقد حُذفت الفعل هنا لقصد الإيجاز وهو الغرض من التحويل.⁽⁵¹⁴⁾ وهذا الإيجاز

- المرجع السابق، ص105. 513

514- خليل أحمد عميرة: في نحو اللغة وتراكيبها، (منهج وتطبيق)، ص 134.

اقتضاه المقام، أو القرينة الحالية المقامية كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽⁵¹⁵⁾ أي أهلها؛ وكقوله أيضاً: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾⁽⁵¹⁶⁾ أي تناولها؛ لأنَّ الحكم الشرعي إنّما يتعلق بالأفعال، دون الإجمام⁽⁵¹⁷⁾

مثل التحويليون لهذه الظاهرة بالمعادلة الآتية: أ + ب ← ب + ج .

أي أنّ البنية العميقة التي تتكون من (أ + ب)، أصبحت (ب) فقط في البنية السطحية. والطريقة التي يُقدمها النحو التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف شبيهة بما قدمه النحو العربي، وما يسمّيه التحويليون بقواعد الحذف الإجمالي شبيهة بما سمّاه نحاة العرب القدماء بالحذف الواجب حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويًا إذا ظهر المحذوف المقدّر في الكلام أي في بنية السطح على حدّ تعبير التحويليين ومثال ذلك في العربية وجوب حذف الخبر إن كان المبتدأ مشعرًا بقسم؛ أي إذا دلّ على المبتدأ المحذوف جواب القسم نحو: في ذمتي لأنصفن المظلوم، والبنية العميقة للمبتدأ المحذوف هي قسم أو يمين أو عهد؛ وبذلك تكون الجملة الاسمية "في ذمتي قسم أو يمين أو عهد لأنصفن المظلوم."⁽⁵¹⁸⁾

تناول النحاة القدماء هذه الظاهرة (الحذف) بالدرس، ومثال ذلك ما تناوله سيبويه تحت باب ما يكون في اللفظ من الأغراض، فقال: «اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير

- سورة يوسف: [الآية: 82] ⁵¹⁵

- سورة المائدة: [الآية: 03] ⁵¹⁶

4- الإمام الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص291.

518- شرح الأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 328-329.

ذلك، ويحذفون ويعوضون، فمما حُذف، وأصله في الكلام غير ذلك لم يكن، ولا أدري، وأشبهه ذلك»⁽⁵¹⁹⁾ وهذا العنوان عند سيوييه «بدلّ على أنّه يعدّ الحذف عارضا يعرض في الكلام، وأنّ الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعا، وما نراه شبيها بما يقرره التحويليون من وجود بنية عميقة ترتبط بالمعنى، ووجود ما يسمى بجملة البذرة (The kernel sentence)»⁽⁵²⁰⁾. أي الجملة الأساس(البسيطة) في النحو العربي (العلاقة الإسنادية).

عقد ابن جني بابا (في شجاعة العربية) قال: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»⁽⁵²¹⁾.

وقد تفتن النحاة العرب الأوائل إلى ظاهرة الحذف، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المتعسف.⁽⁵²²⁾ وبإمكان أيّ كان أن يقف على هذه الحقيقة خاصة في تلك الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في القرآن الكريم وكلام العرب (شعرا أو نثرا).⁽⁵²³⁾

⁵¹⁹ - الكتاب، ج1، ص 24-25.

⁵²⁰ - طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي الحديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص 19.

⁵²¹ - وقد خص ابن جني حديثه في هذا الباب بقضية أو ظاهرة الحذف وهو أعلى مراتب الاقتدار الذي توصف به العربية لأن المحذوف مستقر في غرائز أهل العربية. انظر: الخصائص، ج2، ص 360.

⁵²² - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 150.

⁵²³ - انظر: مختار عطية، الإجاز في كلام العرب ونص الإعجاز: دراسة بلاغية، دار المعرفة الجامعية، دط، 1997م، ص 272-414، ونصر الدين إبراهيم، وجوه الإعجاز في الخطاب الاسلوبي والمعرفي للقرآن الكريم، مطبعة الجامعة الإسلامية، ماليزيا، دط، 2002م، ص 92.

تنبّه القدماء لدور السياق في تحديد المحذوف، ورأوا أنّ دليل الحذف نوعان: أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حالي ومقامي، والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفته النحويون لأنه إنّما عرف من جهة الصناعة.⁽⁵²⁴⁾

ويمكن أنّ نثبت ما قاله هؤلاء من حديثنا عن السياق اللغوي، حيثُ تتناول مجموعة أمثلة يتضح فيها دور السياق في تفسير المحذوف:

مثال النوع الأول: قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾⁽⁵²⁵⁾.

إنّ موضع الحذف بين الفعل "قالوا" وكلمة "خيرا"، حيث يمكن تقدير المحذوف من السياق، ماذا أنزل ربكم؟ قالوا خيرا، أي قالوا: أنزل ربنا خيرا.⁽⁵²⁶⁾

ومثال النوع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾⁽⁵²⁷⁾ إنّ التقدير: ولكن كان رسول الله؛ لأنّ ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخول الواو لأنّه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما نقول "وما قام زيد وقام عمرو"⁽⁵²⁸⁾.

ويقصدُ النحاة والعلماء بالحذف "حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابي، أو هو إسقاط صيغ-

⁵²⁴-انظر: ابن هشام: المغني ج2، ص694.

⁵²⁵- سورة النحل [الآية:30].

- ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 214. ⁵²⁶

- سورة الأحزاب: [الآية 40] ⁵²⁷

- ابن هشام: المغني، ج2، ص695. ⁵²⁸

ألفاظ- داخل التركيب في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ التي يرى النحاة أنّها محذوفة تلعب دوراً في التركيب في حالي الذكر والإسقاط، وهذه الصيغ يُفترض وجودها نحوياً لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد، ثم هي موجودة ويُمكن أن تكون موجودة في مواقف لغوية مختلفة.⁽⁵²⁹⁾ ويكثر الحذف والتأويل عند سيبويه، منها حذف الفعل وبقاء عمله، فأدوات النداء عنده ليست هي العاملة في النداء، وإنما العامل هو الفعل المحذوف إذ التقدير في مثل: يا عبد الله، أدعو عبد الله.⁽⁵³⁰⁾

كما قاموا بحذف العامل في التحذير والإغراء والمنصوب على الاختصاص⁽⁵³¹⁾.

والحذف وارد بكثرة في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾⁽⁵³²⁾ فالجملة الاسمية "طاعة" محولة بحذف المبتدأ، وبنيتها العميقة "أمرى طاعة" وقد يكون الخبر هو المحذوف، فتكون بنيتها العميقة "طاعة وقول معروف أمثل" وفي كلا الحالتين يلاحظ أنّ الجملة الاسمية محولة بالحذف، فالبنية العميقة التي ينشدها المنتحي سمّت كلام العرب تكون تبعاً لتصور المعنى وتحديدته لأنّ العمل الوصفي التفسيري هو الذي كان ينشده سيبويه⁽⁵³³⁾.

ومنه قول العرب: «أهلك والليل كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يُدركه

- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص200.⁵²⁹

⁵³⁰- الكتاب ج2، ص182-183.

- انظر: ابن عصفور الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق صاحب أبو جناح، ج2، ص407.⁵³¹

⁵³²- سورة محمد: [الآية:21].

- الكتاب، ج1، ص141.⁵³³

الليل، والليل محذر منه»⁽⁵³⁴⁾. فكلمة "أهلك" مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره "بادر"

وقد قدر سببويه العامل النحوي المحذوف انطلاقا من استكناه المعنى الذي يتمركز حول التحذير.

كما أكثر سببويه من صور حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوبا وهو إنما يجب إذا جاء

بدلا من فعله كقولهم في الدعاء له: «سقيا ورعيا لك» أي "سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا".

و«هنيتا مرينتا» أي "هنأه ذلك هنيتا مرينتا" فاختزل الفعل لأنه بدلا من اللفظ

بقولك هنأك.⁽⁵³⁵⁾ وقولهم في «حمدا وشكرا»⁽⁵³⁶⁾ أي "أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا"

و«سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله»⁽⁵³⁷⁾ أي سبحان الله تسبيحا وفعله أسبح الله تسبيحا

و"معاذ الله" أي "عياذا بالله" ونصب على "أعوذ بالله عياذا" و"عمرك الله" كأنتك قلت "عمرتك

عمرا" فصارت "عمرك" منصوبة بفعل محذوف.

وبجانب ذلك رأوا أن الحذف أفصح من الذكر وأزيد للإفادة، فيرى عبد القاهر الجرجاني أنه:

«باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر

أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة»⁽⁵³⁸⁾.

مما سبق يمكننا القول إن علماء العربية قد سبقوا علماء الدرس اللساني الحديث في دراسة ظاهرة

⁵³⁴- المصدر نفسه، ج1، ص 275.

⁵³⁵- المصدر السابق، ج1، ص 316-317.

⁵³⁶- المصدر نفسه، ج1، ص 318.

⁵³⁷- المصدر نفسه، ج1، ص 322.

⁵³⁸- دلائل الإعجاز، ص 121. (إن نظرة البلاغيين للحذف نظرة جمالية دلالية، وليست نظرة إلى كم التركيب أو قصره أو طوله أو إلى العامل والمعمول أو تقدير المحذوف)

الحذف دراسة عميقة، ويكاد شرحهم المستفيض لكل ما رأوه من حذف في العربية يوحي بفكرة (البنية العميقة) عند التحويلين بل إنّ الطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي نفسها التي قدمها النحو العربي.⁽⁵³⁹⁾

7-العامل النحوي والزيادة:

الزيادة Addition : ويرمز لها رياضياً بالقانون الآتي: $A \rightarrow A+B$.

ونصها هو أن (أ) تتحول إلى (أ+ب) حيث (ب) غير متضمنة في (أ) أي أن (ب) عنصر زيادة. ويقصد بالزيادة الكلمات التي تدخل على التركيبات النظامية أو على التراكيب الجمالية التي لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد لونا من ألوان الزخارف Trapping.⁽⁵⁴⁰⁾

وبعبارة أخرى هي عنصر من عناصر التحويل وما يضاف للجملة النواة من الكلمات، يعبر عنه النحاة بـ"الفضلات" أو "التمات" أو التكملة⁽⁵⁴¹⁾ وغيرها، يضاف إلى الجملة الأصل لتحقيق زيادة في المعنى، فكل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى، فمثلاً: (حضر محمد) جملة توليدية فعلية وعند إضافتنا كلمة (باسمًا) تغيرت الجملة من توليدية فعلية إلى تحويلية فعلية، تمثل الأولى بنية سطحية وتمثل الثانية بنية عميقة، وهكذا تحولت الجملة من معنى إلى معنى آخر وهو بيان حال

⁵³⁹- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص 149، 152.

⁵⁴⁰- المرجع السابق، ص 152.

2- السيوطي(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1413هـ-1992م، ج3، ص7.⁵⁴¹

محمد عند الحضور. (542)

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة الزيادة في الجملة، وأشاروا إلى أن ما يزداد في الكلام ويضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه⁽⁵⁴³⁾ أي أنّ الزيادة يمكن الاستغناء عنها دون أن تحدث خللاً في التركيب؛ ويقول ابن يعيش في تفسير ما قال به الزمخشري (ت 538هـ): «يريد بالصلة أنّها زائدة، فبقاؤها وعدمه لا يؤثر في معنى الجملة، كقولك: ما إن رأيت زيداً والأصل ما رأيت ودخول إن صلة أكدت معنى النفي»⁽⁵⁴⁴⁾. والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين وجملة الحروف التي تزداد هي "إن وأنّ وما ولا ومن والباء"⁽⁵⁴⁵⁾ كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾⁽⁵⁴⁶⁾. يقول الفراء: "رفعت (هي) ب(نعما) ولا تأنيث في (نعم) ولا تثنية إذا جعلت (ما) صلة لها فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من حبذا، ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول: عما قليل آتيك؛ فهو يقصد هنا بالحشو أنّ (ما) لا تكف (نعم) عن العمل"⁽⁵⁴⁷⁾؛ لأنّ رفع (هي) (بنعم) دليل على أثر نعم في (هي) أنّ (ما) زائدة. وقد صرح ابن جني من أنّ معنى الزيادة "أنّها إنّما جيء بها توكيداً للكلام، ولم تحدث معنى."⁽⁵⁴⁸⁾

542- خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 96.

543- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص 153.

544- ابن يعيش: شرح المفصل، ج 8، ص 128.

- المصدر نفسه، ج 8، ص 128.⁵⁴⁵

- سورة البقرة: [الآية: 271].⁵⁴⁶

- الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، 1983م، ج 1، ص 57-58.⁵⁴⁷

-سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 150.⁵⁴⁸

كما في قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾⁽⁵⁴⁹⁾؛ من أن "ما" هنا لغو في أنها لم تُحْدِثْ إِذْ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن يجيء من العمل، وهو تأكيد الكلام.⁽⁵⁵⁰⁾ وتقديره فبنقضهم وكما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾⁽⁵⁵¹⁾ وكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽⁵⁵²⁾ فهي تفيد في تقوية المعنى المراد وتوكيده.

فالزيادة إذن نوعان: زيادة تبطل العمل مع بقاء المعنى وأخرى لا يُراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقياً، نحو: ما جاءني من أحد؛ فزيادة (من) هنا للتوكيد مع بقاء جرّها ومما يهمل عند زيادته ولم يبق له عمل، كما في قول العرب: لا أبا لك - على رأي بعض النحويين - وذلك بزيادة اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه.⁽⁵⁵³⁾

ويرى السيوطي (ت 911هـ) أن الزيادات تكثر في الحروف وتقل في الأسماء والأفعال، وأن لهذه الزيادات وظيفة بلاغية؛ لأنّ الزيادات في المباني تشكل زيادات في المعاني، فحذف الزيادة يحافظ على تمام الكلام لكنّه لا يحافظ على المعنى البلاغي الذي جاءت لأجله الزيادة.⁽⁵⁵⁴⁾

ولعل المقصود بزيادتها من ناحية تركيبية، وهذا يبدو جلياً من منظور تحويلي، إذ بحث التحويليون

- سورة النساء: [الآية:155].⁵⁴⁹

- سيبويه، الكتاب، ج1، ص92.⁵⁵⁰

⁵⁵¹- سورة النساء: [الآية:79].

⁵⁵²- سورة الشورى: [الآية:11].

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص150.⁵⁵³

⁵⁵⁴- الإتيان في علوم القرآن، ج2، ص173.

عن الجزء الأساسي أو المركزي في الجملة (Kernal sentence) ثم بدأوا بعد ذلك يبحث ما يطرأ على هذا التركيب من خلال قواعد أو عناصر التحويل من ترتيب وحذف وتضييق وزيادة، وتوسيع وإحلال.⁽⁵⁵⁵⁾

عالج تشومسكي الزيادة والإضافة في إطار البحث عن العلاقة بين الجمل الأصولية والجمل المحولة عنها؛ أي الجمع ، فالزيادة ضد الحذف وهي تقوم على إدخال مقاطع جديدة على الجملة فالاسم الموصول مثلاً يقوم بضم الجملة الفرعية إلى الرئيسية.⁽⁵⁵⁶⁾ ولكن الزيادة عند القدماء تتسع لتشمل كل زيادة على الجملة التوليدية وهذا يفسر الكثير من الأبواب النحوية عندهم كدخول الأفعال الناقصة على الجمل الاسمية والحروف الناسخة وأفعال المقاربة والشروع والرجحان، وأدوات التوكيد وغيرها، وحقيقة الأمر أنّ مفهوم الزيادة عند التوليديين يماثل مفهوم الفضلة عند نحاة العربية، وقد عدّ بعض الدارسين الزيادة بمفهومها العربي ضمن هذه القاعدة.⁽⁵⁵⁷⁾

ويذكر التوليديون أوجهاً كثيرة للزيادة منها الزيادة بالنفي.⁽⁵⁵⁸⁾ وذلك بإدخال إحدى أدوات النفي (not, un) على الجمل الإنجليزية، وفي العربية الكثير من أدوات النفي هي (ليس، وما، ولا، ولات، وإن، ولن، ولم، ولما، وكلا)،⁽⁵⁵⁹⁾ والنحاة يرون بعضها مختصاً بالجمل الاسمية وبعضها

⁵⁵⁵ - حليلة أحمد عميرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 235.

- انظر: ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتب، ط1، 1981م، ص111.⁵⁵⁶

- انظر: رفعت كاظم السوداني، المنهج التوليدي والتحويلي (دراسة وصفية تاريخية)، ط1، ص2009م، ص138.⁵⁵⁷

- تشومسكي، البنى النحوية، ص83.⁵⁵⁸

- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص264 وما بعدها.⁵⁵⁹

يختص بالجمل الفعلية، ومنها ما يدخل الأسماء والأفعال، إلا أنّ المبدأ العام واحد وهو دخول أدوات النفي على الجمل المثبتة فتصيرها منفية.

7- العامل النحوي والتعليل:

يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصّرف.⁽⁵⁶⁰⁾ فالهدف من دراسة العلة هو البحث عن العلاقات التي تربطها بالمسائل اللغوية كالإعراب، والعامل، والحكم النحوي، وتبين نوع التعليل وأسبابه ومظاهره وأهميته في النحو العربي، وتبرير المقولات النحوية ودلالاتها.⁽⁵⁶¹⁾

ولعل الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من جعل العلة اجتهادا من النحوي فقد روى الزجاجي عن بعض شيوخه: «أنّ الخليل بن أحمد -رحمه الله- سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بها عندي أنّه علة لما علته منه، فإن أكن أصبث العلة فهو الذي التمس،... فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»⁽⁵⁶²⁾.

⁵⁶⁰- انظر: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2011، ص 105.

⁵⁶¹- دليّة مزوز: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: دراسة تحليلية نقدية، ص 120.

⁵⁶²- أبو القاسم الزجاجي(337هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ-1979م، ص 65-66.

إنّ كتاب سيبويه أول كتاب اهتم بالعلة النحوية اهتماماً كبيراً وأكثر من ذكرها بعد كل حكم نحوي إذ تكاد لا تخلو مسألة من مسائل الكتاب من التعليل. تقول الدكتورة خديجة الحديثي: " نجد الكتاب مليئاً بالتعليقات المتتابعة الأصيلة بحيث لا تكاد تمر مسألة أو حكم إلا ويعلل."⁽⁵⁶³⁾ وقد عمد سيبويه في كتابه إلى التعليل لتفسير جل الأنظمة النحوية التي يرصدها، فإذا وجد أنّ في المسألة أمر غامض، فإنّه يتّبعه بالتعليل والتمثيل ليتضح الغرض ويتبيّن المقصود، ونجده وهو يشرح طريقة التعليل، إذ يقول: «وقال هو مَيّ مَقْعَدَ الإِزَارِ، فأجرى هذا مجرى قولك: هو مني مكان السارية، وذلك لأَنَّها أماكن، ومعناها هو مني في المكان الذي يقعد فيه الضرباء، وفي المكان الذي نيط به الثريا، وبالمكان الذي ينزل به الولد، وأنت مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة، وبالمكان الذي يُعَقَدُ عليه الإزار، فإنّما أراد هذا المعنى ولكنه حذف الكلامَ وجاز ذلك كما جاز دخلتُ البيتَ وذهبت الشامَ، لأنّها أماكن وإن لم تكن كالمكان.»⁽⁵⁶⁴⁾ وقد حرص سيبويه في كل (الكتاب) أن يأتي تعليله مشفوعاً بالحجج العقلية، والتمثيل والتحليل ليصل مع القارئ إلى رصد الأحكام النحوية عن طريق الاستقراء.

أما الزجاجي (ت 237هـ) فقد قسم العلل إلى ثلاث: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية، "فالحرف (إنّ) نصب زيدا في قولنا (إنّ زيدا قائمٌ)، لأن كذلك علمناه ونعلمه، فهذه هي العلة الأولى، وأما الثانية فإنّ (زيداً) انتصب بالحرف (إنّ) تشبيها لها بالفعل، والعلة الثالثة في بيان أوجه

- خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص 187. ⁵⁶³

⁵⁶⁴ - الكتاب، ج1، ص 414.

المشابهة بين (إنّ) والفعل»⁽⁵⁶⁵⁾.

وقد أطلق ابن مضاء على هذه الأنواع من العلل اسم العلل الأولى والثواني والثالث، وقد قبل العلل الأولى بينما رفض العلل الثواني والثالث، كما فرق بين الأولى والثواني إذ يقول: «والفرق بين العلل الأولى والعلل الثواني، أنّ العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة»⁽⁵⁶⁶⁾.
أما العلل الثالث فقد دعا إلى إسقاطها من الدراسات النحوية، لأنّه ليس في تلك التعليقات - حسب تصوره - فائدة في ضبط الألسن؛ وإنما هي عملية فيها تعقيد وتمحّل يُكدّ الأذهان ويتلف المقصد⁽⁵⁶⁷⁾.

وقد نقد التمحل في التعليل، كثرة من الباحثين المحدثين انضوى نقدهم في معظمه تحت لواء تيسير الدراسة النحوية، حيث دعوا إلى تنقية النحو من العلل الثواني والثالث وما يليها، والتي من شأنها إضاعة الجهد والوقت في عبث لفظي لا عناء فيه، بل فيه كل العناء، وكان من الواجب توجيهها إلى إصلاح نحوي مفيد، وعمل مثمر.⁽⁵⁶⁸⁾

كما وجه الوصفيون نقدا لادعا للنحو العربي لأنّه متأثر بالمنطق، وأكبر مظهر من مظاهر هذا

⁵⁶⁵ - الإيضاح في علل النحو، ص 64-65 (بتصرف).

⁵⁶⁶ - ابن مضاء القرطبي: كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، دبت، ص 35-37.

- المصدر نفسه، ص 37-38.⁵⁶⁷

⁵⁶⁸ - دليلة مزوز: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، ص 120.

التأثر اهتمام التفكير اللغوي القديم بنظرية العامل، التي من خلالها يمكن معرفة الصلة الكامنة وراء الظواهر النحوية، فجعل الله عقلا يفسر الظواهر والقواعد النحوية، في حين أنّ النحو الوصفي - في إطار علم اللغة الحديث- يهتم بتقرير الحقائق اللغوية ويفسرها في إطار ظواهر اللغة نفسها دون فرض القواعد أو اللجوء إلى ظواهر غير لغوية لتعليل القاعدة.⁽⁵⁶⁹⁾

والحقيقة أنّ الخليل في نصه السابق لا ينأى عن المنهج الوصفي، الذي يرى في التعليل اليسير تمكيناً لربط الظواهر في صورة تجسد ملامحها، حتى تبدو صورة مترابطة غير مفككة أو متكلفة⁽⁵⁷⁰⁾ وقد عبّر الزجاجي عن هذا النوع من العلل التعليمية.

ولما كانت غاية المدرسة التوليدية المعاصرة تجاوز حدود الوصف الظاهري للعبارة كما رسمته المدارس الوصفية قبلها إلى معرفة ما قام به في عقول (المتكلمين) كما كان ذلك أيضاً غاية الخليل وسيبويه من رواد النحو الأوائل، عنيت هذه المدرسة اللغوية الحديثة بالعلل النحوية على النحو الذي ذكره الخليل في عبارته السابقة.⁽⁵⁷¹⁾ فقد دعت إلى ضرورة التعليل والتفسير في عملية التحليل، فتشومسكي يؤمن بأنّ تناول المادة اللغوية بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازياً لحقيقتها

⁵⁶⁹ - محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001م، ص95.

وانظر أيضاً في هذا الموضوع: إبراهيم السامرائي: النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ = 1995م، ص22 وما بعدها، وكمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص153.

- حليلة أحمد عمارة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ص87.⁵⁷⁰

⁵⁷¹ - محمد سعيد صالح ربيع الغامدي: اللغة والكلام في التراث العربي، الكويت، عالم الفكر، مج 34، ع3، مارس 2006، ص79.

في العقل⁽⁵⁷²⁾ فالبنية السطحية للجملة قد يكون لها بنية عميقة فيها عناصر أساسية غير متحققة في البنية السطحية فيصبح تجاوز الوصف بالتقدير مطلباً علمياً له ما يسوغه.⁽⁵⁷³⁾ ففي جملة " كُسِرَ الزجاجُ " يحكم العقل بدهاة بوجود فاعل حقيقي محذوف كما يحكم أنّ الفعل (أعطى) والفعل (اتقى) في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾⁽⁵⁷⁴⁾ يتضمن مُعْطِياً ومُعْطَى له، ومُتَّقِياً ومُتَّقِىً منه وقد حذفت هذه اللوازم لغرض ما.⁽⁵⁷⁵⁾ فمفهوم التفسير في النظرية التوليدية التحويلية مفهوم حديث قريب من مفهوم التعليل في النحو العربي، حيث أنّهما يتفقان في سعيهما إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغوية نحو تفسيرها تفسيراً علمياً، فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة.⁽⁵⁷⁶⁾

إنّ الملاحظات التي سجلها اللغويون المحدثون بعضها أصاب، وبعضها مجرد وجهة نظر، لأنّ المتأمل لقواعد النحو العربي يظهر له أنّ أحكام النحو العربي وقواعده لم تكن كلها تأويلاً أو تقديراً أو تعليلاً، وإنّما كانت تسير وفق استعمال العرب المطرد في كل ظاهرة نحوية. وتتكرر في كتاب سيبويه عبارات تدل على ذلك، مثل قوله: «فأجره كما أجرته العرب واستحسن»⁽⁵⁷⁷⁾

⁵⁷² - تشومسكي: اللغة والعقل، ترجمة بيداء علي العكاوي، مراجعة سليمان داوود الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996م، ص 12.

⁵⁷³ - حسن خميس الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ص 237.

-سورة الليل: [05] ⁵⁷⁴

- المرجع نفسه، ص 237. ⁵⁷⁵

- المرجع نفسه، ص 32. ⁵⁷⁶

⁵⁷⁷ - الكتاب، ج2، ص 124. وانظر: محمد محمد داوود: العربية وعلم اللغة الحديث، ص 171.

وفي الأخير لو توقف الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما عند الوصف دون التعليل لكان عملهم أقرب إلى عرض مادة اللغة منه إلى النحو، ولجعلوا الأسس التي بنوا عليها قواعدهم مجهولة مبهمّة، علينا نحن أن نجهد في التوصل إليها.⁽⁵⁷⁸⁾ فالتعليل جزء مهم في الوصف لأنّ اللغوي لا بدّ من أن يقدم لنا تعليلاً وتفسيراً وإلا فما جدوى من الوصف.

⁵⁷⁸ - الغامدي: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، ص 80.

الفصل الخامس: موقف المحدثين من نظرية العامل والربط العملي

- - تعريف العامل:
- لغةً :
- اصطلاحاً :
- - ابن مضاء وثورته على العامل النحوي.
- - موقف المحدثين من العامل النحوي.
- 1- موقف المحدثين من العامل في ضوء التراث النحوي العربي.
 - أ - المعارضون للعامل النحوي.
 - ب - المؤيدون للعامل النحوي.
- 2 - موقف المحدثين من العامل النحوي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية.

تمهيد:

لم تحظ نظرية من النظريات بمثل ما حظيت به نظرية العامل في النحو العربي من دراسات وأبحاث، ذلك أنّ العامل هو المحور الرئيس الذي تأسست عليه قضايا النحو ومباحثه، فقد ظلّ بقوانينه وضوابطه القاعدة المحكمة والعاصمة من الزلل.

وظهرت فكرة العامل هذه في النحو العربي بعد استقراء النصوص ووصف أصولها وقواعدها، حيث لاحظ النحاة أنّ الأحوال الإعرابية وعلاماتها ظواهر طارئة على الكلم حادثة فيه ليست من أصلها ولا هي جزء منها، ولذا فلا بدّ من البحث عمّا يسببها ويحدثها، وهكذا توصلوا بعد تفكير طويل إلى نظرية العامل.⁽⁵⁷⁹⁾

تعريف العامل: لغةً واصطلاحاً

العوامل في اللغة جمع " عامل " ويعود في جذوره إلى العين والميم واللام،⁽⁵⁸⁰⁾ والعمل بفتح العين والميم مصدر عَمِلَ يَعْمَلُ، وهو المهنة، والفعل والعمل واحد ويجمع العمل على أعمال،⁽⁵⁸¹⁾ وذكر الفيروز آبادي أنّ قولهم: « عَمَلَ الشيء في الشيء بمعنى أحدث نوعاً من الإعراب ». ⁽⁵⁸²⁾

⁵⁷⁹- كريم حسين الخالدي، أصالة النحو العربي ، دار صفاء، عمان، ط1، 1425هـ-2005م، ص 145.

⁵⁸⁰- انظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي، تحقيق وتقديم وتعليق البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دبت، ص73.

⁵⁸¹- انظر: الفيروز آبادي، قاموس المحيط، ضبط وتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ، ج5، ص22، (باب اللام، وفصل العين)، والسيد محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار البيان، بنغازي، دار صادر، بيروت، 1966م، ج8، ص34.

⁵⁸²- انظر: الفيروز آبادي، قاموس المحيط، ج5، ص22، (باب اللام وفصل العين).

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّ العامل في اللغة من يعمل على الدوام، وإن قلّ.⁽⁵⁸³⁾ ويطلق

العامل على من يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ويطلق كذلك على من يستخرج الزكاة

وهو الساعي الذي يأخذ الصدقات من أربابها.⁽⁵⁸⁴⁾ ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾.⁽⁵⁸⁵⁾

العامل في الاصطلاح:

عرّف الجرجاني العامل بأنّه «هو الكلمة الملفوظة أو المقدرّة التي تملك القدرة على التأثير في

الكلمات التي تقع بعدها، من الناحيتين الشكلية والإعرابية، أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة

على وجه مخصوص من الإعراب».⁽⁵⁸⁶⁾

وعرّفه ابن الحاجب (646هـ) بأنّه: «ما به يتقوّم المعنى المقتضى»⁽⁵⁸⁷⁾ وفسره الرضيّ بقوله: «مّا

يحصل بواسطته في ذلك الاسم المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو

مضافا إليه العمدة والفضلة».⁽⁵⁸⁸⁾ أي أنّ المعنى المقتضى -بصفة عامة- هو الوظيفة النحوية التي

تقوم بها الكلمة من فاعلية أو مفعولية أو إضافة.

⁵⁸³ - انظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول العربية، ص73.

⁵⁸⁴ - ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ج9، ص400، مادة (ع.م.ل).

⁵⁸⁵ - سورة التوبة [الآية:60].

⁵⁸⁶ - الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، شرح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، دبت، ص148.

⁵⁸⁷ - انظر: شرح الكافية، ج1، ص25.

⁵⁸⁸ - المصدر نفسه، ج1، ص25.

من التعريفين السابقين يتبين لنا أنّ النحاة أجهوا في تعريف العامل اتجاهين:

الأول: تعريف العامل بذكر ما يحدثه من أثر على المعمول دون الإشارة إلى المعنى.

الثاني: تعريف العامل بذكر ما يحدثه من أثر لأجل المعنى.

وقد قسّم النحاة العامل قسمين: عامل لفظي وعامل معنوي، أمّا العامل اللفظي فمثاله الفعل

الذي يعمل الرفع في الفاعل وحرف الخفض أو الجر الذي يعمل الجر في الاسم.

وأما العامل المعنوي فمثاله الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند جمهور البصريين وفي المبتدأ

الخبر عند طائفة منهم، ومثاله أيضا تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم فإنه يعمل الرفع في

الفعل المضارع. (589)

وإذا كان جمهور النحاة يؤمنون بنظرية العامل ويرمون من يرفضها عن قوس واحدة، فإنهم تباحثوا

كثيرا في العامل وتحديده، واختلفوا على مذاهب شتى أصلها الاتفاق على نظرية العامل، ولعلّ

سبب الاختلاف أنّ النحاة -فيما يبدو- تجاوزوا الاتفاق على قانون يرشد إلى العامل في

المعمول. (590)

لقد اختلف النحاة في العامل، إمّا مؤثر حقيقة وأنّ تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف في

أواخر الكلمات، وهذا هو المشهور والشائع في كتب النحو، وإمّا أنّه علامة وأمانة فحسب، وفي

589- انظر: أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو التسيير: دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ-

1984م، ص41-42.

590- حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء-التحليل-التفسير، دار الشروق، عمان، ط1،

2002م، ص212.

ذلك يقول ابن الأنباري: «العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محلّ الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء... وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً»،⁽⁵⁹¹⁾ فصفة العامل هنا قاصرة عليه، إنّه إشارة إلى العمل لكنّه غير مؤثر بنفسه⁽⁵⁹²⁾.

وعلى هذا يبني الرضّي تصوّره للعامل على أنّه مجردّ علامات وأمارات، وليس مؤثراً حقيقياً كالإحراق للنار، والإغراق للماء والقطع للسياف - كما يذكر ابن الأنباري - وبموجب ذلك لا تلزم رتبة التقدّم للعامل كون المؤثر تابع لما يؤثّر فيه، يقول الرضّي: «إنّ العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلزم تقدّمه على أثره، بل هو علامة»⁽⁵⁹³⁾، وبذلك ينفي وجوب تقدّم العامل على معموله.

ويرى فريق آخر أنّ ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له مطلقاً، والعامل الحقيقي هو المتكلم، وهذا رأي ابن جنّي وقد عبّر عنه قائلاً: «إنّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائمًا، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر

⁵⁹¹ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص47.

⁵⁹² - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص200.

⁵⁹³ - رضي الدين الأسترآبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص66.

والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي؛ لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا واضح»⁽⁵⁹⁴⁾. فابن جني يرفض فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده وسار على منهجه، ولكنّه لم ينكر وجود العامل في اللغة، وهو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة؛ الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلاّ لأمر تعليمي، وهذا ما أوضحه الرضيّ في شرحه الكافية قائلا: «فالموجدُ لهذه المعاني هو المتكلم والآلة: العامل، ومحلّها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها - كما تقدّم - فهذا سمّيت الآلات عوامل»⁽⁵⁹⁵⁾.

ورغم ذلك فإنّ ابن جني والرضي، نراهما يطبقان نظرية العامل تطبيقاً يدل على عقلية فذة في مختلف الأبواب والمسائل النحوية التي عرضا لها في مؤلفاتهما.

ويرى آخرون أنّ العامل ليس اللفظ ولا المتكلم وإنّما هو الله سبحانه وتعالى وهذا رأي ابن مضاء الأندلسي.⁽⁵⁹⁶⁾

وإذا كان النحاة يرون في العوامل ألفاظاً مؤثرة فإنّهم يرون في المعمولات ألفاظاً متأثرة، فإذا رأوا في اللغة معمولات بلا عوامل اضطروا إلى الاعتراف بوجود عوامل خفية لها تأثير ظاهر، أو رأوا عوامل

⁵⁹⁴- ابن جني، الخصائص، ج1، ص109-110.

⁵⁹⁵- الأسترآبادي، شرح الكافية، ج1، ص72.

⁵⁹⁶- ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص77-78.

بلا معمولات، اضطروا إلى القول بالحذف، أو التقدير ليسلم لهم ما فهموه من معنى العامل والعمل، ومن هنا اضطرت المنهج النحوي إلى: الحمل أو القياس أو التقدير.⁽⁵⁹⁷⁾ وهكذا لا يقرُّ للخلاف قرار في كثير من المسائل التي تحفل بها مطولات النحو مما جعل نظرية العامل متاهة لا يؤمل الخروج منها⁽⁵⁹⁸⁾، وقد توسَّع النحاة في أمر هذه العوامل وتفصيلها إلى حدِّ دخله الجدل الفلسفي والتمحُّل التأويلي.⁽⁵⁹⁹⁾

• ابن مضاء القرطبي وثورته على نظرية العامل النحوي:

ارتضى النحويون القدماء بما قدموه وأجمعوا عليه ولم يخرج عن هذا الإجماع (فيما أعلم) سوى ابن مضاء القرطبي (ت592م)، صاحب الكتاب المشهور "الرد على النحاة" وأخطر ما في هذا الكتاب هو دعوة صاحبه إلى إلغاء نظرية العامل، الأساس والركن الركين الذي بنى عليه النحاة القاعدة النحوية.

لقد رفض ابن مضاء فكرة العوامل سواء أكانت لفظية أم معنوية لاستغناء النحو عنها - حسب زعمه - وبيان فسادها، إذ يقول في كتابه: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعاؤهم أنّ النصب

⁵⁹⁷- المصدر السابق، ص136.

⁵⁹⁸- علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، تقديم عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1423هـ-2003م، ص249.

⁵⁹⁹- عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص357.

والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمرًا) أنّ الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمر، إنّما أحدثه ضَرْبٌ... وذلك بيّن الفساد».⁽⁶⁰⁰⁾ وما عابه ابن مضاء هو صُلب نظرية العامل التي تعني أنّ كلّ حركة تحدث إلّا وقد كانت بسبب عامل من العوامل سبقها فأحدثها، سواء أكان هذا العامل لفظياً أم معنوياً، معتقداً أنّ ادعاءهم هذا إنّما هو خطأ أجمعوا عليه دون أن يستثني منهم أحداً.

وقال أيضاً في العوامل اللفظية: «أمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء...»⁽⁶⁰¹⁾

وبعد أن أنكر ابن مضاء على النحاة قولهم "إنّ العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب)"⁽⁶⁰²⁾. حاول أن يدعم رأيه بما يقوله ابن جنّي، والذي يذهب إلى أنّ العمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره.⁽⁶⁰³⁾

وعقب ابن مضاء على كلام ابن جنّي بقوله: « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره»⁽⁶⁰⁴⁾.

⁶⁰⁰ - ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص 24 وص 76-77.

⁶⁰¹ - المصدر السابق، ص 77-78.

- المصدر نفسه، ص 109.⁶⁰²

⁶⁰³ - ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 109-110.

ثم تابع قوله: «وهذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب أهل الحق، فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله

تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية». (605)

فهو بهذا يدعي أنّ العامل هو الله سبحانه وتعالى، وأنّ ابن جنّي على وفاق معه من هذا الجانب،

فهو يرى أنّ الفاعل الأول هو الله سبحانه وتعالى، ثم نقل ذلك إلى المتكلم فيقول بأنّه وإن كان

هو العامل فقد استمدّ قوته في العمل من الله تعالى.

هذا وقد اعتمد ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل على الحجج الآتية:

1- لا يمكن أن ينتسب إلى العامل النحوي عمل ما، لأنّ العوامل إمّا أن تكون عاملة

بالإرادة، كالإنسان والحيوان، وإمّا أن تكون عاملة بالطبع كالنار والماء، وعامل النحو لا يعمل

بالإرادة ولا بالطبع. (606) هذا كلام شديد لو أنّه كان وعظماً أو تأصيلاً لمسألة في العقيدة

والأصول، أمّا ميدان النحو وصنعتة فليس بشيء يستحق الذكر.

2- لا يمكن أن يكون العامل النحوي عاملاً، لأنّ أثره وهو الإعراب لا يحدث إلّا بعد

انعدامه، أي الانتهاء من نطقه، ف"زيد" لا ينتصب إلّا بعد أن تنعدم "إنّ" ذلك في قولنا (إنّ زيداً

قائم).

604- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 77.

605- المصدر نفسه، ص 77.

606- المصدر السابق، ص 78.

3- كما اتجه إلى تأثير العوامل النحوية في بناء النحو العربي، فرأى أنّها تفسد البلاغة، ولاسيما فيما يزعمه النحاة من العوامل المحذوفة في أبواب كثيرة كالتنازع والاشتغال والمنادى ومثل ذلك:

أ- تقديرهم متعلقات المجرورات نحو: زيد في الدار إذ يزعم النحويون أنّ (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار أو موجود في الدار.
ونحو: رأيت الهلال في السماء، إذ يعلقون (في السماء) بمحذوف تقديره كائناً أو موجوداً أو مستقراً في السماء.

ب- تقديرهم العامل في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربته، إذ يزعم النحويون أنّ (زيداً) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (ضربت)...

ج- تقديرهم العامل في باب التنازع، ومن ذلك أنّ جملة: "قام وقعد الزيدان" يقدرهما البصريون كآلآتي: "قاما وقعد الزيدان" على تعليق الزيدتين بالفعل الثاني، أمّا الكوفيون فيقدرونها كآلآتي: "قام وقعدا الزيدان" على تعليق الزيدتين بالفعل الأول...⁽⁶⁰⁷⁾

هذه هي الأدلة اللغوية التي اعترض بها ابن مضاء على تقدير العوامل، وهذه الاعتراضات - وإن لم يعبأ بها النحاة ولم يناقشوها في حينها - إلا أنّ في التراث النحوي ما يعدّ ردّاً قويا عليها.⁽⁶⁰⁸⁾

⁶⁰⁷ - المصدر السابق، ص98.

⁶⁰⁸ - عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص351.

للاطلاع على جوانب أخرى من الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى ابن مضاء، ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية ص 346-362.

كما أنّ ابن مضاء وعد بتأليف كتاب يُلغي فيه العامل، ويُقدّم صورة جديدة للنحو العربي ولكنه لم يفعل.⁽⁶⁰⁹⁾

هذا ولا يصح لابن مضاء الاستدلال بكلام ابن جني السابق - كما رأينا - لأنّ عدم إيراده هذا الكلام بتمامه أوهم القارئ أنّه في صالحه، ولكن حين يرجع إلى هذا الكلام في مصدره ويقف عليه، تظهر له أنّ مراد ابن جني هو تفسير نظرية العامل عند النحاة لا للردّ عليهم؛ فهو موافق لمنهجهم والدليل على ذلك أقواله المتفرقة في كتبه عن العامل؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر قوله "ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بكرّ، ورأيت بكرّاً، ومررتُ ببيكر، فإنّك إنّما خالفت بين الحركات والإعراب لاختلاف العامل".⁽⁶¹⁰⁾

وقد ذهب مهدي المخزومي إلى أنّ ما قام به ابن مضاء في دعوته لرفض العلل الثواني والثالث والعامل وغيرها ليس حدثاً جديداً وهو وليد المذهب الظاهري، وقيل هو وليد مذهب الكوفيين النحوي وتطبيقاته، حيث يقول: «فإذا كان ابن مضاء قد سلك هذا المسلك، فإنّما سلكه لأنّ النحو الكوفي كان قد عُرف في بيئات الدرس الأندلسية قبل أن يعرف الدرس البصري فيها، وإن دعا ابن مضاء إلى إبطال القياس والعلل الثواني والثالث، وإلغاء التقديرات، فذلك أنّ النهج الكوفي الذي عرفه قد لقي قبولاً عنده وصادف هوى في نفسه واتفقاً مع مذهب الظاهريين الذي

⁶⁰⁹ - بكرى عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1402هـ-1982م، ص134.

⁶¹⁰ - انظر: ابن جني، المنصف، ج1، ص4.

كان ابن مضاء يمثله أتم تمثيل»⁽⁶¹¹⁾ ومما لا ريب فيه أنّ هذه الدعوة التي ذكرها ابن مضاء دعوة

قاسية إن صحّ هذا التعبير، ولو قدّر لهذه الدعوة النجاح لما بقي لنا في النحو شيء.⁽⁶¹²⁾

● موقف المحدثين من العامل النحوي:

إنّ موقف اللغويين المحدثين من ظاهرة العامل تتجلى في اتجاهين بارزين: اتجاه إحيائي إصلاحي

تيسيري في ضوء التراث النحوي العربي واتجاه تحديتي في ضوء مناهج علم اللغة الحديث، وفي كلّ

اتجاه منهم معارضون للعامل، ومنهم مؤيّدون له.

1- موقف المحدثين من العامل في ضوء التراث النحوي العربي:

أ- المعارضون للعامل النحوي:

لم تحظ آراء ابن مضاء بالعناية في عصرها ولا في العصور القريبة منها حتى جاء العصر الحديث

ودبّت في الناس روح التذمّر من النحو وقواعده، في هذا الوقت رجع بعض المثقفين -ولاسيما

المتأثرون منهم بالمستشرقين- إلى آراء ابن مضاء يرددونها ويهاجمون النحو وقواعده من

خلالها،⁽⁶¹³⁾ منهم إبراهيم مصطفى، وتلميذه مهدي المخزومي، وتمام حسان، وغيرهم.

⁶¹¹- مهدي المخزومي، درس النحو في بغداد، وزارة الإعلام، العراق، 1975، ص181.

⁶¹²- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً، ص47.

⁶¹³- عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص355.

لقد تأثر إبراهيم مصطفى بابن مضاء في دعوته بإلغاء العامل النحوي، حيث رفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر، إذ يقول: «على أن أكبر ما يعيننا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظلّ على صورته». (614)

فإبراهيم مصطفى يرى أن الإعراب لا يجلبه العامل كما توهم القدماء، بل مما يراعيه المتكلم بوحى من المعنى؛ أي أنه يربط الإعراب (الحركات) بالمعاني التي تشير إليها في الجملة إذ يقول: «ونحن نحاول أن نبحت عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى». (615) وإذا انتهى الأستاذ من نقد نظرية العامل بدأ في تقديم ما يراه من تفسير لهذه الحركات الإعرابية التي رفض أن يكون العامل سبب وجودها، حيث حاول وضع نظرية جديدة للنحو مؤداها أن ليس هناك عوامل تعمل، وإنما هناك حركتان في النحو العربي تدلان على معنى، هما الضمة والكسرة:

1- فالضمة علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند إليها ويتحدث

عنها.

⁶¹⁴ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر، 1937، ص41.

⁶¹⁵ - المرجع السابق ص41-42.

2- والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط

بأداة أم بغير أداة نحو: كتابٌ لمحمد وكتابٌ محمدٍ.

وأما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا تدلّ على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند

العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة.

فلإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل

المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.⁽⁶¹⁶⁾ وقد بنى كتابه للاستدلال على

هذه النتائج وتفصيل القول فيها وما يترتب عنها من فروع، واقتصر على بحث الاسم مرجئاً

البحث في إعراب الفعل إلى بحث لاحق.⁽⁶¹⁷⁾

وبهذا الفهم للحركات الإعرابية، يعتقد إبراهيم مصطفى أنه قد وصل إلى غايته من نقض لنظرية

العامل، وينتهي إلى أنّ "تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب

يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آماداً، وكاد يصدّ الناس

عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير"⁽⁶¹⁸⁾.

⁶¹⁶ - المرجع السابق، ص50.

⁶¹⁷ - انظر: المرجع نفسه، ص193-194.

⁶¹⁸ - المرجع نفسه، ص195.

لا أحد يوافق الأستاذ إبراهيم مصطفى في ما ذهب إليه لأن آراءه هذه ليست مطردة إذ ينقصها كثير من ظواهر العربية.⁽⁶¹⁹⁾ فقد نقد محمد عرفة آراء إبراهيم مصطفى نقداً علمياً دقيقاً حيث تتبعه في كل ما قاله وفند تلك الأدلة التي أوردها، ووصل إلى نتيجة ثابتة، وهي أنّ هذه المحاولة ليست هي التجديد المطلوب في النحو، ويجب البحث عن محاولة غيرها تُحقق هذا التجديد المطلوب.⁽⁶²⁰⁾

ولم يخرج تلميذ إبراهيم مصطفى -مهدي المخزومي- عن رأي أستاذه في تفسير حركات الإعراب على أنّها دوال على معان لا أثراً من آثار العوامل، كما ذهب بالقول إنّ: «الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة والفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستعملها العرب حينما يغيب المعنيان السابقان»⁽⁶²¹⁾

لقد كرّس المخزومي جهده في سلب العامل النحوي قدرته على العمل محاولاً تخلص الدرس النحوي من صرامة المنهج ومعاييره؛ ويعتقد أنّه "إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال ثم بطل كلّ ما انتهوا إليه من

⁶¹⁹- انظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي: عرضاً ونقداً، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 1423هـ-2003م، ص 160 وما بعدها، ومحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، د.ط، 1937م، ص 77، وعباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت، ص 29-36.

⁶²⁰- انظر: قضايا اللغة والنحو، ص 119.

⁶²¹- مهدي المخزومي، النحو العربي -نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م، ص 67 وما بعدها.

أحكام".⁽⁶²²⁾ كما واصل المخزومي دراسة الفعل وفق أصول صاحب إحياء النحو، وحاول تفسير حركات الإعراب في الوحدات اللغوية التي صنفها ضمن باب الفعل على أساس أنّها دوال على معان لا أثراً من آثار العوامل.⁽⁶²³⁾

ولقد ذهب أحد الباحثين إلى أنّ المخزومي أخطأ كما أخطأ أستاذه في الخلط بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية؛⁽⁶²⁴⁾ أي بين أغراض البحث وأغراض التعليم.

أما تمام حسان فقد رفض العامل الذي قال به النحاة، ورأى أنّه لا عامل في النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعاً مثلاً فلائ العرف ربط بين فكري الفاعلية والرفع، فالمقصود من آلية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص.⁽⁶²⁵⁾

كما ردّ على من اعتقد أنّ العامل هو المتكلم بقوله: «فأما أنّ العامل هو المتكلم فيتناقض مع الطابع الاجتماعي للغة فلو ترك لكلّ متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب لأنّ العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون إدعاء وحدة اللغة»⁽⁶²⁶⁾.

⁶²²- المرجع نفسه، ص16.

⁶²³- مهدي المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، ص25 وما بعدها.

⁶²⁴- عز الدين مجذوب، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص25.

⁶²⁵- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص57.

⁶²⁶- المرجع نفسه، ص56.

ورأى أنّ العامل النحوي وكلّ ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاقتها⁽⁶²⁷⁾.

فقد رسم الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" لنظرية تكون بديلا عن نظرية العامل، وهي نظرية القرائن (قرائن التعليق المعنوية واللفظية في الإعراب).

ومعنى تضافر القرائن أنّه لا يمكن معرفة معنى معيّن لأي مفردة من المفردات إلاّ إذا استعنا في ذلك بجملة من القرائن وعددها عنده ثمانية⁽⁶²⁸⁾. وأهم تلك القرائن اللفظية في رأيه: العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، النعمة. ويرى أنّها جميعا تتكامل في تحديد المعنى الحقيقي للجملة، أما الواحدة منها بمفردها لا تعني شيئا.

فهذه إذن القرائن اللفظية ويقابلها قرائن معنوية يراها تمام حسان شقا آخر يستعان به في تحديد المعنى، وقد جمعها في الإسناد - التخصيص - النسبة - التبعية - المخالفة⁽⁶²⁹⁾.

وقد سمّى النوعين من القرائن بالمقالية لأنّ هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام.

والحقيقة أنّ تمام حسان استمد فكرة (تضافر القرائن) من مضمون التراث النحوي عامة، ومن آراء عبد القاهر الجرجاني صاحب فكرة (التعليق) بخاصة، حيث يرى تمام أنّ التعليق (أو ما

⁶²⁷ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

⁶²⁸ - المرجع السابق، ص 205.

⁶²⁹ - المرجع نفسه، ص 190 وما بعدها.

يعرف بتضافر القرائن المعنوية واللفظية) هو الفكرة المركزية في النحو وفهمه بدقة يقضي على نظرية العامل، لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية.⁽⁶³⁰⁾

وقد أكد محمد حماسة عبد اللطيف ذلك بقوله: «وصفوة القول إنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية، تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جرّه من مشكلات في النحو العربي». ⁽⁶³¹⁾

والحقيقة أنّ القرائن تتضافر وتساعد على التوضيح فعلا وذلك مما لا نزاع فيه، وأما أنّها تُغني عن فكرة العامل فهذا مما يصعب التسليم به حيث إنّ القرائن نفسها لا يمكن فهمها دون معرفة العامل ونوعه ومعناه الدلالي أيضا، فقرينة التعدية والتخصيص لا يمكن فهمهما إلا بعد أن نعرف نوع العامل ومعناه وما يتطلبه من ارتباط بما بعده لما بينهما من تعلق معنوي وخصوصا عندما يكون الكلام مكتوبا بغير تشكيل. ⁽⁶³²⁾

وفي سنة 1976 كتب تمام حسان مقالا عرض فيه لعدد من الاتجاهات النحوية الحديثة، منها عرضه لبعض الأفكار الأساسية في النحو التحويلي، ممثلا لها بأمثلة عربية، وعقب على ذلك بقول: «من الواضح أنّ النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأفكار أيضا بدليل أنّ كلّ تطبيق

⁶³⁰ - المرجع نفسه، ص189.

⁶³¹ - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص264.

⁶³² - عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص374-375.

على مذهب النحو التحويلي إنّما تم في هذا العرض بالاستناد إلى القواعد النحوية العربية، بل إنّ علماً شامخاً من أعلام تراننا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة حين فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم للمعاني في النفس وهو نفسه البنية العميقة عند تشومسكي، ويذكرنا كلامه في الترتيب والبناء والتعليق بقواعد التحويل، أمّا البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق».⁽⁶³³⁾

ونلاحظ أنّ هناك انقلاباً في رأي تمام حسان بعد ظهور النظرية التوليدية التحويلية ووصولها إلى المحدثين العرب، فهو الذي كان يقول سنة 1957: «وبهذا نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل»⁽⁶³⁴⁾، رجع عن رأيه في سنة 1978 وقال: «يبدو أنّ النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها لسانياً من خلاله»، وذهب إلى أبعد من ذلك فقال: «من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته».⁽⁶³⁵⁾

ولعلّ هذا يوحي بأنّ نظرية العامل كما أسّس لها القدماء لم تتضح جلياً رؤيتها ونتائجها عند المحدثين وربما لم تربط بمظاهرها النصية اللغوية كما أثّرت عند القدماء.

⁶³³- انظر: تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، ع7، 1976، المغرب، ص114.

ومحمد أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص76.

⁶³⁴- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص278.

⁶³⁵- حسن الملح، نظرية التعليل لنحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص227.

وعليه فإنّ نظرية تضافر القرائن المعنوية واللفظية لا يمكن لها أن تقوم بديلاً لفكرة العامل وأثره في المعمول لعدم تناسقها واطرادها وبلوغها مبلغ القانون العام الذي تُعرف فيه حدود الاطراد وحدود الاستثناء. (636)

ويرفض شوقي ضيف القول بالعامل وحجته في ذلك هو إصلاح النحو وإحيائه حيث أخذ يدعو إلى تيسير النحو التعليمي وذلك بالانصراف عن نظرية العامل لأنّه هو الأصل الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نُعنى بالعوامل ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة⁽⁶³⁷⁾. ويبدو أنّ شوقي ضيف قد تأثر بآراء ابن مضاء عندما حقّق كتابه "الردّ على النحاة" وأخذ ينادي بما نادى به بدعوى تيسير النحو.

كما يرفض طه حسين العامل وحجته هو الآخر تتمثل في الرغبة في تبسيط النحو وتيسيره، حيث نجده يقارن بين دعوته هو ودعوة ابن مضاء فيقول: «إنّ محاولته تدعو إلى مثل ما دعونا إليه، وإن كُنّا نحن لم نُرد هدمًا ولكن أردنا تيسيراً».⁽⁶³⁸⁾

وتبعه الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري الذي وقف موقفاً صارماً اتّجاه فكرة العامل، وجعلها السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة فيها، وهو الذي عقّد قواعد الإعراب تعقيداً لا مزيد عليه. ومعنى

⁶³⁶ - أحمد علم الدين الجندي ، في الإعراب ومشكلاته، ص144

⁶³⁷ - ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، ص 48.

⁶³⁸ - مجلة المجمع اللغوي، ج7، ص 76، كلمة ألقاها طه حسين سنة 1947.

العمل عنده ما هو إلا العلاقة المعنوية التي بين أجزاء الكلام حين يؤلف وتركب أجزاؤه بعضها مع بعض، والأولى في موضوع العامل أن يطرح.⁽⁶³⁹⁾

ومن هذا الباب، دعا عبد المتعال الصعيدي أيضا إلى إلغاء العامل وتخليص معنى الإعراب منه، ليكون موقوفاً على تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها، بين رفع ونصب وجرّ وجزم، دون الإشارة فيه إلى عامل يقتضيه، وبذلك يُستغنى عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء فيها الإعراب من غير عامل لفظي كالمبتدأ والفعل المضارع المرفوع.⁽⁶⁴⁰⁾

كما رأى فؤاد ترزي أنّ شغف النحاة بفكرة العامل وتفننهم في استعمالها أدى إلى تعقيد قواعد اللغة العربية و الخروج بها عن غرضها الأساسي.⁽⁶⁴¹⁾

أمّا محمد عيد وهو (تلميذ تمام حسان) يرى "أنّ السبب المباشر في الاختلاف حول العامل فيعود إلى أنّ فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة، ووجد فيها النحاة مجالا خصبا للتفريع والتعمق وإعمال الذهن، ومن الحق إذن أن ينفي هذا الجهد الذهني من دراسة النحو، لأنّه كما يقول ابن مضاء (لا يفيد نطقا ولا يضر جهله) وأن يقتصر فقط على فهم اللغة من خلال عناصرها المطردة، لمعرفة ما يصف هذه العناصر، إذ يتحقق به ما سمّاه ابن مضاء (حفظ كلام العرب)"⁽⁶⁴²⁾.

⁶³⁹- أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو التيسير، ص46-48.

⁶⁴⁰- انظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، د.م، 1366هـ، ص122.

⁶⁴¹- انظر: فؤاد ترزي، في سبيل تيسير العربية وتحديثها، د.ن، 1973م، ص15.

⁶⁴²- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص233.

كما رفض التقدير النحوي رفضا خالصا مُعربا عن تبنيه للمنهج الوصفي الذي يراه منهجا لغويا خالصا، يصف اللغة المدروسة كما هي، فيبين ما لعناصرها من خصائص ومميزات وظنون وآراء شخصية، وذلك أنّ قيام الدراسة على هذا الأساس هو السبيل لوحدة عناصر الدراسة اللغوية وتكاملها، وهو السبيل للوصول إلى نتائج تتفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب، فالالتجاء إلى مؤثر خارجي، وتطبيق أفكاره ومبادئه على دراسة اللغة يتنافى مع هذه الحقيقة وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة. (643)

وهذا ما ذهب إليه محمود حجازي فقد أخذ على النحاة القدماء ارتكازهم على نظرية العامل، وما يترتب عليها من تقدير، ويرى أنّ ذلك لا يتفق مع علم اللغة الحديث، ذلك أنّ علم اللغة الحديث، يضع هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن المعنى، ومن ثمّ يُعدّ المعنى قطبا مهما في دراسة بناء الجملة. ويورد حجازي دليلا على جدل النحاة حول التركيب (حتى + فعل مضارع منصوب) بقوله: «وهنا يقول أكثر النحاة، إنّ التركيب: حتى + فعل مضارع منصوب، ينبغي أن يفسر تقديرا لشيء لا وجود له في التركيب، استدعته النهاية، وهذا ما يرفضه علم اللغة الحديث، فهو يُعنى بالتركيب الموجود فعلا، واصفا له، محدّدا وظيفته، أما التساؤل حول العامل وتخصيصه وتقديره، وما شاكل ذلك، فيتجاوز النطاق الذي رسمه علم اللغة الحديث مجالا لبحثه، إنّ علم اللغة الحديث يدرس التركيب واصفا له في اللغة الواحدة، أو مقارنا إياه في المجموعة اللغوية، ومن هنا نقول، إنّ تعميق البحث يتم بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي في نظرية العامل

643 - حليلة أحمد عميرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص 227-228.

والاختصاص»⁽⁶⁴⁴⁾. وهكذا نرى أنّ كثيراً من اللغويين المحدثين جعل ما آل إليه التقدير والتأويل في النحو مشكلة من مشكلات نظرية العامل ولن يتسنى حلها إلا إذا ألغينا القول بفكرة العامل ذاتها.⁽⁶⁴⁵⁾

ويذهب صاحب أبو جناح إلى الاعتقاد أنّه لا توجد هناك قضية أثقلت كاهل الدرس النحوي بالمشكلات وجرت عليه من المفارقات قدر ما فعلت ذلك نظرية "العامل" ولعلّ أسوء النتائج التي تمخضت عنها هذه المعضلة ذلك النفور والتبرم اللذان يواجه بهما الدارسون من شبابنا موضوعات النحو العربي، بسبب ما يلقونه فيها من عنت وإرهاق أفرزتهما هذه النظرية التعسفية.⁽⁶⁴⁶⁾ ويرى أنّه لو لم يكن لها من أثر غير هذا لكان ذلك كافياً، بل ملزماً لإبطائها وتقويضها، ليتحرر الدرس النحوي وموضوعاته من آثارها الضارة وظلها الثقيل.⁽⁶⁴⁷⁾ غير أنّه بعد ذلك دعا إلى الاحتكام إلى ما يمكن أن يسمّى بالعامل اللغوي، والركون إليه في تفسير الظواهر الإعرابية الذي وُجد صداه في دراسات ابن الطراوة وتلميذه السهيلي وابن مضاء.⁽⁶⁴⁸⁾ ويقصد بالعامل اللغوي ما عرف عند النحاة القدماء بالعامل المعنوي، كالخلاف والصرف وغير ذلك.⁽⁶⁴⁹⁾

⁶⁴⁴ - محمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 114-115.

⁶⁴⁵ - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، ص 250-252.

⁶⁴⁶ - صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، الأردن، ط1، 1419هـ-1998م، ص 35.

⁶⁴⁷ - المرجع نفسه، ص 35.

⁶⁴⁸ - المرجع نفسه، ص 40.

⁶⁴⁹ - المرجع نفسه، ص 44 وما بعدها.

ومن الرافضين أيضاً محمد حماسة عبد اللطيف، إذ يرى أنّ العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن، في كتب النحو العربي، عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه.⁽⁶⁵⁰⁾ ويدعو الطلحي إلى هدم هذه النظرية وتقويض بنائها لما لعبته من دور في تشويه نحونا العربي وتزييفه.⁽⁶⁵¹⁾ ويرى أنّ نظرية العامل نظرية زائفة، ومن الجرم في حق هذه اللغة وفي حق أجيالها أن نظل متمسكين بها كل هذا الزمن برغم عقمها وقلة جدواها وما جرته من وبال على نحونا العربي.⁽⁶⁵²⁾

ينكر الوصفيون نظرية نحاة العرب القدماء، لأنّها تصدر عن تصور عقلي، ولهذا لا يرون أن تكون الحركة الإعرابية أثراً للعامل النحوي ونتيجة لوجوده، وهذا يتفق ومحاولة ابن مضاء حيث رفض القول بتأثير الكلمات بعضها في بعض، كما يروا أنّ منشأ فكرة التأثير والتأثر هذه هو المنطق الإغريقي؛ فهي فكرة فلسفية دخيلة على اللغة، والبحث في اللغة يجب أن يكون لغويا خالصا، وإنّ الأخذ بفكرة التأثير والتأثر مرفوضة لا يؤذن لها بالدخول في منهج البحث اللغوي.⁽⁶⁵³⁾

⁶⁵⁰ - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص263.

⁶⁵¹ - مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ص477.

⁶⁵² - المرجع نفسه، ص477.

⁶⁵³ - انظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص237، ومحمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص319، ومحمد فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص21، وعلي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص17 وما بعدها.

فمن خلال عرضنا لهذه الآراء يتبين لنا إنكار المعاصرين وهجومهم على نظرية العامل قصد تهديمها وإقصائها من النحو، نظرا لما وجدته هؤلاء من تناقض بين أسس هذه النظرية وبين الواقع اللغوي الذي يأبى الانقياد في غالب الأحيان إلى سلطان القواعد والأصول النحوية. ومما سبق يتبين لنا صعوبة إيجاد بديل لهذا العامل الذي يجعله كثير من اللغويين المحدثين أساس صعوبة النحو ومشكلاته.

-ب- المؤيدون للعامل النحوي:

دافع عدد من الباحثين العرب المحدثين عن العامل النحوي واعتبروه من أهمّ مسائل النحو العربي، كما عدّوه النظرية القادرة على تقديم تفسير منطقي لقضية الإعراب. يرى عبد الكريم مجاهد بأنّه وعلى الرغم من ما يعترض نظرية العامل من وهن أو ارتباك أو ضعف، أو تناقض، أو نقص، هنا أو هناك، فإنّها تبقى النظرية التي لا بديل لها في التحليل النحوي العربي الذي يجعل من الإعراب مظهرا خارجيا يخفي وراءه التعليل المعنوي لأيّ حكم نحوي، فهناك علاقة جدلية بين العامل والعلامة الإعرابية من ناحية، وبين العلامة الإعرابية والمعنى أو الوظيفة النحوية من ناحية أخرى، ويقول: « ما دمنا بحاجة إلى المعنى في كلامنا، ونحن كذلك بالطبع، فإننا بحاجة إلى الحركة الإعرابية التي ترمز إليه أو يستدل بها عليه، ولا توجد الحركة الإعرابية إلاّ بتأثير من عامل

ما، ولا حركة إعرابية إطلاقاً دون عامل. وعلى ذلك لا يمكننا الاستغناء عن العامل لأنّ في هدمه تقويضاً لجوهر النظام اللغوي العربي». (654)

أمّا عباس حسن فقد انتقد نظرية العامل أولاً واعتبرها مشكلة من مشاكل النحو، كما حدّر من الغلو فيها. (655) ولكنّه عاد فأثني على هذه النظرية واعتبرها أسلوباً سهلاً للتناول كما ردّ على المطاعن الموجهة لنظرية العامل، وتمسك بأنّها أسلوب تربوي ناجح في كتابه القيم "النحو الوافي". (656) لأنّها تساعد على امتلاك اللّغة ووعي العلاقات القائمة بين أجزاء جملها وتراكيبها.

كما تولّى محمد عرفة الردّ على إبراهيم مصطفى في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لهجومه على العامل النحوي". (657) ودافع عن نظرية العامل بقوله: «وفي الحق أنّ نظرية العامل لو كانت عند النحاة كما ظنّها المؤلف لكانت هذرا يجب حماية العلم منه، وحمقا يجب أن يظهر العقل من التفكير بمثله، ومن الواجب أن نتخلّص منها، وأنّ من يخلصنا منها يكون أمن الناس على هذا العالم العربي، وعلى دارسي لغتهم» (658) وقد أثني على نظرية العامل النحوي بقوله:

654- عبد الكريم مجاهد، الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلة 76، الجزء 3، ربيع الآخر 1422هـ-تموز (يوليو) 2001م، ص545-546.

655- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966م، ص من 186 إلى 207.

656- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 73.

657- محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص75 وما بعدها.

658- المرجع نفسه، ص110.

«ستجد هذه النظرية دائما سحرها، وسيطرتها على العقول، وستكون أبدا قوية لا تهافت فيها، ولا هلهلة وسيلجأ المرء دائما إليها»⁽⁶⁵⁹⁾.

أما فخر الدين قباوة فقد تحدث عن المحاولات التي قام بها بعض الباحثين العرب في تفسير العمل النحوي فقال: «إنّ تلك المحاولات، لم تستطع أن تضع حلا يشمل كل ظواهر الإعراب ويفسر وقائعه تفسيراً لغوياً عملياً، وإن كانت قد طرحت حلولاً لبعض المسائل الجانبية المحدودة مع خلاف في درجات الكم والنوع»⁽⁶⁶⁰⁾. وقد حاول فخر الدين قباوة أن يضع نظرية من شأنها أن تفسر العمل النحوي، وقد سمّاها نظرية الاقتضاء. فالعامل عنده هو ما يقتضي كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.⁽⁶⁶¹⁾ فلا عمل نحوي، بدون اقتضاء تركيب، وإنّما كان للعامل وظائفه في المعمولات لاقتضائه إيّاها.⁽⁶⁶²⁾ ولذا قلنا: إنّ العامل هو ما يقتضي وظائف نحوية، وعلامات إعرابية تخصصها وتحدد هويتها، في مجال التركيب النحوي، هذا مع العلم أنّ العامل قد يغيب لفظه أو يُضمّر، فيُجزئ عنه العنصران الآخريان: المعنى النحوي، ومراد مرسل الكلام.⁽⁶⁶³⁾

ويرى وليد عاطف الأنصاري أنّ هذه النظرية تعدّ حجر الزاوية في النحو العربي لما لها من المكانة والأهمية، فلقد رسخت جذورها في هذا النحو، ولم تنجح المحاولات الكثيرة لهدمها وإلغائها؛ وأمّا

⁶⁵⁹- المرجع نفسه، ص111.

⁶⁶⁰- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة والأدب، دن، د.ب، د.ب، ص115.

⁶⁶¹- المرجع نفسه، ص133.

⁶⁶²- شرح المفصل، ج7، ص62.

⁶⁶³- فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، ص146.

ما يؤخذ عليها فأمر يسير يمكن تداركه، وذلك بتخليصها ممّا علق بها من سوء التقدير في بعض الأحيان.⁽⁶⁶⁴⁾

وهذا ما ذهب إليه **مصطفى بن حمزة** حيث يقول: «إنّ تشذيب نظرية العامل من التعقيد وإيقافها عن الغوص عن العلل التي تحول الدرس النحوي إلى تفلسف أمر تستدعيه طبيعة اللغة وهي مهمة لا بدّ أن ينهض بها كل دارسي هذه اللغة وليست هذه المحاولة ملغية نظرية العامل من أصلها من حيث هي مؤشر سلامة التركيب ووجوب التجاوب والتناغم بين عناصره». ⁽⁶⁶⁵⁾

أمّا **عبد العزيز عبده أبو عبد الله**، فيدافع عن النحاة الأوائل من التهم المنسوبة إليهم ويشيد بأعمالهم وبمقرراتهم بقوله: «والحق أنّ النحاة أبرياء ممّا اتّهموا به بل أذكياء بارعون فيما قرّروه بشأن نظرية العامل التي قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها...» ⁽⁶⁶⁶⁾.

وأما الأستاذ **علي النجدي ناصيف** فقد دافع عن العامل وهو بصدد الدفاع عن أثر من آثاره وهو التأويل والتقدير، إذ يرى أنّ التأويل والتقدير كليهما ضرورة في العربية، لكثرة الإيجاز فيها والحذف إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز. ⁽⁶⁶⁷⁾ ويرى أنّ النحاة لم

⁶⁶⁴ - وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي: عرضا ونقدا، ص189.

⁶⁶⁵ - مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة أصلية وتركيبية، ص408.

⁶⁶⁶ - عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، القسم الأول، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ص31.

⁶⁶⁷ - من قضايا اللغة والنحو، ص83.

يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالاً ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة وأصول مقرّرة فقاوسوا النظر على النظر واستدلّوا بالحاضر على الغائب ورأوا المحذوف في المذكور تهديهم رواية واسعة وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة، وحس لغوي غير مدخول⁽⁶⁶⁸⁾. ويؤيدهم في كلّ هذا الاطلاع الواسع والقياس الصحيح⁽⁶⁶⁹⁾ وهذا رأي وجيه.

ويرى عبد الله الكيش بأنّ «نظرية العامل النحوي نظرية تعليمية لا غبار عليها، إنّ تخلصت ممّا يشوبها من الغلو في الحذف والتقدير، لأنّها تستند إلى أساس إسلامي واضح، يؤكّد أنّه لا يوجد شيء بدون موجد، ولا يحدث مسبّب بدون سبب، فكّلّ حركة تطرأ على آخر الكلمة في الجملة العربية المفيدة، لا بدّ أنّ يكون لها سبب سمّوه عاملاً». ثم يقول: «من المحقق أنّ خطأ الدعوة إلى إلغاء العامل النحوي، والاستغناء عنه في الدراسة النحوية خطأ ظاهر،... فالدعوة إلى إسقاط هذه النظرية وتجريد الدراسة النحوية العربية منها تعدّ من قبيل المكيدة المبينة لترويج مذاهب الهدم». (670)

ويرى حسن خميس الملخ أنّ «نظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي، إنّ لم تكن بالفعل هي الأرقى، فهي نظرية تفسيرية تفسّر ظاهرة الإعراب في العربية، والإعراب أبرز ظواهر العربية، كما أنّ العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة». (671)

⁶⁶⁸ - المرجع السابق، ص 92.

⁶⁶⁹ - المرجع نفسه، ص 97.

⁶⁷⁰ - عبد الله الكيش، العامل النحوي في ميزان النقد، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع 13، طرابلس، ص 475-477.

⁶⁷¹ - حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 211.

كما يُعرف نظرية العامل في أبسط صورها بأنها اقتران بين عنصرين يُسمّى الأوّل منها عاملاً والثاني معمولاً. وظيفة الأوّل طلب تقيّد الثاني -المعمول- بالحكم الإعرابي الذي يناسب موقعه، ووظيفة الثاني التذييل على تنفيذ طلب الأوّل -العامل- بعلامة إعرابية تصلح أمانة على الحكم الإعرابي، فيكون تفسير العلامة الإعرابية، اقتضاء العامل لها، وهذا الاقتضاء ناتج عن الاقتران الشكلي المنتظم بين العامل والمعمول»⁽⁶⁷²⁾؛ أي شَبّهَ نظرية العامل بفكرة الساكن والمتحرك في العروض.

ويقول في موضع آخر: «إنّ نظرية العامل تعكس موقفاً فكرياً من الحياة في نظر المسلمين، وتقدّم تفسيراً معقولاً لظاهرة التصرف الإعرابي، يبقى معقولاً مقبولاً مادام لا يوجد بديل مقنع».⁽⁶⁷³⁾

ويقول محمد خير الحلواني: «إذا تجاوزنا الأصوات الضعيفة التي ظهرت في الوطن العربي، بدت لنا نظرية القدماء في العامل أقرب إلى الصواب وأكثر دنوّاً من المنهج الوصفي، وأشمل تفسيراً لظواهر اللغة الإعرابية، على أن تخلص من شوائب التكلف، وتنقى ممّا علق بها من آثار المنطق وسوء التأويل».⁽⁶⁷⁴⁾

⁶⁷² - المرجع السابق، ص211.

⁶⁷³ - حسن خميس الملح، الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن، 2001م، ص83.

⁶⁷⁴ - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص217.

2- موقف المحدثين من العامل النحوي في ضوء المدرسة التوليدية التحويلية:

يرى **نهاد الموسى** أنّ قضية العامل بما تجلبه من تأثير مشابهة لظاهرة المُعلم وغير المُعلم لدى البنيويين (Marked، Unmarked)؛ (الأصل والفرع)، إذ يقول: «ولعلّ نظام الإعراب الذي فسّروه على أساس القول بالعامل إنّما يقوم في بعض وجوهه على هذا المبدأ (مبدأ المُعلم وغير المُعلم)، فإنّهم عملوا في ضبطه، ضبطاً منطقياً مطلقاً جعل الثنائية الظاهرة في بعض جوانبه متوحدة». (675)

وقد علّل ذلك بأنّ العوامل عند النحويين قسمان: عوامل لفظية مثل كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها...، وعوامل معنوية كالابتداء. وواضح أنّ العوامل اللفظية علامات ظاهرة وأنّ العوامل المعنوية ليست كذلك، إنّما هي معان مجردة. (676) وبعبارة أدقّ أنّه من الفروق المهمة بين العوامل اللفظية والمعنوية، أنّ العوامل اللفظية تمثّل علامات بارزة، أمّا العوامل المعنوية، فهي تمثّل مُعلّماً بعدم وجودها؛ أي أنّ تصنيف العوامل اللفظية والمعنوية يرجع إلى هذه الطريقة فالأولى "علامات ظاهرة" والثانية "لا علامة لها".

ويستشهد **نهاد الموسى** بقول ابن الأنباري في سياق احتجاجه لمذهب سيوييه: «فإن قيل فلم جعلتم التعري عاملاً، وهو عبارة عن انعدام العوامل؟ قيل: لأنّ العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنّما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محل الإجماع إنّما هي أمارات

⁶⁷⁵ - نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشر، الأردن، ط2، 1408هـ-1987م، ص47.

⁶⁷⁶ - المرجع نفسه، ص47.

وعلامات؛ فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً.⁽⁶⁷⁷⁾ وعلى هذا النحو يتعيّن الاسم والفعل كلّ منهما بدليل، ويتعيّن الحرف بأنه «خلا من دليل الاسم والفعل»⁽⁶⁷⁸⁾.

وفي هذا يلتقي النحاة العرب مع مبدأ مهمّ من مبادئ البنيوية، وهو مبدأ المعلم وغير المعلم والذي تصنّف الأبواب النحوية على أساسه وفقاً لوجود علامات دالة عليها.⁽⁶⁷⁹⁾

وقد تعجّب نهاد الموسى من اعتراض الشكلايين على نظرية العامل مع أنّ مبدأها وجوهرها منسجم مع منحاهم في ضبط الشكل اللغوي بعلائق بنيوية خالصة.⁽⁶⁸⁰⁾

كما لاحظ نهاد الموسى بأنّ مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في "باب اللفظ للمعاني" من أوائل كتابه.⁽⁶⁸¹⁾ كما يؤكد وجود مفهوم التحويل في النحو

⁶⁷⁷- ابن الأنباري، أسرار العربية، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ، ص68.

⁶⁷⁸- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص48.

⁶⁷⁹- حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة: دراسة تحليلية، ص130.

⁶⁸⁰- نهاد الموسى، الصورة والصورورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2003م، ص121.

⁶⁸¹- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص52.

العربي بقوله "والمفهومان؛ مفهوم التحويلين (ويقصد تشومسكي وهاريس) ومفهوم الخليل وابن جني في منتهى النظر متواردان في نسيجهما الأساسي."⁽⁶⁸²⁾

وأكدَّ عبده الراجحي وجود أصول مشتركة بين النحو العربي والمنهج التوليدي التحويلي، وقد أفرد فصلاً عاملاً في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث" لبيان الجوانب التحويلية في النحو العربي.⁽⁶⁸³⁾

ورأى أنَّها تتمثل في:

1) قضية الأصلية أو الفرعية.

2) قضية العامل التي كانت ولا تزال حجر الزاوية في النحو العربي.⁽⁶⁸⁴⁾ معترفاً بعودتها في

المنهج التحويلي فقال: «إنَّ قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو

العربي»⁽⁶⁸⁵⁾ حيث نجد تماثلاً بين التعبيرات التي تربط بقضية العامل مثل تعبير "in the scop of" وبين التعبيرات التي جاءت في النحو العربي الحديث عن العامل.⁽⁶⁸⁶⁾

⁶⁸²- المرجع السابق، ص5.

⁶⁸³- النحو العربي والدرس الحديث، ص143.

⁶⁸⁴- المرجع نفسه، ص147.

⁶⁸⁵- المرجع نفسه، ص148.

⁶⁸⁶- المرجع نفسه، ص148.

وقد قال الراجحي مثل هذا في كتابه "فقه اللغة في الكتب العربية": «ولكننا نشيد أنه مهما يكن أمر المعارضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي، فإنها كانت ولا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر العربية ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة تخضع لظواهر إعرابية»⁽⁶⁸⁷⁾

كما يرى أن قضية العامل تقودنا إلى قضية التقدير التي يمكن أن تفهم على ضوءها الظواهر المشتركة في اللغات ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك.⁽⁶⁸⁸⁾

وبذلك أثبت الراجحي اشتراك النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي في اعتماد مسألة العامل في بحثهما اللغوية.

ولعل إشارة الراجحي إلى هذا الاشتراك ليس إلا مثلاً واحداً يبين أن أبرز ما يجمع بين النحو العربي والمنهج التحويلي هو الأصل العقلي فيهما.⁽⁶⁸⁹⁾

ومن القائلين بنظرية العامل النحوي **عبد الرحمن الحاج صالح** الذي قام بدراسات، جعلها تحت عنوان "النظرية الخليلية"، وقد ظهرت هذه النظرية في إطار التوفيق بين القديم والحديث وهذا بعد عكوف الباحث على إعادة صياغة النظرية اللسانية المنبثقة من التراث اللساني العربي⁽⁶⁹⁰⁾

⁶⁸⁷ - عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص158.

⁶⁸⁸ - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص149.

⁶⁸⁹ - المرجع نفسه، ص157.

⁶⁹⁰ - عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، ندوة قضايا اللغة العربية، عصر الحوسبة والعولمة، مجمع اللغة العربية، عمان، 2002م، ص

فالمدرسة الخليلية تطمح إلى ربط الماضي بالحاضر فتقترح قراءة جديدة تجديدية لتراثنا اللغوي العربي

في ضوء النظريات والمبادئ العلمية الحديثة.

بدأ عبد الرحمان الحاج صالح بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة

بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنيوية والنحو التوليدي التحويلي وبين

هذه النظرية.⁽⁶⁹¹⁾

فقد استخرج مفاهيم ومبادئ النظرية الخليلية من النظرية العربية القديمة ويعتقد أنه لا توجد نظرية

أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية سوى النظرية التوليدية التحويلية التي أفادت في ذلك

من النظر في اللغة العبرية على المنوال التي تُنوّلت به في القرون الوسطى (على حدّ تعبيره).⁽⁶⁹²⁾

كما يرى أنّ هذا التوافق الكبير في الأنظار اللغوية، يرجع إلى انتقال العلم العربي إلى الغرب

اللاتيني، وذلك أن (سلفستر دي ساسي) كان عالما بمفاهيم النحاة العرب اللغوية، وأنه أستاذ

(فون همبولدت)، الذي هو أول من ألمح بصراحة إلى طبيعة القدرة اللغوية الخالقة، ثم استفاد

تشومسكي من هذه الأنظار جميعا.⁽⁶⁹³⁾

⁶⁹¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، ص207.

⁶⁹² - المرجع نفسه، ص226.

⁶⁹³ - انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديثة، مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر، مج1 (ج 1-2) ومج2 (ج1).

ويرجع عبد الرحمان الحاج صالح الفضل إلى تشومسكي الذي أعاد لمفهوم التحويل قيمته ودوره⁽⁶⁹⁴⁾ إلا أنه في النظرية "Standard" ليس فيها خصوصية لغوية فهي في نظره لا تعرف إلا نوعاً واحداً في التحويل وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية، فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري، إلا أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام كلّ أصولاً وفروعاً.⁽⁶⁹⁵⁾

كما يذكر الباحث أمثلة تدل على العجز الذي تمثل في عدم قدرة النمط الخاص بالمكوّنات الفرعية على بيان اللبس الذي قد يعتري الكلام؛ وذلك مثل: "ضرب الرجل" (مضاف ومضاف إليه) فهل الرجل ضارب أم مضروب؟ فالتحليل إلى مكوّنات قريبة يكتفي ببيان أنّ لفظي "ضرب" و"الرجل" مكوّنان قريبان من المكوّن الأكبر "ضرب الرجل" ولا يستطيع أن يبين أنّ لهذه العبارة احتمالين "ضرب الرجل زيّداً" أو "ضرب الرجل زيّداً" وهذا لا يمكن أن يُعرف إلا بالنمط التحويلي؛ فالعبارتان هما في الحقيقة أصلان للعبارة "ضرب الرجل" لأنّ هذه الأخيرة تحمل معنيين» وهذا يُعرف عند العرب "بالتقدير" وميّزوا في هذا المثال بالذات بين ما كانوا يسمّونه بالإضافة المحضة والإضافة اللفظية.⁽⁶⁹⁶⁾

⁶⁹⁴ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 215.

⁶⁹⁵ - المرجع السابق، ص 215-216.

⁶⁹⁶ - انظر: الموجز لابن السراج، ص 60.

وانظر: الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 237.

كما تحدث الباحث عن التحليل التوقعي (predictive analysis) في العلاج الآلي: «وهو مبني على الفكرة بأن الجزء المتقدم من الجملة هو حدُّ لما يحتمل أن يتوقع مجيئه من الكلم في الجزء المتأخر» وقد حاول تشومسكي أن يبين أنّ التحليل التوقعي هو مساو في قوة التوليد للنمط التوليدي المستقل عن السياق،⁽⁶⁹⁷⁾ لذلك قام بتطوير نظريته بحيث أدخل فيها مفهوم العامل بعد وضعه لمفهوم الأثر (trace).⁽⁶⁹⁸⁾

أما مفهوم العمل عند عبد الرحمن الحاج صالح، فهو ما يتفرع عليه من مفهوم العامل ومفهوم المعمول الأول والمعمول الثاني فلا سبيل إلى وجود كل ذلك إلا عند الخليل وسيبويه وما تابعهما. فالعامل هو العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظاً ومعنى على غيره كجميع الأفعال في العربية وما يقوم مقامها مثل **حروف النصب**، أما المعمول الأول في العربية فهو المعمول الذي لا يمكن أن يقدم على عامله أبداً وهو دائماً اسم أو ما أخذ حكمه، وحكمه الإعرابي أن يكون فاعلاً لفعل أو اسماً مبتدأً أو ما يقوم مقامه كاسم كان وأخواتها واسم إن وأخواتها، وكل ما زاد على ذلك فهو عنصر تخصيص.⁽⁶⁹⁹⁾

ومن هنا فإنّ النظرية الخليلية الحديثة هي نظرية لسانية معاصرة تؤكّد ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل، والنظر فيما تركه العلماء الأوائل المبدعون، وتفهم ما قالوه من الحقائق

⁶⁹⁷ - المرجع السابق، ص 239.

⁶⁹⁸ - المرجع نفسه، ص 240.

⁶⁹⁹ - المرجع نفسه، ص 288.

العلمية لفهم أسرار فقه اللغة العربية، وإجراء مقارنة نزيهة بين نظرية النحاة العرب الأولين، والنظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في الغرب، مع تحيين الوقائع النحوية وفق التطورات الجبارة التي تعرفها التقنيات المعاصرة.⁽⁷⁰⁰⁾ وإجمالاً فإنّ عبد الرحمان الحاج صالح يدعو إلى الموضوعية التي تفرض على العالم ألاّ يتعصب للقديم باسم التراث ولا يناصر الغربي باسم الحداثة.

ويرى مازن الوعر أنّ مسألة العامل والمعمول هي نظرية نحوية دقيقة انطلق منها سيويه متأثراً بالبذور الرياضية الأولى التي ورثها عن أستاذه الخليل بن أحمد وذلك لتحليل بنية اللغة العربية قد تتبعه في هذا المسار عبد القاهر الجرجاني في كتابه "العوامل المائة"، الذي يكشف عن تتبع القدماء للنظرية في بداياتها التي أصبحت تأخذ شكلاً مستقلاً في التأليف.⁽⁷⁰¹⁾

ومن وجهة نظر لسانية حديثة يقول: "إنّ نظرية العامل هي نظرية هامة جداً. وتأتي أهميتها من تشابهاً بالنظرية التجديدية التي وضعها اللساني الأمريكي تشومسكي وأسمها (Government and Binding Theory) أي (نظرية العامل والربط الإحالي)⁽⁷⁰²⁾ وهذا من الوجهة النحوية، أما من الوجهة الدلالية فإنّ نظرية العامل تشبه نظرية اللساني الأمريكي ولتر كوك والتي أسمها (Case Grammar Theory) أي (نظرية الحالات الدلالية)."⁽⁷⁰³⁾ فطبّقاً لهذه النظرية يُعد الفعل العامل الرئيس الذي يحكم العناصر اللغوية الأخرى نحويّاً ودلاليّاً.

⁷⁰⁰ - صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص41.

⁷⁰¹ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية و فلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص98.

⁷⁰² - المرجع نفسه، ص98.

⁷⁰³ - المرجع نفسه، ص99.

فالعامل بالمفهوم العربي - عنده - يشبه إلى حد ما مفهوم "العلاقة الرابطة" عند تشومسكي. تلك

العلاقة التي تربط العناصر اللغوية سواء أكان الربط في مستوى البنية السطحية أم في مستوى البنية

العميقة (الظاهر والمقدر بعبارة سيويه).⁽⁷⁰⁴⁾

ويقول في موضع آخر: «والواقع أن اللسانيات الحديثة كشفت أن الخليل وسيويه كانا قد انطلقا

من نظرية تجريدية عاملية -علائقية أثبتت صحتها نظرية تشومسكي التقنية، تلك النظرية المسماة

ب"منهج العمل والربط الإحالي، Government and Binding Theory" ومن يعن

النظر في هذه النظرية فسيكتشف أن ما فعله سيويه يُعدُّ عملاً دقيقاً استفاد في صياغته من

بذور التفكير الرياضي الذي اتسم به أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي». ⁽⁷⁰⁵⁾

وقد حاول أن يقيم نظرية لسانية عربية حديثة يمتزج فيها منهج القدماء والمنهج التصنيفي الذي

وضعه ولتركوك والمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه تشومسكي. ⁽⁷⁰⁶⁾

وعرض حسام البهنساوي المنهج التوليدي التحويلي عرضاً ضافياً، ومما انتهى إليه أن "نظرة

مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية، وبين القواعد النحوية

التي أرساها العلماء العرب، لتؤكد لنا أن النحو العربي لم يكن بعيداً عن هذه الأسس

⁷⁰⁴ - المرجع السابق، ص102.

⁷⁰⁵ - مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، الشركة المصرية، دار نوبار، القاهرة، ط1، 1999، ص75-76.

⁷⁰⁶ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص25، ص52.

والأفكار.⁽⁷⁰⁷⁾ كما حاول إثبات أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي، قد أدرك أهمية العامل قبل

تشومسكي، فقد اهتدى النحاة- على حدّ زعمه- إلى إدراك قدرة التفاعل والتأثير بين مكوّنات

التركيب النحوي بعضها مع بعض.⁽⁷⁰⁸⁾ وإذا كان تشومسكي قد فطن لأهمية العامل، بعد تطورات

متلاحقة لنظريته التوليدية، فإنّ الخليل قد أدرك ذلك منذ أمد بعيد دون حاجة إلى تغيير أو تطوير

ومن ثمّ فإنّ تشومسكي وإنّ كان قد انتهى بنظرية العامل، فإنّ الخليل قد ابتدأ بها.⁽⁷⁰⁹⁾

أمّا محمد علي الخولي فقد حاول في كتابه "القواعد التحويلية للغة العربية" استخراج قوانين

تحويلية تستطيع أن تفسر العديد من جمل اللغة العربية، من غير أن يقترحها بديلاً عن القواعد

التقليدية، وبهذا تعدّ هذه الدراسة أوّل محاولة لوصف النحو العربي على أساس القواعد التحويلية،

حيثُ وجد الخولي فرضية تشارلز وفيلمور (Charles Fillmore) المعروفة بنحو الحالات

(Grammaires de Cas)، والمطوّرة عن نظرية تشومسكي في مرحلتها الثانية، أكثر ملاءمة

للعربية - حسب زعم الخولي - لبساطتها وعالميتها، فقد فضلها على فرضية تشومسكي وجليسين

⁷⁰⁷ - حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ط، 1414هـ-1994م، ص30.

⁷⁰⁸ - المرجع نفسه، ص58.

⁷⁰⁹ - المرجع نفسه، ص60.

وروبرس.⁽⁷¹⁰⁾ وقد رفض بعضُ المحدثين هذه المحاولة جملة وتفصيلاً؛ لأنها خارجة عن طبيعة اللغة

العربية وبعيدة عن الواقع الاستعمالي؛ كما ينقصها الشمول لتفسير الظواهر كلّها.⁽⁷¹¹⁾

كما كتب ميشال زكريا عن النظرية الألسنية والقواعد التوليدية التحويلية، فعرف النظرية التحويلية موضّحاً أنّها تسعف في تعميق دراسة اللغة⁽⁷¹²⁾ ووضع التعديلات التي طرأت على النظرية، وبخاصة في نماذجها الأولى، ابتداءً بالقاعدة النحوية المحدّدة، مروراً بالتركيب الجملي أو ما يُعرف بإعادة كتابة الجملة، ووصولاً بالنحو التحويلي.

وقد قلل ميشال زكريا من قيمة التراث النحوي العربي وذلك لأنّ معطياته ناقصة، وبالتالي لا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية، ويرى أنّ النظريات اللسانية يمكن أن تشكل بديلاً عن النحو العربي.⁽⁷¹³⁾

فقد كتب كثيراً من الكتابات اللسانية قارن في بعضها بين التراث العربي وما هو موجود في الغرب كمقارنته بين تشومسكي وسيبويه، وبين تشومسكي وابن خلدون وغير ذلك، والذي يشدّ الانتباه في كتابات ميشال زكريا اللسانية تركيزه على الطابع الشكلي إذ يبدو أنّ للرجل هدفاً يتمثل

⁷¹⁰ - محمد علي الخولي، القواعد التحويلية للغة العربية، ص 62-69.

⁷¹¹ - انظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات العربية المعاصرة، ص 274، عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1، 2009م، ص 83.

⁷¹² - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ص 5.

⁷¹³ - المرجع نفسه، ص 5.

في تعريف ناشئة الجامعات العربية باللسانيات العامة وباللسانيات التحويلية على قواعد اللغة

العربية وغيره من الكتب. (714)

كما تأثر خليل أحمد عمارة بالمنهج التحويلي وذلك في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها)، فقد

درس النظرية التوليدية التحويلية، واستعان بها في تحليل الجملة العربية، ولكنه يخالف تشومسكي

في استعماله عناصر التحويل ومفهوم البنية السطحية والبنية العميقة، ويعدّ عنصر الحدس فرضية

بعيدة المنال؛ أمّا من حيث المنهج، فمنهجه وصفي، حيث حاول فيه أن يفيد من مُعطيات النحو

القديم ليصل إلى تصور أفضل يجمع بين إدراك بعدي المبنى والمعنى معا. (715)

وقد بدأ عمارة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى أنّها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى

يحسن السكوت عليه، ويسمّيها الجملة التوليدية أو المنتجة (اسم فاعل)، بشرط أن تسير على نمط

من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين: الاسمىة والفعلية،

فهي إمّا توليدية اسمية أو تحويلية فعلية. (716)

1- توليدية اسمية: ويحصر أهمّها فيما يأتي:

أ- اسم معرفة + اسم نكرة.

ب- اسم استفهام + اسم معرفة.

⁷¹⁴- بشير إبرير، التفكير اللساني التربوي في التراث وإشكالات قراءته، ص120.

⁷¹⁵- حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، ص 66، وخليل أحمد عمارة ، في نحو اللغة وتراكيبها، ص91.

⁷¹⁶- خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ص87.

ج- شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة.

2- توليدية فعلية، ويحصر أهمها في ما يأتي:

أ- فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده، ظاهراً أو مستتراً كما في فعل الأمر).

ب- فعل + اسم مرفوع + اسم (أو اسم مقترن بحرف جر).

ويرى أنّ هذه الأطر جميعها وما يتفرّع منها قد يجري فيها تغيير في مبانيها الصرفية أو فيما فيها من

فونيمات ثانوية (النبر والتنغيم)، فيتربّ على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة،

فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها اسمية أو فعلية في مبناها.⁽⁷¹⁷⁾

كما أنّ هذه الجمل تفيد في وضعها التوليدي معنى إخبارياً إلا أنّها قد تفيد معانٍ أخرى وذلك

بتعرّضها لعناصر التحويل الآتية:

1- الترتيب.

2- الزيادة.

3- الحذف.

4- الحركة الإعرابية.

5- التنغيم.⁽⁷¹⁸⁾

⁷¹⁷- المرجع السابق، ص 87، 88.

⁷¹⁸- المرجع نفسه، ص 88 إلى 177.

ويرى عمارة أنّ هذه هي العناصر الرئيسة التي تنقل الجملة من توليدية فيها معنى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق، أمّا وجود الحركات الإعرابية -عنده- على أواخر الكلم، فإنّ لم تكن عنصراً تحويلياً فهي اقتضاء قياسي ليس غير.⁽⁷¹⁹⁾ فلا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل؛ فهو يرى أنّ الحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأول، ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تتغيّر الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى معنى التحذير أو الإغراء أو الاختصاص أو المعية أو إلى معنى الاستفهام بعد "كم" تفريقاً لها عن الخبرية.⁽⁷²⁰⁾

الجملة: محمد مجتهد.

إذا دخلت عليها (كان) مثلاً اقتضت أنّ يكون الخبر منصوباً محوّلًا إلى الزمن الماضي في حين إذا دخلت عليها (إنّ) مثلاً اقتضت أنّ يكون المبتدأ منصوباً محوّلًا إلى حالة التوكيد.⁽⁷²¹⁾ فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إمّا لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (أنّ) أو الخبر بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقاربة والرجاء في مثل: أخذ عليّ يدرس.

719- خليل أحمد عمارة، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، تقديم سليمان حسن العاني، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1407هـ-1927م، ص95.

720- المرجع السابق، ص95.

721- المرجع نفسه، ص96.

حيث اقتضى تقدم الفاعل على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ فتحوّل إلى اسم آخر. أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة بكاملها كما في التحذير والإغراء والاختصاص والمعية... الخ، وليست أثراً لعامل ظاهر أو مقدر، وما كان تقدير النحاة لعامل، وهو فعل متعدّ، إلا تبريراً للحركة الإعرابية التي هي فتحة، ولو كانت الحركة ضمةً لكان الفعل المقدر يحتاج إلى الاسم المرفوع فاعلاً له. (722)

حاول خليل أحمد عمارة تقديم وصف عام للعربية وأساليبها، إذ تبنى منهجاً وصفيّاً شمل الاتجاه التوليدي والتحويلي لتشومسكي، فقد عمل على إحداث دلالات جديدة وفهم جديد لنظرية تشومسكي، فأفاد من فكرة النظرية ومصطلحاتها من دون مفهوماتها التي عناها تشومسكي.

فالجملة التحويلية عنده هي المعنى العميق أو المعنى المقصود أو الدلالي وتعني في الوقت نفسه (الجملة التوليديّة + عنصر من عناصر التحويل)، والبنية السطحية عنده هي الجملة المنطوقة، أما البنية العميقة فهي ما يمكن أن تحمله الجملة المنطوقة من معانٍ. (723)

كما نستنتج أنّ خليل أحمد عمارة قد فسّر العامل تفسيراً آخر؛ فلا يرى في النحو عاملاً ولا معمولاً؛ وإنما يجعل المعنى هو المقتضي للحركات الإعرابية؛ أي أنّ مصطلح الاقتضاء عنده يساوي مصطلح العمل عند النحاة، وعلى هذا فإنّه لا فرق بين نظرة النحاة للعامل ونظرية خليل عمارة وإتّما الفرق في الاصطلاح فالنحاة أجمعوا على الإعمال و خليل عمارة قال بالاقتضاء.

722- المرجع نفسه، ص 97.

723- حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت، ص 15.

وحاول عبد القادر الفاسي الفهري تطبيق النظرية التوليدية التحويلية، مختاراً فرضية العاملة

الأمريكية برزنان (J. Bresnen، 1978) إطاراً نظرياً في عمله. ويعتقد الفاسي أنّ اللغة العربية

بحاجة إلى إعادة وصفها من جديد لأنّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي الموجودة حالياً،

بالنظر إلى الكثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية.⁽⁷²⁴⁾ كما أنّ المعطيات التي وُجدت

عند القدماء مُعطيات ناقصة، وعلى هذا فلا بد من إعادة درس العربية من جديد.⁽⁷²⁵⁾

وقد دافع الفاسي الفهري انطلاقاً من برنامج المبادئ والوسائط المقترح في أواسط الثمانينات من

لندن تشومسكي عن جعل اللسانيات ذات طبيعة مقارنة؛ ذلك أنّ فهم خصائص لغة معيّنة لا

يتم إلا بفهم خصائص لغات أخرى لاستخلاص ما تشترك فيه اللغات، ومن ثمّ فإنّ كتاب "البناء

الموازي" يعدّ تعميقاً لقضايا أثّرت في الأبحاث السابقة كالرتبة والضمائر والبناء للمفعول... من

منطلق الوصول إلى عمق تفسيري لهذه الظواهر تسمح به نظرية الربط العاملي.⁽⁷²⁶⁾

كما أنكر الفاسي الفهري على الوصفيين رفضهم القول بالعوامل والعلل والتقدير، واحتجاجهم

بغير حق بأنّ ذلك شيء فلسفي منطقي، وبيّن أنّ هذه العوامل لها دور في التحليل اللغوي.⁽⁷²⁷⁾

وأكد على تلاقي اللغة العربية مع غيرها من اللغات على الرغم من خصوصيتها في معرض ردّه

724- الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص53.

725- المرجع السابق، ص61.

726- انظر: حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص283.

727- عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول البحث في التركيب اللغوي، منشور كتاب "تقدم اللسانيات في الأقطار العربية"، ص262.

على المفكرين من الباحثين المحددين في نظرية العامل فقال: «ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى. ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بنيت لوصف لغات أوربية، بل اللغة العربية كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفاتها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشارك معها في عدد من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفاتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص أي لا توجد في كل اللغات وإنما توجد في بعض اللغات».

(728)

وما تجدر الإشارة إليه أنّ الفاسي الفهري استفاد من تحليلات القدماء في مواضيع كثيرة من ذلك مثلا: فكرة التسوير، والمراقبة الوظيفية، وقيود التبئير، والبرهنة على صحّة رتبة (ف فا مف). كما نُشير إلى أنّه أعاد النظر في الكثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع مرونة النسق في العربية، كما راجع بعض الثوابت في النحو العربي، كالتمييز بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية، ليثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية وهي بنية الجملة الفعلية، وهي ذات نمط (ف فا مف)، وهو التصور الذي حاول أن يبرهن عليه استنادا إلى مبادئ النظرية التوليدية، ويهدف التأكيد على أنّ اللغة العربية لغة طبيعية مثلها مثل اللغة الإنكليزية.⁽⁷²⁹⁾

728- المرجع السابق، ص284.

729- انظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص291.

ونقضاً لمذهب تشومسكي استدلل الفاسي الفهري على أنّ اللغة العربية من نمط (ف فا مف)، غير أنّ موقفه هذا عرّف مُراجعات مُتلاحقة جاءت نتيجة تطوّر النماذج التوليدية وآليات استدلالاتها، ويمكن أنّ تُميّز في كتاباته بين ثلاثة مواقف أساسية، عبّرت عنها كتبه: "اللسانيات واللغة العربية"، و"البناء الموازي"، و"المقارنة والتخطيط" على التوالي.⁽⁷³⁰⁾

ويرى كريم زكي حسام الدين أنّ المنهج الذي اتّبعه سيبويه في الدرس اللغوي يُسائر أحدث الاتجاهات للتحليل اللغوي عند تشومسكي الذي رأى أنّ التحليل اللغوي يجب أن يبدأ من التراكيب فالمفردات ثم الأصوات.⁽⁷³¹⁾ كما لاحظ وجود تماثل واضح بين نظرية النظم والمنهج التحويلي⁽⁷³²⁾، وبين نظرية العامل والمنهج التحويلي.⁽⁷³³⁾

كما عقد الأستاذ طاهر سليمان حمودة مقارنة بين التقدير عند نحاة العرب القدماء ونظرة التحويليين للبنية العميقة إذ يقول: « وفلسفة التقدير في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع النظرية التحويلية، فكلاهما تصدّر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند التحويليين هي - غالباً - الأصل المقدر عند النحويين القدماء». ⁽⁷³⁴⁾

⁷³⁰ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 105.

⁷³¹ - كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 15.

⁷³² - المرجع نفسه، ص 230.

⁷³³ - المرجع نفسه، ص 236.

⁷³⁴ - طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 115-116.

ويرى مصطفى حميدة أنه «ليس من الإنصاف أن يوجّه الباحثون المعاصرون النقد إلى السلف في اتخاذهم من فكرة العمل النحوي منهجا لهم؛ فذلك إنما كان اجتهادا منهم في تفسير عملية لغة التفكير في بناء الجملة، وقد يُصيب هذا الاجتهاد وقد يُخطئ»⁽⁷³⁵⁾؛ ويؤكد على أنّ منهج نحاة العربية القائم على فكرة العمل النحوي أثمر نتائج طيبة تقف شامخة حتى اليوم بين ما يُقدمه الباحثون الغربيون من بحوث؛ كما يُقارن بين ما توصل إليه نحاة العربية وما توصل إليه النحو التحويلي قائلا: «وإنّ يكن تصور العمل النحوي هو أقصى ما توصل إليه نحاة العربية في اجتهادهم لتفسير ما يدور في لغة التفكير، فإنّ أقصى ما توصل إليه النحو التحويلي عند تشومسكي وأتباعه هو تصور البنية المضمرة (العميقة) وهؤلاء لا يسلمون بوجودها في فكر المتكلم يقينا، وإنّما يُقرّون بأنّها أقصى فرضية مقبولة ظاهريا يمكن أن تُقترح حتى الآن لتفسير الحقائق المحيرة عن اللغة.»⁽⁷³⁶⁾ ثم يؤكد على أنّ مهمة الباحث في بناء الجملة العربية اليوم هو أن يناقش في موضوعية فكرة العمل النحوي، وأنّ يقارن بينها وبين ما توصلت إليه البحوث في علم اللغة الحديث.⁽⁷³⁷⁾

ويرى رمضان عبد التواب بأنّ قضية العمل التي سخر منها ابن مضاء، وتابعه على ذلك مجموعة من الباحثين العرب المحدثين متأثرين بمبادئ المدرسة البنيوية، قد عادت مرة أخرى إلى الظهور عند

⁷³⁵ - مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص28.

⁷³⁶ - المرجع السابق، ص29.

⁷³⁷ - المرجع نفسه، ص29.

التحويليين، بصورة تكاد تقترب مما كان عند نحاة العربية وهم يربطون بين هذه القضية وقضايا

أخرى كثيرة التفت إليها نحاة العربية، كالحذف والتقدير والتقديم والتأخير وغير ذلك. (738)

وفي إطار الموازنة بين النحو العربي والتوليدي حاول عبد الرحمان بودرع لفت الانتباه إلى بعض

الأحياز والمواضع التي تضبط حركة النحو في وصف الجمل وتحليلها، وهذه الأحياز تُقَابَلُ

بالأنساق الفرعية (المذكورة سابقاً) في نظرية العامل والربط العاملي، ومنها على سبيل المثال: (739)

- قضية الحذف والإضمار والاستتار، وترك المحذوف أو المضمّر أثراً يُتَصَوَّرُ في البنية ولا

يظهر في البنية، ويقوم مقام المحذوف أو المضمّر، ولقضية الحذف علاقة بنسق الحدود، وهي مسألة

تتعلق في النحو العربي بالقيود الموضوعية على الحذف والإضمار وبظهور الأثر على البنية.

- قضية العاملة العربية التي تُحَدِّدُ علاقة العامل بالمعمولات في التركيب، وصلتها بالعاملية

اللسانية التي تقوم على علاقة رأس التركيب بالمقولات المرتبطة به، وعلاقة التحكم بينهما.

- قضية الوظائف المسندة إلى مقولات التركيب من فاعلية ومفعولية ووصفية وبدلية ومعية

وظرفية وغائية وغيرها، وعلاقتها بالأدوار الدلالية (أو النظرية المحورية) التي تُسَنَدُ فيها الأدوار

المحورية إلى الموضوعات.

738 - رمضان عبد التواب، الدرس اللغوي في العربية بين التراث والمعاصرة، ندوة دولية حول مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، الجزائر، أيام 10-12 شعبان 1421هـ = الموافق لـ 6-8 نوفمبر 2000م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص 280-281.

739 - عبد الرحمان بودرع، من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني، ص 61-62.

- بالإضافة إلى نسق الربط والإعراب في نموذج الربط العاملي فإنَّ مقابلتهُ بالربط والإعراب في النحو العربي، لا تحتاج إلى كبير استدلال لإثبات العلاقة بينهما؛ وخصوصاً أن الربط يسع مساحةً واسعةً في مصنفات النحو العربي، ويتبوأ مكانةً كبيرةً في جسم هذا النحو؛ لأنَّه اهتمام بربط أعجاز الجمل بصدورها، وربط الصلات بالموصلات وغير ذلك من مواطن الربط العديدة. كما حاول الباحث رشيد بوزيان تقصي مواقع التوارد وأوجه الترادف بين اللغويات العربية القديمة في صورتها السيبويهية واللغويات المعاصرة في صورتها التوليدية ومن رسم لحدود هذا الترادف ومنها⁽⁷⁴⁰⁾:

1- إنَّ العلاقات الضبطية في العاملة العربية مثلاً يناسبها أن تكون مقابلة لعلاقات الربط والإشراف والتحكم المكوّني في المركبية التوليدية، كما أنَّ المحلات الإعرابية في الأولى تقابلها المواقع الشجرية في الثانية، كما أنَّ الشجرية في المركبية يرادف مبدأ المسافة في العاملة التعليقية، والجامع بينهما فكرة المجال أو الفضاء وتعقيدات الانطولوجيا المكانية المؤسسة لكل نظرية نحوية عاملية المنحى.

2- إنَّ التمييز بين العمل بالرأس والعمل بالمركّب في إطار العبارة العاملة يرادف التمييز في العاملة العربية بين العامل اللفظي والعامل المعنوي.

⁷⁴⁰ - رشيد بوزيان، الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي (دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل)، ص130،147،208،258،269.

3- إنَّ موقع نظرية التعديّ واللزوم في النحو العربي من حيث احتمالها للعبارة العاملة يرادفُه

موقع نظرية التخصيص التفريعي في النحو التوليدي وذلك من حيث احتمال التخريج على مستلزم المنطق العامل الإفضائي، وأنَّ الفضلة يقابلها الملحق في النحو التوليدي.

4- إنَّ العلاقة التناظرية التي أقامها النحاة العرب بين الفعل من جهة وبين ما هو بمنزلة

الفعل (في المعنى) على لغة الجرجاني أو خاصية (طلب الأسماء) على لغة ابن يعيش هي نفس العلاقة التي أقامها النحاة التوليديون بين الفعل وغيره من العناصر المحمولى كالصفات والمصادر والحروف؛ أي إنَّ خاصية طلب الأسماء في هذه اللغة النحوية القديمة ترادفها خاصية استلزام المحمول للبنية الموضوعية في اللغة النحوية التوليدية.

5- إنَّ وظيفة التعويض في سبر الحدود التقطيعية عند التوليديين يمكنُ اعتبارها مرادفة

لوظيفة الإضمار في جملة من الأحوال في النحو العربي.

ويرى باحث آخر وهو **عبد الفتاح الفرجاوي** أنَّ ثنائية الأصل والفرع التي كانت محلَّ عناية واهتمام النحاة العرب متداولة الآن عند التوليديين وهو ما يتجلى بوضوح في جهودهم حيث نحتت لمناويلها مفاهيم وتسميات جديدة عبّرت بها عما يقومُ من علاقات بين ما يمكن أن يمثل الأصل والعدول عنه من خلال الزوج المصطلحي المعروف في المدرسة التوليدية بالبنية العميقة والبنية السطحية، وعملية الانتقال من المستوى العميق إلى المستوى السطحي تتم بإقحام عناصر معجمية وعناصر مقولية في الأساس (Base) ثم يطرأ التغيير اعتماداً على قاعدة النقل المعروفة في

الإنجليزية ب (Move α) (انقل أ) وهو نقل لعنصر أو أكثر فيتحقق ما يعرف بالبنية السطحية.⁽⁷⁴¹⁾

ويذهب مصطفى غلفان إلى أنّ التقارب بين النحو العربي والنحو التوليدي تقارب في الأصول والمصطلحات⁽⁷⁴²⁾، ويرى أنّ مفهوم العامل الذي تعرض لنقد اللغويين العرب الوصفيين، فقد رُذِّ له اعتباره ومكانته بفضل النماذج التوليدية الأخيرة.⁽⁷⁴³⁾

ومّا سبق يمكن القول إنّ مواقف اللغويين المحدثين من ظاهرة العامل تتجلى في تيارين بارزين: الأول: يدعو إلى إلغاء العامل أو التقليل من قيمته، والذي يمثل برأيهم مشكلة من مشاكل صعوبة النحو العربي، ونلاحظ أنّ الذين دعوا إلى إلغاء العامل هم من أهل التيسير النحوي، ظناً منهم أنّه سيحلُّ مشكلة صعوبة النحو العربي لدى الدارسين، ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وتمام حسان وشوقي ضيف وغيرهم.

وينقسم هؤلاء الباحثين إلى قسمين: فريق اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون أن يقدم بديلاً؛ وفريق قدم نظريات بديلة بدت له أفضل لوصف العربية، دون إغفال ما للحركة الإعرابية من دور في بيان المعنى.

فالذين اكتفوا بالدعوة إلى هدم نظرية العامل النحوي، لم يُقدموا أسباباً مقنعة غير التأثير بابن مضاء وبآراء المدرسة الوصفية؛ أما الذين قدموا بديلاً عن النظرية، لم تكن محاولتهم ناجحة ذلك

⁷⁴¹- عبد الفتاح الفرجاوي، العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، دار سحر، ط1، القيروان، 2007م، ص23.

⁷⁴²- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص143.

⁷⁴³- المرجع نفسه، ص145 وما بعدها.

أهم لم يستطيعوا أن يتخلصوا من أسلوب البحث النحوي القديم، بل أننا نجد كثيراً من هؤلاء ينادون في دراستهم النظرية بإلغاء العامل وعندما يتصدون للتأليف في النحو ينزعون إلى مراعاة نظرية العامل وقوانينها في تأليفهم؛ وبتعبير آخر إنهم لم يتمكنوا من إتباع منهج علمي متكامل غير المنهج النحوي الذي أثمر نظرية العامل وعمق تأثيرها.

والفريق الثاني يدعو إلى إبقاء العامل ويدافع عنه ويؤيده، ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب، ومنهم محمد عرفة، وعباس حسن، وعبد الرحمان الحاج صالح، ومازن الوعر وغيرهم.

وينقسم هؤلاء الباحثين بدورهم إلى قسمين: فريق قبل بنظرية العامل واعتمدها أسلوباً صالحاً في الدرس النحوي؛ لأنّ النحو يقوم في معظم مسأله على العوامل المختلفة، وإذا جرد النحو من هذا العامل ضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسأله.

وفريق آخر يتمثل في الدارسين الذين اتصلوا بالمدارس اللغوية الحديثة وبخاصة المدرسة التوليدية التحويلية.

وقد حاول بعضهم المقارنة والربط بين جهود اللغويين العرب القدماء والأسس التي قامت عليها النظرية التوليدية التحويلية، محاولين بيان أوجه الاتفاق والتشابه بينهما، وبخاصة أنهما يصدران عن أساس عقلي في تفسير الظاهرة اللغوية، والتي مازال الوصفيون يعدونها من نقاط الضعف عند النحاة العرب، وهذا يتجاوز طبعاً مع ما تمليه نظرية العامل من تقديرات وتأويلات، ومن هؤلاء عبده الراجحي، ونهاد الموسى، وعبد الرحمان الحاج صالح، وعبد الرحمان بودرع، ورشيد بوزيان؛

وحاول آخرون تطبيق النظرية التوليدية التحويلية على بعض أبواب اللغة العربية، ومن هؤلاء محمد

الخولي، وميشال زكريا، وعبد القادر الفاسي الفهري، وخلييل أحمد عمايرة وغيرهم.

وأخلص إلى القول أنّ فكرة العامل ضرورية لتفسير النظام اللغوي، وأنّ الذين نادوا بإلغائه لم

يقدموا فكرة بديلة تصلح لتفسير البناء اللغوي ولم يقدموا تصوّراً شاملاً لجميع قواعد اللغة العربية.

عبد القادر للقاسم للعلوم الإسلامية

الفئات

جامعة الأميرة
القادر للعوم الإسلامية

الخاتمة:

ألقت هذه الدراسة الضوء على "نظرية العامل النحوي العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية" وهي مقارنة تأصيلية تهتم بالحديث عن مظاهر التقابل بين نظريتين، إحداهما عربية وأخرى غربية، وذلك لإبراز أوجه الاتفاق والالتقاء بينهما، أي مقارنة العامل النحوي عند العرب بما يتردد صداه الآن في النظرية التوليدية التحويلية التي تزعمها تشومسكي في نظرية العامل والربط العملي.

وقد تمّ عرض هذه الدراسة في شكل: مقدّمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

وبعد أن عرضت لموضوع هذه الدراسة بالبحث والتحليل، توصلت إلى جملة من النتائج على اعتبار أنّ كلّ دراسة لابدّ أن تتمخّض عنها نتائج معيّنة تتناسب وطبيعتها وكذا حجم الجهد المبذول فيها.

ولما كان إدراج كلّ النتائج في الفصول السابقة سيكون بلا شكّ مطوّلاً ومكثّراً، سأقتصر هنا

على عرض النتائج العامة التي استخلصت من الفصول السابقة، وأهمّ هذه النتائج ما يأتي:

1- إنّ قضية العامل قضية أساسية انبى عليها النحو العربي كلّها، وهي قضية لم يغفلها كبار

النحاة القدماء، كالخليل وتلميذه سيبويه وغيرهما من أئمة النحو، ولا يستطيع أيّ نحوي أن يستغني عنها، فهي أساس دراسته وبحوثه.

2- تعد نظرية العامل النحوي المفتاح لفقّه النحو العربي إذ بدونها لا يمكن الوقوف على

أسرار هذا العلم أبداً.

3- إنَّ النّحاة القدماء لم يقدموا تعريفاً جامعاً مانعاً للعامل، وإنّما بيّنوا مظاهره الإجرائية في

كتبهم؛ ولعلهم لم يعرّفوه لبدايته ووضوحه عندهم، فهو غني عن التعريف، أما المتأخرون فقد عرّفوه ووضّحوه للتعلّم.

4- إنَّ جلَّ الآراء التي تستهدف تجاوز نظرية العامل لم تسلم من الوقوع فيها، إذ لم تتوصّل

إلى إلغاء هذه النظرية إلغاءً تاماً، فكانت محاولات بعض الباحثين لا تخرج عن عمل النّحاة القدماء، إمّا شرحاً أو اختصاراً أو تبسيطاً لمادته.

5- إنَّ القول بالاستغناء عن العوامل مبني على فهم خاطئ لكلام النّحاة حول العامل

ومرادهم منه، فالنّحاة لم يقصدوا من القول بالعامل مجرد توضيح العلامة الإعرابية وتسويغ تغييرها، بل إنهم كانوا يقصدون بالعامل ما يوضّح الوظائف النّحوية للكلمات من فاعلية ومفعولية وإضافة، كما يتّضح من تعريفاتهم له، ففكرة العامل النّحوي إذن تقنن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلّم من الوقوع في الخطأ وتحفظ النّحو من اللّحن.

6- إنَّ النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي قد مرّت بمراحل وتنقيحات وتغييرات

يسعى من ورائها إلى إكمال نظرياته، فمن البنى النّحوية (1957م)، إلى نظريته النموذجية (1965م) فألى النظرية النموذجية الموسّعة (1972م)، ثمّ إلى نظرية العمل والرّبط العملي (1980م-1982م) ومنوال يكمل به طرق الرّبط (1986م).

7- استطاعت هذه النظرية إثبات صحّة ما ذهب إليه النّحاة المتقدّمون بشأن أهميّة العامل

ودوره في الوقوف على الحقائق اللّغوية التي ينتظمها التركيب وتحددها القواعد؛ فقد اهتمت هذه

النظريّة بالعامل باعتباره يقوم على تفسير البنيتين السطحية والعميقة؛ لأنّ البنية العميقة تقتضي فهم العلاقات باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير.

8- استطاعت هذه النظريّة أن تأتي بتعليلات لكثير من الظواهر النحويّة كالزيادة والحذف والتقديم والتأخير، والتي تناولها سيبويه بشكل دقيق وعلمي يدلّ على عقلية علميّة متميّزة، وقد وجدنا في الكتاب الكثير من المصطلحات التي تتطابق في مدلولها مع محطّات النظريّة التوليديّة التحويليّة.

9- أثبتت هذه الدّراسة وجود نقاط موازنة أو تشابه في كثير من المنطلقات والتّقنيات بين النحو العربي والنحو التوليدي، وبخاصة فيما يتعلّق بالبنية السطحية والبنية العميقة اللّتين كثيراً ما عبّر عنهما النّحاة بفكرة الأصل والفرع، وكذلك فيما يتعلّق بعناصر التّحويل، وبخاصة في المحاولة التي عرفت بنظريّة العامل والرّبط العاملي عند تشومسكي.

10- أثبتت هذه الدّراسة قدرة اللّغة العربيّة على امتصاص التّظريات اللّغوية الغربيّة الحديثة وتوظيفها في نحونا العربي القديم.

11- إنّ النظريّة التوليديّة التحويليّة أصبحت حافزاً تنبيه على المصدّاقية الأصولية لبعض مسائل النحو العربي.

12- وفي الأخير، يمكن القول بأنّ نظريّة العامل ليست ظاهرة لغويّة عند النّحاة، إنّما هي

محاولة منهم لتفسير ظاهرة الإعراب، وتقريب قواعدها إلى الإفهام، فالنّاظر المنصف في قواعد النّحو العربي، وما يتعلّق منها بالإعراب يظهر له جليًا دور هذه النظرية في تسهيل تناول ظاهرة الإعراب، وضبط قواعدها.

هذه جملة التّائج والملاحظات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث المتواضع، ولا أزعّم أنّه لم يفتني شيء؛ بل قد يكون ما فاتني أكثر ممّا أدركت، والكمال لله وحده، والنّقص سمة البشر. غير أنّي بذلت ما أستطيع من جهد، فإن كنت أصبت فذاك ما أرجو من الله، وإن كان غير ذلك فأسأل الله العافية، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وصلى الله على نبيّنا محمّد سيّد الأوّلين والآخريين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

- 1- فهرس المصطلحات
- 2- فهرس الآيات القرآنية
- 3- فهرس المصادر والمراجع
- 4- فهرس الموضوعات

فهرس المصطلحات

المصطلحات

التوليد: Generation

التحويل: Transformation

الكفاءة والأداء: (Competence/ performance)

البنية العميقة: Deep structure

البنية السطحية: Surface structure

المحور التركيبي: Syntagmatic

المحور التصريفي (الاستبدالي): Paradigmatic

الصيغ: forms

الاختيار: Choice

السلسلة: Chain

المكونات المباشرة: Immediate constituents

الجملة النواة: kernel sentence

التركيب: Syntax

التعلق: Stemma

أ نموذج: Model

البني التركيبية: Syntactic Structure

القواعد التوليدية التحويلية: Transformational Generative Grammar

القواعد النحوية المحدودة: Finite state grammar

جمل مركبة: compound

جميلات الصلة: relations clauses

قواعد تركيب أركان الجملة: phrase structure grammar

المكونات الجوهرية: ultimates constituents

المستوى التركيبي: Syntactic level

النحو التحويلي: Transformational grammar

إجبارية: Obligatory

اختيارية: Optional

الزيادة: Addition

التوسعة: Expansion

الحذف : Delection

الإحلال : Replacement

التقديم والتأخير : Permutation

المقبول : Acceptable

النظرية النموذجية الموسّعة : The Extended Standard Theory

المدخل : Input

نظرية الأثر : Trace Theory

قيد التحتية : Subjacency Constraint

الصورة المنطقية : Logical Form

نظرية العامل والربط : Government and Binding theory

المبادئ والوسائط : Principles and parameters

البرنامج الأدنى : The Minimalist Program

الصورة المنطقية : Logical Form

الصورة الفونولوجية (الصواتية) : Phonological Form

المقولات المعجمية: Lexical category

الصرفة أو التصريف: Inflection

المصدرية: Complementizer

الأدوار الدلالية أو المحورية: Thematic roles

موضوعات: arguments

بنية موضوعية: argument structure

المنفذ: agent

المتلقي: patient

بمعيار الثيتا: Theta criterion

هدف: (But) أو Goal

الموضع -أ-: A- position

نظرية الحالة الإعرابية: Case theory

المصفاة الإعرابية: Case filter

إعراب بنيوي: Structure case

Inherent :إعراب ملازم

Visibility hypothesis :الفرضية المرئية

Bounding Theory :نظرية الحدود (النقل)

Trace theory :نظرية الآثار

Trace :أثر

Substitution :الاستبدال

Adjunction :الإحاق

Binding Theory :نظرية الربط

Anaphores :العائدات

Empty categories :المقولات الفارغة

Control Theory :نظرية المراقبة

Extended projection principle :مبدأ الإسقاط الموسع

Obligatory control :المراقبة الإجبارية

Government Theory :نظرية العمل

Command constituent :التحكم المكوني

Proper government : مفهوم العمل المناسب :

Antecedent government : العمل بالسابق :

Teta-government : العمل المحوري :

The empty category principle : مبدأ المقولة الفارغة :

governing domain : مجال العمل :

.governing category : الفضلة العاملة :

Gouvernement Structural : عمل بنيوي :

Weak operators : عوامل ضعيفة :

Strong operators : عوامل قوية :

position : الموضع :

Exeptional Case Marking Verbs : الأفعال الواصفة للإعراب الاستثنائي :

Bridge verbs : الأفعال الجسور :

Barriers : الحواجز :

Réarrangement Rules : التقديم والتأخير :

Scrambling : الحفق

Dislocation : التفكيك

Delete : الحذف

The kernel sentence : جملة البذرة

Addition : الزيادة

Marked ; Unmarked : الأصل والفرع

predictive analysis : التحليل التوقعي

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية الكريمة
		البقرة:
/33	87	﴿ فَعَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾
186		
199	124	﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾
18	184	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾
200	237	﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾
218	271	﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾
		النساء:
219	79	﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾
34	142	﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَّابًا ﴾
218	155	﴿ فِيمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾
		المائدة:
211	03	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾
		الأعراف:
196	149	﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾

186	06	التوبة:
229	60	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾
211	82	يوسف:
		﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾
93	94	الحجر:
		﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾
186	05	النحل:
213	30	﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾
12	04	مريم:
		﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾
214	40	الأحزاب:
		﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾
200	18	فاطر:
		﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾
33	81	غافر:
		﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾
219	11	الشورى:
		﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾

215	21	محمد: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾
195 186/33	01 07	القمر: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ ﴿ خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾
186 225	01 05	الليل: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾
205	10-9	الضحى ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾
207	04	الإخلاص: ﴿ وَمَنْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا ﴾

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية الإمام حفص.

أولاً: المصادر والمراجع العربية

(أ)

- 1- الأسترابادي(رضي الدين محمد بن الحسن)(ت686هـ):
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- 2- أستيتية(سمير شريف):
- اللسانيات (المجال، الوظيفة والمنهج)، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2008م.
- 3- الأسدي (حسن عبد الغني حواد):
- مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
- 4- الأشموني(علي بن محمد بن عيسى)(ت900هـ):
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، د.ط، د.ت.
- 5- الأنباري(أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد)(ت577):
- أسرار العربية، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار، الجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ.
- 6- الأنصاري(وليد عاطف):
- نظرية العامل في النحو العربي: عرضاً ونقداً، دار الكتب الثقافي، ودار المتنبّي، الأردن، 1423هـ = 2003م.
- 7- الأوراغي(محمد):
- الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرياض.
- 8- أنيس (إبراهيم):
- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، 1994م.

(ب)

- 9- بابا عمر (سليم) وباني عميري:
- اللسانيات العامة الميسرة (علم التراكيب)، أنوار، 1990م.
- 10- باقر (مرتضى جواد):
- مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م.
- 11- بشر (كمال):
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب، القاهرة.
- 12- بلعيد (صالح):
- مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، 2004م.
- نظرية النظم، دار هومة، الجزائر، 2002م.
- 13- بناني (محمد الصغير):
- المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001م.
- 14- بناصر (حنفي) ومختار لزعر:
- اللسانيات (منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
- 15- البهنساوي (حسام)
- قواعد الربط وأنظمتها في العربية ونظريات الربط اللغوية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2008م.
- نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، دراسات تطبيقية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ - 2006م.
- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، د. ط، 1414هـ = 1994م.
- 16- بوحوش (رايح):
- اللسانيات وتطبيقاتها على الخطاب الشعري، دار العلوم، الجزائر، د. ط، 2006م.

17- بودرع (عبد الرحمان):

. من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر (الترادف)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 1426هـ 2005م

18- بوقرة (نعمان):

— محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات باجي مختار، عنابة، الجزائر، د.ط، 2006م.

(ت)

19- ترزي (فؤاد):

— في سبيل تيسير العربية وتحديثها، د.ت، 1973م.

20- توكي (فايز صبحي عبد السلام):

— مستويات التحليل اللغوي (رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.

21- توفيق (أميرة علي):

— الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1391هـ =1971م.

(ج)

22- الجرجاني (الشريف علي بن محمد):

— كتاب التعريفات، شرح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت

23- الجرجاني (عبد القاهر) (ت471هـ)

— دلائل الإعجاز، التعليق محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3،

1420 هـ =1999م.

— العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي،

تحقيق البدرأوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، 1920م.
- 24- ابن جنبي (أبو الفتح عثمان) (ت392هـ):
 – الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
 – اللُّمع في العربية، تحقيق حسين محمد محمد شرف، القاهرة، 1979م.
 – سر صناعة الإعراب، تحقيق لجنة من الأساتذة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1954م.
- 25- أبو جناح (صاحب):
 – دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر، الأردن، ط1، 1419هـ=1998م.
- 26- الجواري (أحمد عبد الستار):
 – نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م.
 – نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ=1974م.
- (ح)
- 27- الحاج صالح (عبد الرحمان):
 – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007م.
 – دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة للغة العربية، مجمع اللغة العربية، ط1، عمان، 2002م.
- 28- حاطوم (أحمد):
 – في مدار اللغة واللسان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، كانون الأول، 1996م.
- 29- حجازي (محمود فهمي):
 – البحث اللغوي، مكتبة غريب، الفجالة.
 – مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، 1998م.

- 30- حسام الدين (كريم زكي):
 - أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، ط3، 1421هـ=2001م.
- 31- حسان (تمام):
 - الأصول: دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة،
 1420هـ=2000م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط3، 1418هـ=1998م.
 - اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.
- 32- حسن (عباس):
 - اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966م.
 - النحو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة)، دار المعارف،
 ط3، مصر، د.ت.
- 33- حسنين (صلاح الدين صالح):
 - الدلالة والنحو، توزيع مكتبة الآداب، ط1، د.ت.
- 34- بن حمزة (مصطفى):
 - نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية،
 35- حمودة (طاهر سليمان):
 - أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية، الإسكندرية، د، ط، د.ت.
 - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي الحديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982م.
- 36- الحلواني (محمد خير)،
 - أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011م.
- 37- حميدة (مصطفى):
 - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة العالمية (دار نوبار)، القاهرة،
 1997م.
- 38- الحناش (محمد):

– البنيوية في اللسانيات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1980م.

39- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف) (ت745هـ):

تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ=1993م.

(خ)

40- لخالدي (كريم حسين):

– أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان، ط1، 1425هـ=2005م.

– نظرات في الجملة العربية، دار صفاء، ط1، عمان، 1425هـ=2005م.

41- خرما (نايف):

– أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، 9 رمضان - شوال 1398هـ=

سبتمبر (أيلول) 1978م، الكويت.

42- الخليل (إبراهيم محمود):

– في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط2، 1430هـ

=2009م

43- خليل (حلمي):

– دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2002م.

– العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة

الجامعية، د. ط، الإسكندرية، 1988م.

44- ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد) (ت808هـ):

– مقدمة ابن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

45- الخولي (محمود علي):

– قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، ط1، الرياض، 1402هـ=1981م.

46- الخويسكي (زين كامل):

– الجملة الفعلية البسيطة والموسعة: دراسة تطبيقية على شعر المتنبي، الإسكندرية، 1986م.

(د)

47- دجني (فتحي):

– الجملة النحوية: نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت، 1408هـ = 1987م.

48- داود (محمد محمد):

– العربية وعلم اللغة الحديث، القاهرة، دار غريب، 2001م.

49- دراج (أحمد):

– الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009م.

50- دمشقية (عفيف):

– تجديد النحو العربي، معهد الأبحاث العربي، لبنان، بيروت، ط1، 1981م.

(ر)

51- ابن أبي الربيع (أبو الحسين عبيد الله أحمد) (ت 646هـ):

– البسيط في شرح الجمل، تحقيق عياد عبد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ = 1981م.

52- الراجحي (شرف الدين علي):

– في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2002م.

53- الراجحي (عبد):

– التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، 1996م.

– فقه اللغة في الكتب العربية، 1974م

– النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت،
1406هـ = 1986م.

54- الرحالي (محمد):

– تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب،
ط1، 2003م.

55- الرديني (محمد علي عبد الكريم):

– فصول في علم اللغة العام، دار الهدى، د.ط، الجزائر، 2007م.

56- الرعيص (عبد الوكيل عبد الكريم):

– ظاهرة الإعراب في العربية، طرابلس، دار اقرأ، ط1، 1988م.

57- الرويلي (ميحان):

– قضايا نقدية ما بعد البنيوية، النادي الأدبي، الرياض، 1416هـ = 1996م.

(ز)

58- الزبيدي (السيد محمد مرتضى بن محمد الحسني) (1205هـ):

– تاج العروس من جواهر القاموس، دار البيان، بنغازي، دار صادر، بيروت،
1966م.

59- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) (ت337هـ):

– الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3،
1399هـ = 1979م.

60- الزركشي (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر ابن عبد الله) (ت794هـ):

– البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو فضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، د.ت.

61- زكريا (ميشال):

– الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة

الجامعية، بيروت، ط2، 1406هـ = 1986م.

– الألسنية: علم اللغة الحديث (المبادئ والإعلام)، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط2،

1403هـ=1983م.

– بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1، 1412هـ=1992م.

– قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م.

– الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، (الجملة البسيطة)، المؤسسة

الجامعية، بيروت، ط2، 1406هـ=1986م.

62- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) (ت 538هـ):

– المفصل في علم اللغة، وبذيله كتاب المفصل لسيد محمد بدر الدين أبي فراس

النعساني، تعليق محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410هـ=1990م.

63- الزناد (الأزهر):

– نظريات لسانية عرفنية، تونس، دار محمد علي، ط1، 1431هـ=2010م.

64- زهران (البدرابي):

– محاضرات في علم اللغة العام، دار العالم العربي، ط1، القاهرة، 1429هـ=

2008م.

65- زوين (علي):

– منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة،

1986م.

(س)

66- السامرائي (إبراهيم):

– النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ=1995

67- السامرائي (فاضل صالح):

– معاني الأبنية في العربية، دار عمار، الأردن، ط2، 1428هـ=2007م.

– الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 1427هـ=2007م.

68- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) (ت 316هـ):

– الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3،

1417هـ=1996م.

69- السعران(محمود):

– علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت، د.ت.

70- السعيد(الحسن):

– المقولات الوظيفية في الجملة العربية: دراسة صرفية تركيبية، منشورات كلية الآداب

والعلوم الإنسانية، فاس، ط1، 2005م.

71- السوداني(رفعت كاظم):

– المنهج التوليدي والتحويلي: دراسة وصفية وتاريخية، منحى تطبيقي في تركيب الجملة

في السبع الطوال الجاهليات، دار دجلة، ط1، عمان، 2009م.

72- سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)(ت180هـ):

– الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة،

1408هـ=1988م.

73- السيد(عبد الحميد):

– دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، عمان، ط1، 1424هـ=2004م.

74- (السيد) صبري إبراهيم :

تشومسكي : فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م

75- السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)(ت911هـ):

– الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، 1707هـ

=1986م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون،

مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1413هـ=1992م.

(ش)

76- الشاوش(محمد):

– ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، 1981م.

77- شرف الدين (محمود عبد السلام):

– الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط1، 1404هـ = 1984م.

78- الشايب (محمد) وآخرون:

– أهم المدارس اللسانية، المدرسة التوليدية التحويلية، منشورات المعهد العربي لعلوم التربية، تونس، 1986م.

(ص)

79- الصبان (محمد بن علي):

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

80- صبري (إبراهيم السيد)

– تشومسكي : فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1989م

81- الصعيدي (عبد المتعال)

– النحو الجديد، دار الفكر العربي، د.م، 1366هـ.

82- صلاواتي (ياسين):

– الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، مؤسسة التاريخ العربية، ط1، بيروت، 2001م.

(ط)

83- الطلحي (مراجع عبد القادر):

– الجواز النحوي ودلالاته الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،

د.ت.

84- طحان (ريمون):

. الألسنية العربية، دار الكتب، ط1، 1981م.

(ع)

85- عاشور (المنصف):

– ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ط2، 2004م.

86- عاطف (فضل محمد خليل):

– تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث: دراسة وصفية تحليلية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004م.

87- عبادة (محمد أحمد):

– الجملة العربية: مكوناتها، تحليلها، أنواعها، مكتبة الآداب، القاهرة ط4، 1428هـ = 2007م.

88- عبد التواب (رمضان):

– التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1983م.

89- عبد الجليل (عبد القادر):

– علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ = 2002م.

90- عبد الدايم (محمد عبد العزيز):

– المفاهيم النحوية في الدرس العربي التراثي والغربي المعاصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

91- عبد الكريم (بكري):

– ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1402هـ = 1982م.

92- عبد العزيز (محمد حسن):

– سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة.

93- عبد اللطيف (محمد حماسة):

— بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1416هـ = 1996م.

— العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط2، 1429هـ.

— التوابع في الجملة، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1991م.

— من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1990م.

94- أبو عبد الله (عبد العزيز عبده):

— المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، القسم الأول، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، د.ت.

95- العبيدي (رشي عبد الرحمان):

— العربية والبحث اللغوي المعاصر، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 2004م.

96- عرفة (محمد):

— النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، د.ط، 1937م.

97- العقاد (محمد عباس):

— أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت.

98- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري) (ت769هـ):

— شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق أحمد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت،

ط2، 1426هـ = 2005م.

99- علوي (حافظ إسماعيل):

— اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي

وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009م.

100- العماري (عبد العزيز):

— الإعراب أداة لسانية واصفة ومفسرة، أعمال ندوة الإعراب: المفهوم والمنهج،

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 1997م.

101- عميرة (حليلة أأمد):

– الأآأهأ النأوية لءى الأءماء: ءراسة أأليلية فى ضوء المناهآ المعاصرة، ءار وائل للنشر، ط1، 2006م.

102- عميرة(أليل أأمد):

– فى الأأليل اللأوى: منهآ وصفى أأليلى وأطبقة على الأوكىء اللأوى، والنفى اللأوى وأسلوب الاسأفهام أأءىم سللمان أسن اللأى، مكأبة المنار، الأءرن، ط1، 1407هـ =1987م.

– فى نأو اللغة وأراكيبها) منهآ وأطبقة): ءراساأ وآراء فى ضوء علم اللغة المعاصر، عالم المعرفة، آءة، ط1، 1984م.

103- عىء(أأمد):

– أصول النأو العربى فى نظر النأاة وآرى ابن مضاء وضوء علم اللغة الأءىث، عالم الكأب، القاهرة، ط4، 1410هـ=1989م.

(ع)

104- أأازى(ىوسف):

– مءأل إلى اللسانىاأ، منشوراأ العالم العربى الآامعية، ءمشق، 1985م.

105- الأزالى(أبو أامء)أ505هـ):

– المسأصفى من علم الأصول، بولاق، 1322هـ.

106- أألفان(مصأطفى):

– للسانىاأ الأولىءىة، من النموآ ما قبل المعيار إلى البرنامج الأءنوى: مفاهىم

وأأمألة، عالم الكأب الأءىث، الأءرن، ط1، 2010م.

— اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر الأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب.

(ف)

107- ابن فارس (أبو الحسين أحمد) (ت395هـ):

— الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م.

108- فارغ (شحدة) وآخرون:

— مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000م.

109- الفاسي الفهري (عبد القادر):

— البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1990م.

— اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية دلالية، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1985م.

— المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال، الدار البيضاء، بيروت ط1، 1998م.

— المعجمية والتوسط: نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 1997م.

— ملاحظات حول البحث في التركيب اللغوي، في كتاب تقدم اللسانيات في

الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية بالرباط سنة 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م.

110- الفرجاوي (عبد الفتاح):

. العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، دار سحر، ط1، 2007م.

111- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) (ت207هـ):

– معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، 1983م

112- الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) (ت817هـ):

– قاموس المحيط، ضبط وتحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1966م.

(ق)

113- قباوة (فخر الدين):

– إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط5، 1409هـ= 1987م.

– مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدراسات في علوم اللغة والأدب، د.ط، د.ت.

114- قدور (أحمد محمد):

– مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1416هـ= 1996م.

115- القزويني (الإمام الخطيب) (ت739هـ):

– الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق نخبة من أساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية. –

(ك)

116- ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي) (ت774هـ):

تفسير القرآن العظيم، دار ابن حزم، ط1، 142هـ= 2000م، بيروت، لبنان،

(ل)

117- اللحياني (سرور):

– خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، ط1، 2010م.

(م)

- 118- ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين) (ت672هـ):
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، المطبعة الميرية بمكة، ط1، 1319هـ
119- المبارك (مازن):
- فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م.
120- المبرد (أبو العباس أحمد بن يزيد) (ت285هـ):
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د.ط، 1415هـ = 1994م.
121- المطلبي (مالك):
- الصيغ الزمنية في اللغة العربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986م.
122- مجذوب (عز الدين):
- المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م.
123- مختار (عطية):
- الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز: دراسة بلاغية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1997م،
124- مزوز (دليلة):
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1423هـ = 2011م.
125- المخزومي (مهدي):
- في النحو العربي: قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.
- في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ = 1986م.
- الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام، العراق، 1975م.
126- مصطفى (إبراهيم):
- إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1937م.

- 127- ابن مضاء الأندلسي (أحمد بن عبد الرحمان بن محمد) (ت592هـ):
 - الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، د.ت.
- 128- المعتمد (ابن رشد):
 - النظرية الأمريكية في اللغة، تشومسكي (1986م)، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ط1، 1994م
- 129- أبو المكارم (علي):
 - الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.
- 130- مكي (سمية):
 . الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013م.
- 131- الملوخ (حسن خميس):
 - التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.
- نظرية الأصل والفرع، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن، 2001م.
- 132- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) (ت711هـ):
 - لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- 133- الموسى (نهاد):
 - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط2، 1987م.
- الصورة والصورورة (بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي)، دار الشروق، الأردن، ط1، 2003م.

134- مومن (أحمد):

– اللسانيات: النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م.

135- المومني (أسماء أحمد رشيد):

– لسانيات تقابلية (الاستفهام بين العربية والإنجليزية)، دار الثقافة، 2007م.

(ن)

136- نحلة (محمود أحمد):

– مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.

137- نصر الدين (إبراهيم):

– وجوه الإعجاز في الخطاب الاسلوبي والمعرفي للقرآن الكريم، مطبعة الجامعة الإسلامية، ماليزيا، د.ط، 2002م.

(هـ)

138- أبو هديمة (طلبة عبد الستار):

– دراسات في العلوم اللغوية الحديثة ومناهج البحث اللغوي، دار المعرفة للتنمية

البشرية، الرياض، 1428هـ.

139- هروم (البشير):

– ملاحظات على قواعد النحاة، مشكلياني للنشر والإشهار، ط1، 2006م.

140- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف) (ت761هـ):

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات

المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

– شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق محمد محي

الدين عبد الحميد،

– قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الإمام مالك،

1416م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، د.ط، صيدا، بيروت، 1411هـ=1991م..

141- هلال (عبد الغفار حامد):

– علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة الجبلأوي، شبرا، ط2، 1406هـ=1986م.

(و)

142- الوعر (مازن):

– دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات الحديثة، دار المتني، دمشق، ط1، 2001م.

– نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م.

– قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل)، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988م.

– جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، دار نوبار، القاهرة، ط1، 1999م.

(ي)

143- ياقوت (محمود سليمان):

– منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 2000م.

144- الياسري (علي مزهر):

– الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، تقديم عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003م.

145- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي) (ت643هـ):

– شرح المفصل في علم اللغة، بيروت، 1970م.

ثانياً: المراجع المترجمة إلى العربية

1- إفتيشن (ميلكا):

اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، نشر المجلس الأعلى للثقافة، طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1996م.

2- بالمر:

علم الدلالة، ترجمة مجيد الماشطة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م.

3- بول (جورج):

معرفة اللغة، ترجمة محمود فراج عبد الحافظ، دار الوفاء الإسكندرية،

4- بوول (جيفري):

النظرية النحوية، مرتضى جواد باقر، مراجعة ميشال زكريا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م.

5- تشومسكي (نعوم):

البنى النحوية، ترجمة يؤيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، د.ط، د.ت.

6- تشومسكي (نعوم):

اللغة والعقل، ترجمة بيداء علي العكاوي، مراجعة سليمان داوود الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996م.

7- تشومسكي (نعوم):

المعرفة اللغوية، طبيعتها، وأصولها واستخدامها، ترجمة وتعليق محمد فتوح، دار الفكر العربي، ط1، 1313هـ=1992م.

8- جرهارد (هلبش):

تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق.

9- دي سوسير (فرديناند):

محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008م.

10- كلر (جوناثان):

فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)، ترجمة عز الدين إسماعيل،
المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000م،

11- ليونز (جون):

نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة تعليق حلمي خليل، دار المعرفة اللغوية، القاهرة، 1995م.

12- ليونز (جون):

اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق عبد الوهاب، مراجعة: يوئيل عزيز، دار الشؤون
الثقافية العامة (آفاق عربية)، ط1، بغداد، 1987م.

13- مارتيني (أندريه):

مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة السعيد زبير، دار الآفاق، د.ط، الجزائر، د.ت.

ثالثاً: الدوريات

- 1- إبراهيم (محمد حسن):
النحو العربي وأثره في النحو العبري، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع17، شوال 1402هـ ربيع الأول 1403هـ، السنة الخامسة، تموز- كانون الأول 1982م، الأردن.
- 2- أبو ناصر (موريس):
مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع18 و19، السنة 1982م.
- 3- التوني (مصطفى زكي):
المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء المدارس والاتجاهات الحديثة في علم اللغة، مجلة حوليات كلية الآداب، ع64، 1409هـ = 1989م.
- 4- الحاج صالح (عبد الرحمان):
- تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الجزائر، 1994م.
- مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر.
- 5- حسان (تمام):
تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، ع67، المغرب، 1976م.
- 6- سعيدي (حسن):
مدخل إلى نظرية الربط العملي، حوليات كلية اللغة العربية، مراكش، ع8، 1417هـ = 1996م.
- 7- شاهين (توفيق محمد):
في طريق علم اللغة الحديث عند الغربيين: رواد ومبادئ، اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع26، 1987م.
- 8- عبد التواب (رمضان):

الدرس اللغوي في العربية بين التراث والمعاصرة، ندوة دولية حول مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، الجزائر، أيام 10-12 شعبان 1421هـ الموافق 6-8 نوفمبر 2000م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001م.

9- عبيدي (رشيد عبد الرحمان):

الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، دار الشؤون الثقافية العامة، مجلة المورد، ع3، مج18، بغداد، 1989م.

10- علم الدين (أحمد):

في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، ذو الحجة 1400هـ = نوفمبر 1980م، القاهرة.

11- عياشي (منذر):

النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع40، 1986م.

12- الغامدي (محمد سعيد):

اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج34، ع3،

مارس 2006م.

13- غنايم (محمد):

النحو التوليدي ومقارنة اللغة، مجلة البحث والبليوغرافيا المغاربية، ع9، الدار البيضاء،

1999م.

14- الكيش (عبد الله):

العامل النحوي في ميزان النقد، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع13، طرابلس.

15- أبو عاصي (حمدان رضوان):

التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية

والإنسانية، ع3، رمضان 1425هـ = أكتوبر 2007م.

16- محمد (عبد المطلب):

النحو بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، مجلة الفصول، مجلد5، ع12، 1984م.

17- مجاهد (عبد الكريم):

الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق، ع76، ج3، 3 ربيع الآخر 1422هـ= يوليو 2001م.

18-الوعر(مازن):

لقاء مع نعوم تشومسكي، مجلة اللسانيات، ع6، معهد اللسانيات والصوتيات، الجزائر، 1982م.

المعهد الإسلامي
للعلوم الإسلامية
عبد القادر القادر للعلوم الإسلامية

رابعاً: الرسائل الجامعية

1- تشوجين يونغ:

دراسة تركيب الجملة العربية وطرق الربط فيها في ضوء النظرية التوليدية التحويلية من خلال "الشحاذ" لنجيب محفوظ، إشراف محمد صلاح الدين الشريف، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب، منوبة، ديسمبر، 1999م.

2- رشيد بوزيان:

الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي (دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، تخصص لسانيات، 1987م.

1-Bloomfield(Leonard):

language, George Allen, unwien,1933.

2-Brown.EK, and Miller.JE:

syntax, a linguistic, introduction to sentence structure,
London

Hutchinson.

3-Chomesky(Noam):

Aspects of the theory of syntax, Cambridge, Massachustts
1964

4-Chomsky(Noam):

structures syntaxiques, traduit par Michel Bradeau, Editions
du seuil, 1960.

5-Chomsky(Noam):

Lectures on government and binding,(The Pisa
Lectures); Mouton de Gruyter, Berlin ,NewYork.1993.

6-F.de Saussure:

cours de linguistique générale, ouvrage présente par
Dalila Morsly, Enag 3eme Edition, Alger, 2008.

7-Lyons(John):

la linguistique générale, paris, Larousse, 1970.

8-L. Tesniere:

éléments du syntaxe structural, klinckieck,paris,1976 .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- المقدمة.....	أ- ح
الفصل التمهيدي: النظرية التوليدية التحويلية.....	1- 20
توطئة:.....	2
أولاً: التعريف بالنظرية التوليدية التحويلية.....	8
ثانياً: مبادئ النظرية التوليدية التحويلية وأمارتها في التراث اللغوي العربي.....	9
1- التوليد.....	9
2- التحويل.....	10
3- الكفاية والأداء.....	12
4- الجمل الأصولية وغير الأصولية.....	15
5- البنية السطحية والبنية العميقة.....	18
الفصل الأول: الجملة في الدراسات اللغوية العربية وفي الدرس اللساني البنيوي	
الغربي.....	21- 71
أولاً: مفهوم الجملة.....	22
1- عند اللغويين العرب القدماء.....	22
2- عند اللغويين العرب المحدثين.....	25
3- عند اللغويين الغربيين.....	27
ثانياً: أقسام الجملة العربية.....	31
1- عند اللغويين القدماء.....	31
2- عند اللغويين المحدثين.....	37
ثالثاً: بناء الجملة عند اللغويين الغربيين.....	42
- توطئة.....	42

- 1- بناء الجملة عند دي سوسير.....46
2- بناء الجملة عند بلومفيلد.....51
3- بناء الجملة عند تنيار.....63

الفصل الثاني: مراحل تطور النظرية التوليدية التحويلية.....72- 109

- أولاً. المرحلة الأولى: البنى التركيبية.....74
1- القواعد النحوية المحدودة.....74
2- قواعد تركيب أركان الجملة.....80
3- النحو التحويلي.....89
ثانياً. المرحلة الثانية: النظرية اللسانية النموذجية.....98
ثالثاً. المرحلة الثالثة: النظرية النموذجية الموسعة.....105
رابعاً. المرحلة الرابعة: نظرية العمل والربط.....108
خامساً. المرحلة الخامسة: البرنامج الأدنوي.....109

الفصل الثالث: نظرية العامل والربط العاملي.....110- 170

- توطئة: مقارنة المبادئ والوسائط.....111
أولاً: نظرية س.....117
ثانياً: نظرية م (الأدوار المحورية).....125
ثالثاً: نظرية الحالة الإعرابية.....130
رابعاً: نظرية الحدود.....135
خامساً: نظرية الربط.....142
سادساً: نظرية المراقبة.....150
سابعاً: نظرية العمل.....155

الفصل الرابع: المقاربة بين النظرية التوليدية التحويلية ونظرية العامل النحوي. 171-226

- أولاً - المرجعية العربية في النظرية التوليدية التحويلية.....172
- ثانياً - أوجه التشابه بينهما.....177
- . تعريف العامل والمعمول.....177
- . المقولات التركيبية في العربية ونظرية س-.....184
- . الأدوار التركيبية والأدوار الدلالية.....189
- . العامل النحوي والربط والتعليق.....197
- . العامل النحوي والعلامة الإعرابية.....201
- . العامل النحوي والتقديم والتأخير.....205
- . العامل النحوي والحذف والتقدير.....211
- . العامل النحوي والزيادة.....217
- . العامل النحوي والتعليل.....221

الفصل الخامس: موقف المحدثين من نظرية العامل والربط العاملي.....227-281

- تعريف العامل.....228
- لغة.....228
- اصطلاحاً.....229
- ابن مضاء وثورته على نظرية العامل النحوي.....233
- موقف المحدثين من العامل
- النحوي.....238
- 1- موقف المحدثين من العامل في ضوء التراث النحوي العربي.....238
- أ- المعارضون للعامل
- النحوي.....238
- إبراهيم مصطفى.....238

- 241..... مهدي المخزومي -
- 242..... تمام حسان -
- 246..... شوقي ضيف -
- 246..... طه حسين -
- 246..... أحمد عبد الستار الجواري -
- 247..... عبد المتعال الصعيدي -
- 247..... فؤاد ترزي -
- 247..... محمد عيد -
- 248..... محمود حجازي -
- 249..... صاحب أبو جناح -
- 249..... محمد حماسة عبد اللطيف -
- 250..... الطلحي -
- ب- المؤيدون للعامل
- 251..... النحوي -
- 251..... عبد الكريم مجاهد -
- 251..... عباس حسن -
- 252..... محمد عرفة -
- 252..... فخر الدين قباوة -
- 253..... وليد عاطف الأنصاري -
- 253..... مصطفى بن حمزة -
- 254..... عبد العزيز عبده أبو عبد الله -
- 254..... علي النجدي -
- 255..... عبد الله الكيش -
- 255..... حسن خميس الملخ -
- 256..... محمد خير الحلواني -

- 2- موقف المحققين من العامل النحوي في ضوء النظرية التوليدية

التحويلية... 257

- 257..... نجاد الموسى
- 259..... عبده الراجحي
- 260..... عبد الرحمان الحاج صالح
- 264..... مازن الوعر
- 265..... حسام البهنساوي
- 266..... محمد علي الخولي
- 267..... ميشال زكريا
- 268..... خليل أحمد عمارة
- 271..... عبد القادر الفاسي الفهري
- 274..... كريم زكي حسام الدين
- 274..... طاهر سلمان حمودة
- 274..... مصطفى حميدة
- 275..... رمضان عبد التواب
- 276..... عبد الرحمان بودرع
- 277..... رشيد بوزيان
- 278..... عبد الفتاح الفرجاوي
- 279..... مصطفى غلفان
- 286-282..... الخاتمة
- 334-287..... الفهارس العامة
- 295-288..... فهرس المصطلحات
- 299-296..... فهرس الآيات الكريمة
- 328-300..... فهرس المصادر والمراجع
- 334-329..... فهرس الموضوعات